دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي

جامعة الزاوية

كلية الاقتصاد – الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

قسم المحاسبة

أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر الائتمان في (المصارف التجارية الليبية)

The impact of the qualitative characteristics of accounting information on reducing credit risks in (Libyan commercial banks)

دراسة مقدمة لغرض استكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في المحاسبة

إعداد الباحث:

محمود عبد العالي مصباح الهواري

إشراف الدكتور:

يوسف شعبان

رقم القيد:016501126

فصل الخريف2022/2021

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ
يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

صدق الله العظيم

سورة طه آية 114

شكر وتقدير

الحمد لله مولاي وخالقي الذي منّ علي بإتمام هذا العمل المتواضع مع رجائي أن يتقبله مني ويجعله مفيداً لي في دنياي وآخرتي، وأصلي وأسلم على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان الى يوم الدين...

أتقدم بأسمى معاني الشكر والاحترام والتقدير الى الأستاذ الدكتور يوسف شعبان على تكرمه بالإشراف على البحث ولرعايته وكرمه بالإرشادات التي أنارت لي الطريق وسهلت لي المصاعب.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور/

الدكتور/

لتفضلهم تحمل أعباء قراءة وتصويب البحث واظهاره بشكل علمي لائق.

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني لإتمام هذا البحث مهما كانت نوعية المساعدة أو درجتها

الملخص

تتناول هذه الدراسة أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية، في ظل اعتماد متزايد على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. فقد ساهم هذا التطور في تحسين جودة المعلومات ودقة اتخاذ القرار، لكنه في المقابل زاد من تعقيد التحديات المرتبطة بالمصداقية والموثوقية.

سعت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت خصائص المعلومات المحاسبية مثل الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، تلعب دورًا حيويًا في تقليل تلك المخاطر، خصوصًا في بيئة مالية تعاني من اضطرابات اقتصادية ومصرفية.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة شملت موظفين في إدارات المخاطر والائتمان بعدد من المصارف الليبية، وبلغت نسبة الاستجابة 68.89%.

نتائج الدراسة:

1. أظهرت النتائج أن الفئة العمرية الأكبر للعينة كانت بين 30 و40 عامًا، ومعظمهم من الحاصلين على درجة البكالوريوس في تخصص المحاسبة.
2. أوضحت النتائج وجود أثر معنوي وإحصائي واضح لكل من:
   - **خاصية الملاءمة :**في تحسين دقة القرارات الائتمانية وتقليل المخاطر.
   - **خاصية الموثوقية :**ساعدت على بناء ثقة في المعلومات المحاسبية، مما سهل عملية تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء.
   - **خاصية القابلية للمقارنة :**مكنت من إجراء تحليل فعّال للبيانات المالية، مما حسن من عملية اتخاذ القرار بشأن منح الائتمان.

التوصيات:

1. تعزيز كفاءة العاملين في المجال المحاسبي بالمصارف، خاصة في مجال كشف وتحليل المخاطر.
2. تطوير الأدوات المحاسبية وتحديث نظم المعلومات للتعامل مع المتغيرات المرتبطة بالائتمان.

3. التركيز على خاصية **الموثوقية** في المعلومات باعتبارها عنصرًا محوريًا في الحد من المخاطر.
4. التقييم المستمر لنظم المعلومات المحاسبية والتأكد من ملاءمتها للواقع المصرفي المتغير.
5. اعتماد تقنيات متقدمة في الإقراض لتحسين التحكم في المخاطر الائتمانية.
6. دعم المصرف المركزي لدور الرقابة على المخاطر، وتعيين خبراء لتقييم الضمانات المقدمة.

تؤكد هذه الدراسة أهمية الدور الذي تلعبه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترسيخ نظام مصرفي قوي قادر على مواجهة المخاطر الائتمانية، وخاصة في ظل الظروف التي تواجه القطاع المالي الليبي. توضح النتائج أن جودة المعلومات المحاسبية ليست فقط أداة تحليل بل ركيزة أساسية في بناء الثقة وتحقيق الاستقرار المالي للمصارف.

Abstract

This study examines the impact of the qualitative characteristics of accounting information on reducing credit risk in Libyan commercial banks, amid increasing reliance on electronic accounting information systems. This technological advancement has contributed to improving the quality of information and the accuracy of decision-making. However, it has also added complexity to the challenges related to credibility and reliability.

The study aimed to investigate whether accounting information characteristics—relevance, reliability, and comparability—play a vital role in mitigating credit risk, particularly in a financial environment experiencing economic and banking instability.

The researcher adopted a descriptive analytical approach and used a questionnaire as the primary tool for data collection. The sample included employees in the risk, credit, and investment departments of several Libyan banks, with a response rate of 68.89%.

Key Findings:

1. The majority of the sample were aged between 30 and 40, and most held a bachelor's degree in accounting.
2. The results showed a statistically significant and meaningful impact of the following:
    - **Relevance**: Improved the accuracy of credit decisions and helped reduce risks.
    - **Reliability**: Contributed to building trust in accounting information, facilitating the evaluation of customers' creditworthiness.
    - **Comparability**: Enabled effective financial data analysis, which enhanced decision-making in granting credit.

Recommendations:

1. Enhance the competency of accounting professionals in banks, particularly in identifying and analyzing risks.
2. Develop accounting tools and update information systems to cope with changes in credit operations.

3. Emphasize the importance of reliability as a core factor in reducing credit risk.
4. Conduct regular evaluations of accounting information systems to ensure they are suitable for the evolving banking environment.
5. Implement advanced lending technologies to better control credit risks.
6. Strengthen the role of the central bank in credit risk supervision and appoint qualified experts to assess loan guarantees.

This study underscores the critical role of qualitative characteristics of accounting information in establishing a strong banking system capable of facing credit risk—especially under the current financial challenges in Libya. The findings affirm that accounting information quality is not only an analytical tool but also a foundational element in building trust and achieving financial stability for banks.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
شكر وتقدير	ب
الملخص	ج
نتائج الدراسة:	ج
التوصيات:	ج
ABSTRACT	هـ
فهرس المحتويات	ز
فهرس الجداول	ن
فهرس الأشكال	ع
فهرس الملاحق	ف
الفصل الأول: 1 **- الإطار العام للدراسة**	**1**
1-1 مقدمة	2
1-2 مشكلة الدراسة:	4
1-3أهداف الدراسة	5
1-4 أهمية الدراسة	5
1-5 فرضيات الدراسة	5
1-6 منهجية الدراسة والادوات المستخدمة	6
1-7 متغيرات الدراسة	7
1-8 هيكلية الدراسة:	7
1-9 الدراسات السابقة:	8
الفصل الثاني: **2-المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية**	**17**
2-1 مقدمة	18
2-2 المعلومات المحاسبية	19
2-2-1 أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها	22

2-2-2 الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية	23
2-2-3 الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي	26
2-2-4 أهداف نظام المعلومات المحاسبي	28
2-2-5 مقومات النظام المحاسبي:	29
2-2-6 وظائف نظام المعلومات المحاسبي:	31
2-2-7 الشروط الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبية	32
2-3 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	33
2-3-1 مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية	33
2-3-2 مفهوم الخصائص النوعية:	33
2-3-3 أهمية وتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	34
2-3-4 القيود على الخصائص النوعية للمعلومات:	34
2-3-5 الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية	36
2-3-6 الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية	39
2-4 الخلاصة:	41
الفصل الثالث: **3- إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية**	**42**
3-1 مقدمه:	43
3-2 إدارة المخاطر	43
3-2-1 نشأة إدارة المخاطر	43
3-2-3 مفهوم إدارة المخاطر	44
3-2-3 مفهوم إدارة المخاطر المصرفية:	45
3-2-4 أهداف إدارة المخاطر	46
3-2-5 مبادئ إدارة المخاطر	47
3-2-6 أهمية إدارة المخاطر	48
3-2-7 خطوات إدارة المخاطر والرقابة عليها:	49
3-2-8 عناصر إدارة المخاطر المصرفية	52
3-2-9 أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية	52
3-2-10 أنواع المخاطر المصرفية:	53
3-2-11 المخاطر الغير مالية	55

3-3 مخاطر الائتمان	57
3-3-1 نشأة الائتمان المصرفي، مفهومه وتعاريفه:	57
3-3-2 أهمية الائتمان المصرفي	59
3-3-3 العوامل الخاصة بالعميل:	59
3-3-4 العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني:	60
3-3-5 العوامل الخاصة بالمصرف:	60
3-3-6 العوامل المتعلقة بالظروف العامة(البيئة الخارجية):	61
3-3-7 معايير منح الائتمان	61
نموذج المعروف ب 5PC	63
3-3-8 أنواع الائتمان المصرفي	64
3-3-9 خصائص المخاطر الائتمانية	65
3-3-10 أهم الاسباب التي تلعب دوراً هاماً في التعرض لمخاطر الائتمان	66
3-3-11 وسائل الحد من مخاطر الائتمانية	66
3-3-12 إجراءات عملية منح الائتمان:	68
3-3-13 إدارة المعلومات الائتمانية في المصرف	69
أولاً :المدخلات	69
ثانيا: العمليات (مرحلة تشغيل البيانات الائتمانية)	70
ثالثا: المخرجات	70
رابعاً: التغذية العكسية (الراجعة)	71
3-4 أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفقا لاتفاقية بازل:	71
3-5 الخلاصة:	75
الفصل الرابع: **4- الدراسة الميدانية النتائج والتوصيات**	**76**
4-1 إجراءات الدراسة	77
4-2 أداة جمع البيانات	77
4-3 تصميم استمارة الاستبيان:	77
4-4 ترميز البيانات	79
4-5 اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate	79
4-6 خصائص مفردات عينة الدراسة	80

4-7 اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة	86
4-8 اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة	100
4-9 نتائج البحث	102
4-10 التوصيات	103
4-11 الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات.	104
4-12 قائمة المصادر والمراجع	106
الملاحـــق	115

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول (1) يبين أهم الفروقات بين البيانات والمعلومات المحاسبية	21
جدول رقم (2) عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.	78
جدول رقم(3) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي	79
جدول رقم (4) نتائج اختبار الثبات والصدق	80
جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر	80
جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	81
جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	82
جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	83
جدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	84
جدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية. ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي	86
جدول رقم (11) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.	88
الجدول رقم (12) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.	89
جدول رقم (13) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات	91

الجدول	الصفحة
المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.	
جدول رقم (14) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.	93
الجدول رقم (15) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.	94
جدول رقم (16) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية.ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي	96
جدول رقم (17) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية:	98
الجدول رقم (18) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية.	100
الجدول رقم (19) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر الائتمانية في (المصارف التجارية الليبية)	101

فهرس الأشكال

الموضوع	الصفحة
شكل رقم (1) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر	81
شكل رقم (2) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	82
شكل رقم (3) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	83
شكل رقم (4) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	84
شكل رقم (5) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	85

فهرس الملاحق

الملحق	الصفحة
الملاحــق	115
ملحق(1): استمارة الاستبيان	116
ملحق(2): نتائج الحاسب الآلي	123

الفصل الأول:

1- الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

إن التطـور الكبيـر الـذي حصـل فـي مجـالات عـدة، أدى إلـى استخـدام أنظمـة المعلومـات المحاسبية الإلكترونية فـي المصارف، وذلك لمـا توفـره هـذه الأنظمـة من دقة في العمل، وسرعـة فـي الإنجـاز، وزيـادة كفـاءة أداء المحاسبين، والحصـول علـى المعلومـات المحاسبيـة المطلوبـة بأسرع وقت، وبأقل تكلفة ممكنة، هذا التطور أدى إلى تعرض الانظمـة المحاسبيـة الالكترونية إلى مخاطر عدة تنعكس سلباً، على صحة ومصداقية البيانات المحاسبية المتعلقة بتلك النظم.(زهيري، 2015)

إن وجود نظم معلومات محاسبية فعالة تساعد المهتمين بالنشاط المصرفي في الحصول على معلومات دقيقة وموضوعية وملائمـة مـن حيث الجودة والوقت المناسب؛ إذ تشكل هذه المعلومات العمود الفقري في اتخاذ القرارات المختلفة، مما يساعد الوحدات المصرفية في تحقيق أهدافها فـي النمو والاستقرار من جهة، ومن جهة أخرى تحقق نظـم المعلومـات المحاسبية الاتصـال الفعـال بيـن مراكـز صنـع القرار المختلفة فـي المصارف، وتبادل المعلومات فيما بينهـا، ويكمـن دور نـظم المعلومـات فـي تحقيق هدف أساسـي، هـو تلبية وإشباع حاجات مستخدمي المعلومات من هذا النوع من المنشآت المالية, ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تحقق هذه المعلومـات (المخرجـات) الخصـائص النوعيـة للمعلومـات المحاسبية التـي حـددها مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board) ومجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Boards)، ولذا فإن وجود نظم معلومات محاسبية يساعد في إحكام العمليات الرقابية وترشيد اتخاذ القرارات وتقييم الأداء وتخفيض المخـاطر وحالـة عدم التأكد، إذ تُعَدُّ مخرجـات هـذه الـنظم المـدخلات الأساسية لنجاح تنفيذ هذه العمليات. (تميم، 2020).

أن الهدف من إدارة المخاطر هو التأكد مـن أن نشاطـات المؤسسـة وعملياتهـا تهدف إلـى الكشف المبكر عن أية انحرافات وتجاوزات لسقوف الأخطار المحددة من قبل الإدارة العليا، وتخفيض الأخطار التي قد تتعرض لها المؤسسة إلى أدنى مستوى ممكن. (ابلال،2019)

وخير مثال علـى ذلك الازمـة الماليـة التـي حدثت فـي 2008 والتـي تسببت فـي انهيار العديد مـن المؤسسـات الماليـة أمثـال بنـك BEAR ASTING الأمريكـــي، LEHMAN BROTHERS أكبـــر مؤسســـة ماليـــة متخصصـة فـي تمويل الاسكان، وأن السبب الرئيسي

لهذه الازمة هو التورط في مشكلة قروض الرهن العقاري التي نتجت عن الاستخفاف بالمبادئ الاساسية في إدارة المخاطر كتوخي الحذر والحرص على توفر الجدارة الائتمانية كشرط رئيسي للإقراض. (الشمري، 2013)

و يعتبر الائتمان البنكي من أكثر الفعاليات البنكية جاذبية لإدارة البنوك التجارية، و لكنه في ذات الوقت يعتبر من اكبر الأدوات الاقتصادية حساسية، حيث لا يتوقف تأثيرها على البنك فقط بل يمتد إلى كافة القطاعات الاقتصادية و الاقتصاد الوطني ثم إلى الاقتصاد العالمي إذ لم يحسن استخدامها و توجيهيها بشكل صحيح، ومن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح، وبدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي، كما يعتبر الائتمان البنكي للاستثمار أكثر خطورة على إدارة البنك نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيارها. (حنان، 2018)

وانطلاقا من هذا الأمر فأن الباحث ينظر إلي المعلومات المحاسبية تلعب دورا هاما على اتخاذ قرار منح القروض بالنسبة للبنوك، ولها دور هام في تحديد فعالية وكفاءة المصارف، ولقد اتجهت العديد من المصارف التجارية إلى تصميم أنظمة معلومات محاسبية من اجل ضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحه وذات جودة عالية إلى كافة الاطراف ذات العلاقة بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات الائتمانية، إذ إن هذه الخصائص هي التي تعطي للمعلومات المحاسبية قيمتها وأهميتها بالقدر الذي تتصف بها، وذلك بهدف دعم وزيادة ثقه الممولين في التوسع النشاطات الائتمانية، مما ينعكس بالشكل الايجابي على تحسين جودة وسمعة المصارف وكذلك تنشيط عجلة الاقتصاد القومي.

تناولت هذه الدراسة معرفة أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر الائتمان بالمصرف، وذلك من خلال الوقوف على نقاط الضعف في سياسة الائتمان المصرفي والاساليب المستخدمة للحد من مخاطر الائتمان ومصادر المعلومات التي يعتمد عليها المصرف لمنح الائتمان وكذلك العوامل المؤثرة في الحكم على جدارة العميل الائتمانية واخيراً اسباب تعثر القروض واجراءات علاجها.

1-2 مشكلة الدراسة:

تعد إدارة المخاطر الائتمانية من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية، وذلك لما شهدته الصناعات المالية والمصرفية من مشاكل وازمات مالية أدت إلى إعسار أو افلاس بعض منها، كما ان تزايد العولمة المالية والمصرفية وتشابك المؤسسات المصرفية مع بعضها بدرجة كبيرة وانخراطها في الأسواق المالية وتنامي سوق الائتمان المصرفي وتنوعه من ناحية اخرى، نتيجة للتطورات المتسارعة وشدة المنافسة دعت الحاجة إلى معرفة مدى اهتمام البنوك بمخاطر الائتمان من خلال العمل علي تصميم نظام محاسبي ورقابي يعمل على توفير معلومات محاسبية للقائمين من أجل معالجة وتخفيض المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف، وهذا يفرض ضرورة توفير معلومات للإدارات المختصة بالمصارف لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية من ناحية أخرى، ومن البديهي أن تكون المعلومات المحاسبية التي تتسم بالخصائص النوعية هي المعلومات المناسبة لتخفيض مخاطر الائتمان، وهذا ما توافقت علية دراسة ابداح، 2020

ولمقابلة هذه المخاطر، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 2004 اتفاق بازل الثاني بصورته النهائية، حيث ألزمت السلطات الرقابية البنوك بالاحتفاظ ب رأس مال كافي لمقابلة تلك المخاطر، على الرغم من وجود إدارة للمخاطر في المصرف والتي يجب أن تهتم بالمعلومات المحاسبية وخصائصها إلا انه في كثير من الأحيان قد لا يتم التركيز على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وهذا ما أوضحه بهاء واخرون في دراسته، المخاطر التشغيلية وفقا للمقررات لجنة بازل وأثرها على الربح التشغيلي.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في تساؤل أساسي يتمثل في: ما أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر الائتمان بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا؟

1- ما هو أثر خاصية الملائمة في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا؟

2- ما هو أثر خاصية الموثوقية في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا؟

3- ما هو أثر خاصية القابلية للمقارنة في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية

1-3أهداف الدراسة

1- التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية العاملة في ليبيا علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في قرار منح الائتمان.

2- بيان دور أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمواجه في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية

3- التعرف على المخاطر الائتمانية الغير معتادة التي قد تواجه المصرف خلال الأزمات.

4- بيان دور التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية.

1-4 أهمية الدراسة

1- تعتبر هذه الدراسة جزء من الأدبيات التي تتناول دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر الائتمانية وتتميز بأنها جمعت بين دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على كفاءة وفعالية إدارة المخاطر الائتمانية والتخطيط والرقابة وتقويم الأداء بإدارة المخاطر الائتمانية.

2- المساهمة في ابراز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كوسيلة لتوفير الامن والثقة في المعلومات التى تحتاجها إدارة المخاطر المصرفية في المصارف.

3- جذب اهتمام المصارف التجارية لمواكبة عصر العولمة في مجال النظم المعلوماتية والتقنيات الحديثة والمساهمة في تطور خصائص المعلومات المحاسبية.

4- التعرف على النشاط الائتماني الذي تؤديه المصارف باعتباره الوظيفة الرئيسية التي تقدمها، ومن أكثر الانشطة ربحية وخطورة، والتي يتولد عنها مخاطر عالية نتيجة لعدم قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم في مواعيد استحقاقها.

4- العاملة في ليبيا؟

1-5 فرضيات الدراسة

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية والحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

2- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية والحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

3- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة والحد من المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية.

لذلك تأتئ هذه الدراسة للتعرف على أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر الائتمان لدى المصارف الليبية من خلال الوقوف على أهم المؤشرات والعناصر المؤثرة في إدارة المخاطر الائتمانية، والتعرف على مسبباتها تمهيدا لصياغة نموذج كمي يمكن من خلاله قياس درجة مخاطر الائتمانية، الامر الذي يعمل على تطوير أدائها بشكل أفضل، ومساهمته في تقديم رؤية محدده وشاملة عن التعامل مع عملائها وترشيد قراراتها الائتمانية، مما سيكون له الاثر الكبير للدفع نحو تنمية القطاع المالي والمصرفي في ليبيا.

1-6 منهجية الدراسة والادوات المستخدمة

للإجابة على اشكالية الدراسة المطروحة والوصول إلى إجابات واضحة ودقيقة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الاكثر ملائمة لهذه الدراسة، والمتمثلة في تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة، تمثلت عينة الدراسة بمدراء إدارة الائتمان والاستثمار، ونوابهم، ومساعديهم، ورؤساء الاقسام، والمراجعين التابعين لهم, ومدراء إدارة المخاطر، ونوابهم، ومساعديهم، ورؤساء الاقسام، والموظفين التابعين لهم، في المصارف التجارية المتمثلة بمصرف الجمهورية، ومصرف الصحارى، ومصرف الوحدة، ومصرف شمال افريقيا، وقد تم اعتماد القوانين الاحصائية في حسب عينة الدراسة.

1-7 متغيرات الدراسة

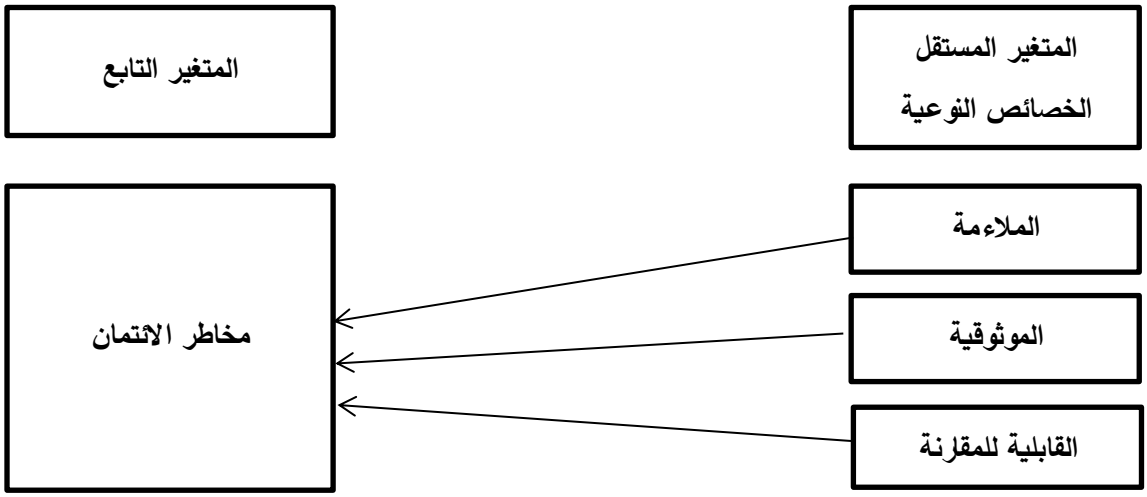

1-8 هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة الحالية إلى الفصول الآتية:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للمعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية.

الفصل الثالث: إدارة المخاطر والمخاطر الائتمانية.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية النتائج والتوصيات .

1-9 الدراسات السابقة:

هنالك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت في اجزاء منها بعض الموضوعات ذات صلة بموضوع هذه الدراسة، وسنعرض بعض منها على النحو التالي:

1. دراسة (حنان)، 2018

بعنوان: دور نظم المعلومات المحاسبية في مخاطر الائتمان في البنوك التجارية دراسة استطلاعية في عينة من البنوك التجارية لبلدية أم البواقي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في قياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في ولاية أم البواقي بالتحديد في بلدية أم البواقي، مع استعراض مفهوم نظم معلومات المحاسبية، وبيان مكوناتها، وكيفية تصميمها، ثم تتطرق إلى مفهوم قياس مخاطر الائتمان وأساليب قياسها، وقامت الباحثة بتصميم استبانة للدراسة كأداة للدراسة، حيث تكونت مجموعة الدراسة من مدريين مخاطر الائتمان لخمس بنوك تجارية عاملة في بلدية أم البواقي وهي: BNA،BEA،BDL،BADR،CPA بالإضافة إلى بعض العاملين في ادارة المخاطر والائتمان، حيث تم توزيع 30 استبانة من أجل الدراسة، واستخدام برنامج التحليل الاحصائي لغرض تحليلها وتفسيرها، وأوصت الباحثة بتحديد صلاحيات المسؤولين عن القروض وتطوير الوسائل المستخدمة في عملية قياس مخاطر الائتمان والقيام بعمل برنامج تدريبي للموظفين من أجل تحسين مستواهم وزيادة خبراتهم ومن أهم النتائج التي توصلت إليها ان نظام المعلومات المحاسبي يساعد إدارة المصرف في تقديم معلومات فورية عن العملاء الذين يتأخرون في سداد القروض، وإن هذا النظام ينتج معلومات تتسم بالشفافية، ومما يساهم على رسم سياسة ائتمانية اكثر نجاعة وضوح.

2. دراسة (وليد)، 2018

بعنوان: دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية (دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما مدى اعتماد البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة على المعلومات المحاسبية في قرار منح القروض، وفي سبيل تحقيق هذه الدراسة وأهدافها اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي لمعرفة الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في ت رشيد القرارات الائتمانية، معتمدا على دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية وهذا باستخدام أداة

المقابلات الشخصية مع مسؤولي منح القروض في هذه البنوك، بهدف تحقيق أهداف الدراسة وفهم واضح للإشكالية المطروحة.

وأخيرا توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية لا تعطي أهمية كبيرة للمعلومات المحاسبية، وتستند في اتخاذ القرار الائتماني على الضمانات الكافية بالإضافة إلى السمعة الجيدة لطالب القرض، نظرا لعدم وثوق البنوك في هذه المعلومات المحاسبية، حيث تقوم بالتحقق منه عن طريق عدة مصادر خارجية للقيام بالتحليل المالي لها.

3. دراسة: (طه)، 2017

بعنوان: العلاقة بين انظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية ودرجة مخاطر الائتمان المصرفي (دراسة ميدانية على البنوك السودانية المتخصصة)

تناولت الدراسة العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومخاطر الائتمان المصرفي تكمن مشكلة الدراسة في أن البنوك تتعرض إلي إخفاقات، في حال أخفقت إدارتها في توظيف نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، واستغلالها لخدمة ودعم عملياتها الخاصة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية بشكل عام وقرارات منح الائتمان في البنوك بشكل خاص وترجع معظم الإخفاقات في مجال الائتمان إلي مشاكل في قياس خطر الائتمان والتي تمثل حالة تواجهها البنوك في الوقت الحاضر مما يجعلها متشددة في منح الائتمان نبعت أهمية الدراسة من أهمية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية كاستراتيجية أصبحت تمثل مورداً استراتيجياً تعتمد عليها البنوك للتعامل مع ظروف السوق عند اتخاذ قرارات منح الائتمان إذ يتوجب على البنوك أن تقف على درجة مخاطر الائتمان عن عمليات الائتمان التي تم منحها للعملاء، وذلك قبل اتخاذ قرار منح قروض جديدة بغية الوقوف على حقيقة وضعها الائتماني هدفت الدراسة إلي التعرف على خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من حيث السرعة في تقديم المعلومة ومن حيث دقة المعلومات وانعكاس ذلك على قياس مخاطر الائتمان لدي البنوك، صياغة الجوانب النظرية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والاستفادة منها في تحسين عملية قياس مخاطر الائتمان. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج التاريخي الوصفي وخلصت إلى عدة نتائج أهمها، أشارت نتائج الدراسة إلى نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تؤثر في مخاطر الائتمان المصرف، أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تأهيل العاملين بنظم المعلومات المحاسبية

وتقليل مخاطر الائتمان المصرف، أشارت نتائج الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تزيد من مصداقية المعلومات المحاسبية، أوصت الدراسة بعدة توصيات منها، ضرورة التأكد من ضمان القروض الممنوحة من المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف وذلك من خلال نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، التركيز على أهمية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني لكونه يعالج بصورة فورية القروض عند استحقاقها.

4. دراسة (حامد)، 2017

بعنوان: دور المعلومات المحاسبية في الخد من مخاطر التمويل المصرفي (دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية العاملة في ولاية النيل الابيض ـ ربك).

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود تراجع في حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل المصارف تخوفا من زيادة حجم المخاطر، وعليه يمكن صياغة المشكلة في بعض التساؤلات، هل المعلومات المحاسبية التي تتحصل عليها البنوك عن المنشآت التجارية كافية للحد من مخاطر التمويل المصرفي، هل تتوفر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها البنوك في تمويل المؤسسات التجارية، هل هناك ربط بين المعلومات المحاسبية والسياسات الائتمانية والحد من مخاطر عمليات التمويل، ومن المناهج التي اتبعها المنهج الاستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة وصياغة الفروض والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض والمنهج الاحصائي لتحليل أداة عينة البحث، ومن أهم النتائج التي توصل إليها توفير معلومات محاسبية كافية لدى البنك يقلل من مخاطر التمويل المصرفي، ربط السياسات الائتمانية بالمعلومات المحاسبية يقلل من مخاطر التمويل المصرفي، ومن اهم التوصيات ضرورة توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية عند منح التمويل، يجب توفير معلومات محاسبية تتعلق بسمعة المنشاة قبل اتخاذ قرار منح الائتمان.

5. دراسة (أحمد)، 2017

بعنوان: دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي والحد من مخاطر التعثر بالمصارف السودانية (دراسة حالة بنك الخرطوم)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى أهمية المعلومات المحاسبية في عملية ترشيد قرارات الائتمانية، بيان أسباب التعثر في الائتمان المصرفي وعلاج هذا التعثر، توضيح الية عمل النظام المحاسبي ومخرجات هذا النظام، واتبع المنهج الاستقرائي للاطار النظري، والمنهج

الوصفي التحليلي لغرض الدراسة الميدانية واعتمدت الدراسة على عينة عشوائية من الموظفين بنك الخرطوم حيث شملت العينة (63) موظفا.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: توفر معلومات محاسبية ذات أهمية وفائدة يؤدي إلى ترشيد قرار منح الائتمان، يؤدي توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب إلى ترشيد قرار منح الائتمان، وختمت الدراسة بعدة توصيات أهمها: البحث عن نقاط الضعف في السياسة الائتمانية، رسم سياسة ائتمانية سليمة بما تتضمنه من ضوابط واجراءات منظمة لعملية الائتمان للحد من مخاطر التعثر، من الضروري تدريب كافة الموظفين على فهم السياسات والاجراءات المتعلقة بالائتمان.

6. دراسة (البياني)، 2017

بعنوان: دور نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في تطوير إدارة مخاطر الائتمان (دراسة ميدانية على القطاع المصرفي العراقي)

هدفت الدراسة إلى بيان دور نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في تطوير إدارة المخاطر الائتمان مع دراسة ميدانية على القطاع المصرفي العراقي، من خلال تأثير خصائص نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني المتمثلة في (الملائمة، الدقة، الموثوقية) ومدى تطبيقه بشكل فعال في المصارف العراقية محل الدراسة، بالاضافة على خصائص إدارة مخاطر الائتمان في هذه المصارف، وإثراء الجانب النظري بمجموعة من المقترحات التي تساعد وتساهم في تطوير إدارة مخاطر الائتمان التي لم تتطرق إليها أغلب الدراسات في عينة الدراسة، ولتحقيق ذلك تم اجراء دراسة ميدانية على مجموعة من المصارف الحكومية والخاصة التى تعتبر من أكثر المصارف نشاطاً في مجال الائتمان والاقراض، حيث تم توزيع (148) استمارة، تم استرداد عدد (131) استمارة منها، وتم استبعاد عدد (5) استمارة لعدم صلاحيتها للتحليل الاحصائي، لتكون الاستثمارات الصالحة والتي تم اختبارها وتحليلها عدد (126) استمارة، وقد أظهرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين خصائص نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني والمتمثلة بخاصية كل من (الملائمة، الدقة والموثوقية) في تطوير إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي العراقي، ولغرض تطوير إدارة مخاطر الائتماني يوصى الباحث إدارات المصارف العراقية والمعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي بكافة أنواعها وطبيعة نشاطها ضرورة الاستفادة من الامكانيات الهائلة لنظام

الحاسوب، تحقيقاً لمزايا هذه النظم في تطوير إجراءات إدارة مخاطر الائتمان، وضرورة اهتمام القطاع المصرفي بإدخال التطبيقات المحاسبية والبرمجيات ضمن لوائحها، بالإضافة إلى ضرورة اعتماد المصارف العراقية على كوادر مهنية محاسبية تتميز بالخبرة والكفاءة العالية في قسمي الائتمان والمخاطر، من خلال تأهليهم وتطوير مهاراتهم بما يتناسب مع تطورات العصر الحالي بما يخدم أهداف إدارة وتنفيذ الاجراءات الخاصة بالمخاطر الائتمانية .

7. دراسة: (بدري)، 2014

بعنوان: دور جودة المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي

تناولت الدراسة دور جودة المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي بالتطبيق على المصارف السودانية، حيث تمثلت المشكلة في تدني مستوى اهتمام إدارات المصارف في الاعتماد على المعلومات المحاسبية وجودتها في عملية إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف السودانية، هدف البحث بصورة أساسية لتوضيح انعكاسات المعلومات المحاسبية وجودتها في إدارة مخاطر القرارات الائتمانية بالمصارف السودانية ومدى قدرتها في تقليل المخاطر المختلفة التي تواجه تلك القرارات، لتحقيق ذلك فقد اعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي والوصفي من خلال إجراءات الدراسة الميدانية، حيث توصل البحث إلى عدة تائج أهمها: المعلومات المحاسبية المتميزة بخصائص الجودة تحد من مخاطر الائتمان المصرفي، تدني مصداقية المعلومات المحاسبية يزيد من مخاطر الائتمان المصرفي كذلك الاعتماد على المعلومات المحاسبية يقلل من مخاطر القرارات الائتمانية بالمصارف السودانية بالإضافة تدعم المعلومات المحاسبية الحكم على مدى التزام العميل بالمصارف في الوفاء بتعهداته مع الأطراف الأخرى مما يساعد ذلك في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي. وأختتم البحث بتوصيات عدة منها: ضرورة التزام المصارف السودانية بالمعلومات المحاسبية المميزة بخصائص الجودة للحد من مخاطر الائتمان المصرفي، العمل على زيادة درجة مصداقية المعلومات المحاسبية لضمان تقليل مخاطر الائتمان المصرفي كما يساعد اهتمام المصارف بالمعلومات المحاسبية من تقليل مخاطر القرارات الائتمانية، زيادة درجة إدارة المخاطر بالمصارف السودانية بالمعلومات المحاسبية وجودتها لضمان تقليل مخاطر الائتمان المصرفي.

8. دراسة: (المطيري،2011)

بعنوان: دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية، اما عينة الدراسة فتكونت من (83) من مديري إدارة المخاطر والائتمان في هذه البنوك، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة وتم تحليلها باستخدام برنامج الرزم الاحصائية (spss) وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخاصية التوقيت الملائم في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية.
- وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخاصية الدقة في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية.

في ضوء هذه النتائج قدم الباحث عددا من التوصيات أهمها:

1- التأكيد على البنوك الكويتية بأهمية التوقيت الملائم (السرعة) كخاصية مهمة من خصائص نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

2- استمرار البنوك الكويتية في الالتزام بخاصية الدقة كونها تعمل على تحسين مستوى قياس مخاطر الائتمان.

9. دراسة (مؤيد)، 2011

بعنوان: جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الاجل في البنوك التجارية الاردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الائتمانية طويلة الاجل في البنوك التجارية الاردنية، من خلال قياس أثر خمس متغيرات حيث تتمثل هذه المتغيرات في الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية وهي خاصية الملائمة وخاصية الاعتمادية والخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية وهي خاصية القابلية للمقارنة وخاصية الثبات بالإضافة إلى مقررات اتفاقيات بازل.

ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة ثم توزيعها على افراد العينة الدراسة المتمثلين في العاملين في أقسام الائتمان في البنوك التجارية الاردنية، حيث تم توزيع (94) استبانة، تم استرداد (82) استبانة منها، بنسبة استرداد (87%)، وقد توصلت الدراسة إلى هناك أثر كبير لخصائص جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الاجل حيث بلغت نسبة التأثير لخاصية الملائمة (82.4%) وخاصية الاعتمادية (82.8%) وخاصية القابلية للفهم (84.8%) وخاصية الثبات (80.6%)، كما وتوصلت الدراسة ايضا إلى دور مقررات اتفاقيات بازل المؤثر في عملية اتخاذ القرار الائتماني طويل الاجل حيث كانت نسبة التأثير (80.6%).

وتوصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة اعتماد البنوك بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المقرضين من خلال القوائم المالية المدققة وعدم الاكتفاء بالعوامل المؤثرة في منح الائتمان كالضمانات ورأس المال والسمعة، كذلك الحاجة إلى مراعاة البنوك موضوع تحسين إدارة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لاتفاقيات بازل، ومراعاتها لمفهوم جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى ضرورة مواكبة البنوك التجارية الاردنية النمط الجديد في الائتمان المصرفي والذي يرتكز أساسا على الحاجة إلى منح القروض طويلة الاجل.

الدراسات باللغة الانجليزية:

1- دراسة (Samuel,2018 -) بعنوان:

"The Effect of Credit Risk on The Performance of Commercial Banks in Nigeria".

هدفت هذه الدراسة الى دارسة تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في نيجيريا، إن الدافع وراء هذه الدراسة هو دراسة كيفية تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك باستخدام عينة قوية وستكون النتائج بمثابة أساس لتوفير تدابير السياسة لمختلف أصحاب المصلحة، حول كيفية معالجة مخاطر الائتمان من أجل تحسين جودة أصول البنوك وتقليل مخاطر البنوك، وتظهر النتيجة أن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع ترتبط بشكل سلبي بالربحية عند2 % وأن نسبة القروض غير العاملة إلى القروض ترتبط سلبًا بالربحية عند مستوى2 % وأظهرت نتائج هذه الدراسة الى أن هناك علاقة كبيرة بين أداء البنك(من حيث الربحية) وإدارة

مخاطر الائتمان(من حيث أداء القرض) تعد القروض والقروض المتعثرة متغيرات رئيسية في تحديد جودة أصول أحد البنوك .وقد أوصت الدراسة أنه يجب أن تكون الإدارة حذرة في وضع سياسة ائتمانية بحيث لا تؤثر سلباً على الربحية وأيضًا تحتاج إلى معرفة أثر سياسة الائتمان على تشغيل بنوكها لضمان الاستخدام الحكيم للودائع وتعظيم الأرباح .تعمل إدارة مخاطر الائتمان غير الصحيحة على تقليل ربحية البنك، وتؤثر على جودة أصوله وتزيد من خسائر القروض والقروض غير العاملة التي قد تؤدي في النهاية إلى ضائقة مالية.

2- دراسة(patwary,&tasneem,2019 -) بعنوان:

The Impact of Non-Performing Loans on the Profitability of Banks in Bangladesh: A Study From 1997-2017".

هدفت هذه الدارسة إلى اكتشاف تأثير نسبة القروض المتعثرة وغير العاملة ونسبة كفاية رأس المال ونسبة صيانة المخصصات على العائد على الأصول(ROA) لجميع البنوك في بنغلاديش بناء على بيانات السنوات العشرين الأخيرة، تم الاعتماد على المصادر الثانوية للبيانات من التقارير المالية السنوية للبنوك، وقد تم استخدام نموذج الانحدار التلقائي.

توصلت الدارسة إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك علاقة سببية اتجاهية مختلفة على المدى القصير بين المتغيرات وأن تحليل الانحدار يؤكد أن اثنين من المتغيرات المستقلة؛ نسبة القروض غير العاملة ونسبة صيانة المخصصات ذات دلالة إحصائية للمتغير التابع؛ العائد على الأصول (ROA)

3- دراسة(MARWA 2022) بعنوان

The Role of Electronic Accounting Information System in Measuring Credit Risk in National Bank of Oman

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية وقياس مخاطر الائتمان في البنك الوطني العماني بإيجاز في الدراسة الحالية، لأن هناك دائمًا رابط بين (AIS) نظام المعلومات المحاسبية وقياس المخاطر في الخدمات المصرفية التجارية وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة كما قام بتصميم استبيان، ومقابلة لجمع البيانات الأولية وأخذ عينات عشوائية لاختيار العينة. تم أخذ 87 عينة من أشخاص مرتبطين ويعملون في إدارة المالية والحسابات بالبنك الوطني العماني، بعد الحصول على

البيانات، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها كانت القروض المتعثرة أعلى بكثير من المعتاد في البنك الوطني العماني عندما دخل الاقتصاد في حالة ركود من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان للوباء تأثير على نسبة القروض المتعثرة، التي نمت بشكل طفيف إلى 5.2٪ في نهاية النصف الأول من عام 2020 (من 4.9٪ في عام 2019) وبناءً على النتائج، أوصى الباحث بأن يركز البنك الوطني العماني على نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني من أجل تقليل مخاطر الائتمان هذا ليكون العمل أكثر كفاءة من خلال معرفة معلومات العملاء والتركيز على معنويات الموظفين الآثار الاجتماعية سيضيف هذا البحث معرفة جماعية حول كيفية تأثير نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية على مخاطر الائتمان ويمكن أن تؤثر على صانعي القرار والقواعد واللوائح. الأصالة / القيمة: لم يتم العثور على بحث بخصوص المعلومات المحاسبية الإلكترونية في قياس مخاطر الائتمان لأحد البنوك في عمان. كان هذا البحث محاولة لمعالجة الوضع وإلقاء الضوء عليه

الفصل الثاني:
2-المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية

2-1 مقدمة

نتيجة لتزايد استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية داخل المؤسسة أو خارجها وعلى المستوى الجزئي والمستوى الكلي، نجد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية قد لقيت اهتمام كبير في مختلف الدراسات نتيجة التأثير الكبير والمباشر الذي تساهم فيه هذه الخصائص على مختلف القرارات.

تعتبر المعلومات المحاسبية والمالية مهمة جدا خاصة وأنه يتم الاعتماد عليها من قبل المستثمرون والدائنون وغيرهم من الأطراف التي لها مصلحة مع المؤسسة في اتخاذ مختلف القرارات، فقد أثبتت الدراسات أن النتائج المحاسبية يمكن أن تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وأنها ذات أهمية كبرى في تقييم السياسة المالية للمؤسسة وفي تقدير مخاطر الائتمان.

ونظرا لتوسع نشاط المؤسسات وتنوع العمليات التي تقوم بها بالإضافة إلى التعقيدات التي تحيط بكثير منها، فإن توفير الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية والمالية بهدف مساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات المناسبة، أصبح أمرا أكثر صعوبة وتعقيدا، فمستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية لا يهتمون فقط برقم الربح الصافي ولكنهم يهتمون أيضا بمكوناته أو عناصره، حيث أن دراسة هذه المكونات وتحديد اتجاهاتها تعتبر الأساس الصحيح لتقييم المؤسسات والتنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية.

2-2 المعلومات المحاسبية

تعد المحاسبة أقد نظم المعلومات التي عرفتها المؤسسات، لدا للمعلومات المحاسبية من أهمية كبيرة في التعرف على الواقع الاقتصادي والمالي للمؤسسة وعلاقاتها المالية مع البيئة المحيطة بها.

وتلعب المعلومات المحاسبية دورا مهما في إدارة المؤسسة، وإن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر هو توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات سواء لإدارة المؤسسة أو للأطراف الخارجية المعنية بهده المعلومات.

ويعد النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المحاسبية التي تساهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية التي تؤثر على موارد المجتمعات وثرواتها وبالتالي على رفاهية أفرادها.(وليد، 2020)

هي بيانات منظمة ومعروضة بشكل يجعلها ذات معنى للشخص الذي يتسلمها، وتقدم إضافة للمعرفة الموجودة لديه حول ظاهرة أو حدث أو مجال معين، فالمعلومات تخبر المستخدم بشيء ما لا يعرفه، أو لا يمكن توقعه. (علا، 2007).

المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها في القوائم المالية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وبذلك فهي تمثل العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من استخدامها. (السقا،2011)

وتم تعريفها بأنها" عبارة عن المادة الخام أو المعلومات قبل معالجتها وتتكون من الجمل والعبارات والحقائق والأفكار والآراء والأحداث والأرقام والرموز غير المنظمة وغير المرتبطة بموضوع واحد وتعبر عن مواقف وأفعال أو تصف ظاهرة أو هدف دون أي تعديل أو تفسير أو مقارنة وقد لا يستفاد منها في شكلها الحالي.(الدلاهمة، 2010).

أما كاتب أخر فيرى البيانات: هي مجموعة من القيم والرموز والكلمات التي يتم تجميعها من داخل المؤسسة وخارجها نتيجة للأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية وتمثل الموارد الأولية (المدخلات) التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات.(الدهراوي، محمد، 2002)

البيانات هي عبارة عن حقائق ثابتة بدون معالجة، ويمكن تعريفها على أنها المادة الخام التي تشتق منها المعلومات وبالتالي تعبر البيانات عن حقائق وإشارات أولية غير مبوبة وغير منظمة وهي ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة وليس لها أثر في اتخاد القرار وبالتالي فهي ذات قيمة اقتصادية بسيطة.

حيث تكون البيانات في صورة قيم وحقائق وتقديرات مستقلة عن بعضها البعض وهي غير معدة في كثير من الحالات للاستخدام المباشر. (الغربي،2015).

ويتضح لنا من التعاريف السابقة أن البيانات هي المادة الأولية من أرقام أو كلمات أو إرشادات أو حقائق جمعت من مصادر متنوعة، سواءً أكانت داخلية أم خارجية، لم تتم معالجتها بعد وغير جاهزة للاستفادة منها.

هي بيانات تم تجهيزها ولها معنى لمستلمها أو مستخدمها، ولها قيم حقيقية أو متوقعة في العملية الجارية أو المستقبلية لاتخاذ القرارات، ويجب أن تضيف إلى ما نعرفه عن حدث أو مكان، وأن توضح لمستلمها شيئاً لا يعرفه أو لا يمكن التنبؤ به. (اسامة، 2010)

وبذلك فأنه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بمعالجتها وتشغيلها فقط، بل

أصبحت تحتاج إلى تحقيق شرطين مهمين، لتتحول البيانات إلى معلومات، هما:

1- إن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام الإدارة.

2-إن المعلومات الناتجة يجب أن تحيد من معرفة متخذي القرارات، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى مستقبلاً.

وإذا لم يتحقق الشرطان فلا يمكن اعتبار ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات، ويمكن اعتبارها" بيانات مرتبة " يمكن تخزينها واستخدامها في النظام من جديد. (نهاد، 2011)

من خلال استعراض التعاريف المختلفة للمعلومات المحاسبية تبين أن أغلبها تتفق على أن المعلومات هي في الأصل بيانات تمت معالجتها لتكون في صورتها الحالية، تتمتع بقيمة عالية، تزيد من معرفة متخذ القرار وتؤثر فيه وتقلل من حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرار والتنبؤ بالمستقبل، الأمر الذي ينعكس أيجاباً على صحة القرارات المتخذة.

انطلاقاً من مبدأ نفعية المعلومات، وأثرها على متخذ القرار، أنه ليس من الضروري أن تتم معالجة البيانات حتى نحصل على المعلومات، حيث أن مجرد معالجة البيانات لا يحولها إلى معلومات، فقد تكون البيانات على صورتها الحالية هي معلومات، بالتالي لا ضرورة لإجراء أي معالجة لهذه البيانات، إضافة إلى أن ما قد يعد معلومة لشخص ما، قد لا يعد ذلك بالنسبة لشخص أخر، وأيضا قد تجري عدة عمليات معالجة على البيانات ونحصل في نهاية المطاف على معلومات.

وبصفة عامة يمكن القول إن مصطلحي البيانات والمعلومات هما ليسا مترادفين، ولكنهما يؤديان دوراً تكاملياً في إطار نظام المعلومات في الشركة.

الجدول (1) يبين أهم الفروقات بين البيانات والمعلومات المحاسبية

أوجه الاختلاف	البيانات	المعلومات
طبيعتها	مواد خام تمثل قيم وحقائق أولية غير مبوبة وغير مرتبطة ببعضها	تمثل قيم وحقائق نهائية مبوبة ومنظمة
موقعها في النظام المحاسبي	تمثل مدخلات النظام المحاسبي	تمثل مخرجات النظام المحاسبي
دلالتها	ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة	ذات دلالات مستقبليه تنبؤيه بدرجة كبيرة
قيمتها الاقتصادية	لها قيمة اقتصادية بسيطة	لها قيمة اقتصادية عالية وتزداد قيمته تبعاً للمنفعة التي تحققها
العلاقة بين مفرداتها	مفرداتها مستقلة وغير مترابطة فيما بينها	ترتبط ببعضها البعض بعلاقات تبادلية
الاطراف المستفيدة منها	الاطراف الداخلية في المنشأة	كافة أطراف المجتمع المالي الداخلية والخارجية
علاقتها بالمشكلة	تتميز بأنها تتعلق بالمشكلة مباشرة	تتميز بأنها جزء من حل المشكلة

(السليمان، 2014)

2-2-1 أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها

نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فأن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المحاسبية هو تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات، ولاسيما متخذي القرارات، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما أن تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً، أو تقليل حجم التباين في القرارات.(ملهم، 2018).

كما أن عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات، حيث أن سلامة وفعالية القرار يتوقف بالدرجة الأكبر على سلامة وكفاية المعلومات التي يبنى عليها القرار. (الغربي، 2015)

حيث تكمن المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة وأداة فعالة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية التي يمكن بيانها في الآتي :

أ ـ الثورة العلمية والتكنولوجية:

هي ثورة تسري في كافة أركان المجتمع وتنتشر تطبيقاتها في كل اتجاه بمعدلات متسارعة وقد انعكست أثرها على المؤسسات كما امتدت أثارها لتشمل كافة الأنظمة المنتجة للمعلومات لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفر المعلومات الملائمة.

حيث تساهم أنظمة المعلومات الآلية بدورها الفعال في هذا المجال حيث تتمتع بخصائص متطورة من حيث الكفاءة والسرعة والدقة في انجاز المهام، كما أصبحت بنوك المعلومات تمثل ركيزة هامة ومظهرا أساسيا من مظاهر الثورة العلمية والتي لا غنى عنها لكافة المستخدمين داخل المؤسسة وخارجها وقد تأثرت نظم المعلومات المحاسبية بالتطورات التقنية حيث تسارع باستخدامها في مختلف فروع العمل المحاسبي) المالية، التكاليف، الإدارية، التدقيق) ...سعيا لزيادة النظم المحاسبية المستخدمة في إنتاج المعلومات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة.

ب ـ العوامل الاقتصادية:

لقد أدى كبر حجم المشروعات وتنوع أهدافها وظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشار التجارة الالكتًرونية وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي تعاني من استمرار حالة التضخم

وارتفاع معدلاتها بالإضافة إلى اقتصاديات العولمة ومخاطرها إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض التحقيق والرقابة واتخاد القرارات وذلك لضمان بقاء هذه الشركات واستمرارها.

ج ـ العوامل القانونية والتشريعية:

تفرض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.

د ـ العوامل الجغرافية:

أدى وجود المؤسسات التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية المتكررة إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية.

ى ـ العوامل الثقافية:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند إلى المعرفة الجماعية في صنع القرار، كما ترتبط نظم المعلومات المحاسبية بمفاهيم الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية وتسعير المنتجات العملية.

و ـ العوامل الإدارية:

تواجه إدارة المؤسسات أنواع من المشكلات الإدارية، وهنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية الأولية لأغراض التخطيط ومعلومات التغذية العكسية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء اتخاد القرارات التصحيحية.(شبير، 2006)

2-2-2 الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، لذلك يجب إعداد التقارير والقوائم المالية في ظل فرضية أساسية وهي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذ القوائم والتقارير مما يضع هذ القوائم والتقارير أمام خيارين رئيسيين:

الخيار الأول: يكون من خلال إعداد القوائم المالية وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي تستخدم هذ القوائم.

الخيار الثاني: فيكون بإصدار تقرير مالي واحد، لكنه متعدد الاغراض، بحيث يلبي احتياجات المستخدمين المحتملين.

فتحديد المستخدم المستهدف للقوائم المالية هي الخطوة الاساسية والاولى التي يجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية لتحديد الاغراض التي تستخدم فيها تلك المعلومات. (البديري، 2017)

هناك عدة جهات تحتاج إلى معلومات محاسبية منها:

1 ـ الدائنون الحاليون والمحتملون

تمكنهم المعلومات المحاسبية من دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والتي على ضوئها يقررون ما هو مناسب بشأن تعاملاتهم مع المؤسسة.

بالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل كحملة السندات الطويلة والمتوسطة الأجل نجد بأن اهتمامهم ينحصر في ضمان سلامة أصل القرض وفي انتظام سداد الفوائد السنوية، ومن خلال اطلاعهم على المعلومات المحاسبية تتضح لهم هذه المسألة.

وبالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون القصيرة الأجل، كالائتمان التجاري من جانب الموردين وقروض قصيرة الآجل من البنوك وغيرها من الديون التي تدخل ضمن هذا النوع، نجد بأن هؤلاء يهتمون بمدى قدرة المؤسسة على سداد هذه الالتزامات في مواعيدها، مما يجعل المعلومات المحاسبية بالنسبة لهم أمرا ضروريا لمعرفة نتائج الأعمال الجارية وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الآجل.

أما الدائنون المحتملون فإنهم يهتمون بمدى تشبع المؤسسة بالديون ومدى قدرتها على السداد ولا يمكنهم معرفة ذلك إلا بعد حصولهم على المعلومات المحاسبية التي تخص المؤسسة المعنية.

2 ـ العملاء

يهتم العملاء بالمعلومات المحاسبية للمؤسسة للتأكد من مركزها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

3 ـ الجهات الحكومية المعنية

من أهمها الوزارة المكلفة بالقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، إدارة الضرائب، أجهزة الرقابة الأجهزة المكلفة بالإحصاء والتخطيط وغيرها .فكل جهة من هذه الجهات تهتم بالمعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة بما يهم اختصاصاتها. (علي، 2021)

4 ـ المودعون المقرضون

يقوم المودعون بإيداع أموالهم في البنوك بأشكال وصور عديدة لأغراض مختلفة، فقد يتم الايداع تحت الطلب وبما يسمح للمودعين بسحب أموالهم في أي وقت ويتاح لهم تحديد شيكات وعادة لا يتم احتساب فوائد على الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية، وهناك بعض الانواع ظهرت في الدول الاجنبية التي نتجت عن احتساب فوائد لإصحاب الودائع الجارية في أوضاع معينة، كذلك هنالك ودائع التوفير التي يتم السحب أو الايداع فيه في أي وقت ويحتسب لإصحابها فوائد فضلاً عن قيام البنك بإصدار سندات في شكل قروض طويلة الاجل مقابل فوائد دورية ويلاحظ مما سبق ثبات المنفعة التي تعود للمودعين وحملة السندات، ولكن إذا ما واجه البنك خسائر أو ظروف سيئة فأن أصل الوديعة أو القروض أو الفوائد يتعرضان للخطر.

5 ـ المستثمرون

هم أصحاب الاموال المستثمرة في البنوك حاليا أو الراغبين في الاستثمار مستقبلاً لذلك فهم أكثر ارتباطاً مما يجعلهم عرضة للمخاطر التي قد يتعرض له البنك لذلك دائما في حاجة للمعلومات المحاسبية التي تمكنهم من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة واتخاد القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة، لزيادة أو الانخفاض في الاستثمارات ليقرروا المواصلة أو التحول إلى مشروع أخر أي أن هناك علاقة وثيقة بين المنافع التي يحصل عليها اصحاب حقوق الملكية والمخاطر التي يتعرضون لها.

6 ـ الادارة العليا وأعضاء مجلس الادارة

بما أن الادارة العليا وأعضاء مجلس الادارة هم جهات تعمل على التخطيط ورسم السياسات والموجهات للوحدات الاقتصادية لذلك فهي أكثر الجهات حوجة واستفادة من المعلومات المحاسبية الدقيقة والموضوعية والموثوق بها والتي تكون أساس لكافة سياستهم. (تسنيم،2017)

2-2-3 الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي

يضم هذا المحور أهم المفاهيم حول نظم المعلومات: تعريف النظام بشكل العام، تعريف نظم المعلومات، سرد أهم تعريفات نظم المعلومات المحاسبي.

تعتمد إدارة المنظمات على العديد من النظريات الفلسفية والطرق العلمية لمواجهة المشكلات التي تعترض سبيلها في سعيها لتحقيق اهداف، ويعتبر مدخل النظم من المداخل الحديثة في دراسة المنظمات حيث يعتبر المنظمة نظام كلي ويتفرع هذا النظام إلى أنظمة فرعية يساهم كل منه في تحقيق الهدف العام للمنظمة.

النظام هو مجموعة منتظمة من الأجزاء أو الأنظمة الفرعية المترابطة والمتفاعلة فيما بينها، بتعبير أدق يعرف النظام بأنه مجموعة معتمدة من المكونات والأجزاء المختلفة ولكنها مترابطة في أداء أنشطتها باتجاه تحقيق أهداف محددة. (سعد، 2011).

يعرف أيضا بأنه: يعتبر مجموعة من الأجزاء المترابطة والتي تعمل معا لتحقيق الأهداف، وقد يكون النظام طبيعيا أو من صنع الإنسان، ولكل نظام حدوده التي تفصله عن البيئة المحيطة به والتي يحصل من خلالها على مدخلات ويقدمها لها في شكل مخرجات. (بوحفص، 2018)

النظام هو مجموعة من العناصر ترتبط فيما بينها بسلسلة من العلاقات بهدف إداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف، ويتألف النظام من مجموعة من العناصر المادية (الآت، معدات، محركات، وقطع غيار وغيرها) أو الخطوات الادارية (تخطيط، تنظيم، توجيه، رقابة)، وقد يكون العنصر بسيطاً أو مركباً يشكل نظاماً يتفرع من النظام الكلي، أساسياً أو ثانوياً، حيث ترتبط هذه العناصر بعضها بعضاً ارتباط بعلاقات تبادلية، بحيث يودى كل منها دورة بغية تحقيق الغاية التي ينشدها النظام، وتجمع عناصر النظام والعلاقات فيما بينها في إطار يشكل حدود النظام مميزا النظام عن بيئته، فالنظام شيء له هوية، نشاط، وظيفة، غاية، وهو مجهز بهيكل، يتطور مع الزمن داخل المحيط. (قاسم، 2008)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النظام: على أنه مجموعة من المكونات البشرية والمادية (عمال، آلات، مستندات، أجهزة كمبيوتر (، المترابطة والمنظمة والمتفاعلة فيما بينها ومع البيئة المحيطة بها من أجل تحقيق هدف أو أهداف محددة تهدف المؤسسة الوصول إليها لغايات متعددة.

تعرف أنظمة المعلومات: بأنه عبارة عن التجهيزات والوثائق والاجراءات والاتصالات التي تجمع وتلخص وتعالج وتخزن البيانات لاستخدامها في عملية التخطيط، والموازنة، والحسابات، والسيطرة، والعمليات الاخرى. (سالمي، دباغ،2018)

إما جمعيه نظم المعلومات الامريكية فقد عرفت نظام المعلومات بأنها نظام ألي يقوم بجمع وتنظيم وايصال وعرض المعلومات، لاستعمالها من قبل الافراد في مجالات التخطيط والرقابة للأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية. (المدفوني،2015)

وعرفها بعض الاخر: على أنها مجموعة من الاجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات، لتدعيم واتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم. (المطيري، 2012)

كذلك يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يقو بجمع وتسجيل وتخزين وتحصيل البيانات، وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة. (أحمد، 2017).

كما يعرف أيضا نظام المعلومات المحاسبي: بأنه له الصفات الخاصة بنظم المعلومات بصفة عامة، كما أنه له مواصفات متميزة عن بقية نظم المعلومات وهذه الملامح ترتبط بالوظيفة المحاسبية، فنظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية. (ايه، واخرون، مرجع سبق ذكره، 2017)

هي مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية التي ترتبط بعضها البعض ومع البيئة المحيطة، وتعد كمجموعة واحدة تتداخل العلاقة مع بعضها البعض وبين النظام الذي يضمها بحيث يعتمد كل جزء منها على الأخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الشامل للمحاسبة، وهي بالتالي شبكة من الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض والحكومة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة بهدف تقديم البيانات والمعلومات لمتخذ القرار بالصورة الملائمة لاحتياجاته. (الغربي، 2015).

4-2-2 أهداف نظام المعلومات المحاسبي

من أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبي مايلي:

أ-تسجيل عمليات المشروع واستخلاص النتائج منها:

تتمثل هذه المرحلة والتي يطلق عليها عملية إدخال البيانات الناتجة عن العديد من الأحداث التي يطلق عليها (العمليات المحاسبية) ويقوم نظام المعلومات المحاسبي بتسجيل تلك العمليات من واقع المستندات وترحيلها ثم تجميعها وتخزينها عبر مجموعة من الإجراءات لاستخلاص النتائج منه، ويعمل نظام المعلومات المحاسبي على تحقيق ذلك وفقا للعديد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تحكم الممارسة المعالجة المحاسبية وتحديد محتوياتها في شكل تقارير مالية .

ب-توفير العمليات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار:

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات المفيدة للإدارة والمستفيدين الخارجين لاتخاذ القرارات، ويتم توفير هذا النوع من الاحتياطيات للأطراف الداخلية من خلال ما يسمى بالمحاسبة الإدارية باعتبارها المسؤولة عن دراسة احتياجات المستويات الإدارية وكيفية توفيرها، أما احتياجات المستخدمين الخارجين معظمها يتم توفيرها عن طريق التقارير المالية المنشورة.

ج-توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء:

تعتبر المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بعدما يتم تغذيته بالبيانات المالية لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية المصدر الرئيسي لعملية تقييم أداء بعض المؤشرات المحاسبية التي يتم استنتاجها من بعض التقارير المالية المنشورة، ولعل أهم هذه المؤشرات :العائد على رأس المال المستثمر وغيرها.

كما يمكن أن نتفحص الإدارة عن مدى وفائها بالمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها اتجاه الأطراف الخارجية، والإفصاح عن المركز المالي ونتيجة النشاط لمستخدميها من الأطراف الخارجية كالمساهمين والدائنين، والجهات المهنية والحكومية وغيرها.

د-تأمين الرقابة فعالة على الأصول والبيانات:

بمعنى حماية الأصول والممتلكات من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام والمحافظة على النقدية بإتباع الإجراءات اللازمة لحمايتها، وكذلك المحافظة على السجلات وبضاعتها حتى لا

تتعرض لإدخال تعديلات في محتوياتها أو إصابتها بالتلف والمحافظة على المستندات الهامة مثل عقد التأسيس للمؤسسة الاقتصادية والعقود بين المؤسسات الأخرى. (الغربي، 2015) مرجع سبق ذكره

2-2-5 مقومات النظام المحاسبي:

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من مجموعة من المقومات التي تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة من النظام أو طبيعة الوسط أو البيئة التي يعمل بها ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى الآتي:

1- المجموعة المستندية: تمثل المجموعة المستندية أولى مقومات النظام المحاسبي في أي منشأة والأساس المهم في عمل النظام، إذ تمثل العمليات المالية مدخلات نظام المعلومات المحاسبي التي يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية، ويعد توفر المستندات ضروريًا؛ لأن بموجبها يتم التشغيل أو المعالجة، وتكمن أهمية المجموعة المستندية في الآتي:

- توفر المستندات والدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام.
- تمثل المستندات إحدى الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والمراجعة على كافة الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المنشأة.
- تمثل المستندات سجلًا تاريخيًا للمنشأة؛ لما تحتويه من بيانات مؤرخة للأحداث الاقتصادية خلال الفترة أو الفترات الزمنية المالية السابقة.

2- الترميز: يمكن تعريف الترميز بأنه: وضع أرقام أو حروف هجائية أو علامات أو مجموعة صور أو ألوان لتمييز مفردات كل عنصر من العناصر ويحقق الترميز عدة أغراض منها:

أ - تسهيل عملية تجميع المعلومات.

ب - تسهيل عملية الاتصال والسرعة في انجاز العمليات.

ج - تقليل احتمالات وقوع الأخطاء.

د - تسهيل الإدخال في أنظمة الحاسب الآلي.

ب-دليل الحسابات: يمثل دليل الحسابات أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات بالمنشأة، ويعدّ أداة مساعدة يمكن أن تسهم في

تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصنيف والتبويب والترقيم التي يمكن أن تعطى للحسابات المختلفة.

ت-المجموعة الدفترية: تعدّ هذه المجموعة بمثابة الوعاء المستخدم لمعالجة البيانات التي تحتويها المستندات المختلفة بعد تبويبها وتصنيفها، إذ تجرى العمليات المحاسبية عليها، من إثبات وترحيل وعرض وتلخيص، وكذلك العمليات الحسابية، كالجمع والطرح والترصيد وغيرها.

ث-القواعد والمعايير: تشكل هذه المجموعة الإطار الفلسفي العام للنظام المحاسبي، وتعد مصدر الأحكام فيه، وتحدد مساراته وتوجه أعماله، وتهدف إلى ضمان التوعية في أداء العمل، وتتمثل مصادر هذه القواعد في القوانين والتشريعات الحكومية، القرارات الإدارية، العرف، الاجتهادات الشخصية.

ج- هيكل النظام: يشير هذا التعبير إلى البناء التنظيمي العام للنظام، وأسلوب ومستويات تقسيمه، والعلاقة التي تربط مكونات النظام رأسيًّا وأفقيًّا ويتأثر هيكل النظام المحاسبي بعدة عوامل منها:

- حجم المنشاة، وطبيعة نشاطها وأهدافها.
- شكل الملكية، ونوعية المعلومات المطلوبة.

ففي المنشآت التجارية يتكون هيكل النظام المحاسبي من نظام للحسابات المالية، ونظام للمبيعات، ونظام للمشتريات، ونظام للمرتبات والأجور، أما في المنشآت الصناعية فيتكون من نظام للمبيعات، ونظام للمشتريات والمدفوعات الأخرى، ونظام للرواتب والأجور، ونظام للإنتاج، ونظام للتكلفة، بالإضافة إلى نظام للحسابات المالية.

ح- ميكنة العمل المحاسبي: يتم تحويل المدخلات إلى معلومات جاهزة ومفيدة عن طريق إدخال الحاسوب إلى مجال الأعمال، وقد انتشر استخدامه بدرجة كبيرة، وذلك نظرًا لمميزاته الكثيرة، والتي من أهمها القدرة على معالجة البيانات والمعلومات بدرجة كبيرة وسرعة فائقة، الأمر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة بناءً على معلومات جاهزة في وقت قصير بالشكل والدقة والتفصيل المرغوب، بالإضافة إلى الوقت المناسب.

خ- التقارير بعد معالجة: البيانات بواسطة الأدوات والأساليب المحاسبية المختلفة في النظام المحاسبي ينتج عنها معلومات، وتعرض هذه المعلومات في صورة تقارير تأخذ أصنافًا

وأشكالًا مختلفة (جداول، مخططات، خرائط ...)، وذلك وفقًا لاحتياجات المستفيدين؛ إذ يتوجب على القائمين بتصميم النظام معرفة التقارير التي يطلبها المستفيدون، وذلك من حيث المحتوى، ودرجة التفاصيل، والشكل، والفترة الدورية، وبالرغم من استخدام مصطلح التقارير للدلالة على المخرجات المطبوعة، يمكن عرض هذه المخرجات على الشاشة الطرفية على النحو الذي يمكّن المستفيدين من التخاطب المباشر مع الحاسبة.

د- دور الرقابة في النظام المحاسبي: يتوقف صلاح الأنظمة المحاسبية على مدى خضوع العمليات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية، إذ لابد من وجود نظام معلوماتي جيد يسمح بمعرفة كيفيات وإجراءات عمليات التسجيل، وطرق التسجيل، والطرف الذي يقوم بعملية إعداد التقارير، والمستفيد منها. (شونة،2020)

2-2-6 وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

من وجهة نظر التحليل الوظيفي فإن مكونات النظام تمثل في الوظائف أو الأنشطة التي يقوم بها النظام أو يتم إنجازها من خلاله، وتتضمن مايلي :

أ /المدخلاتInput :

تتمثل في العناصر التي يتم استحواذها وتجميعها لإدخالها إلى النظام ليقوم بتشغيلها كالبيانات مثلا، فكل نظام يستقبل مدخلات يجري عليها عملياته بغرض تقديم مخرجات.

ب /العمليات التشغيلية Process:

وتتضمن عمليات تحويل المدخلات إلى مخرجات، ومثال ذلك تحويل البيانات الخام إلى معلومات مفيدة بالنسبة لنظم المعلومات، أو تحويل المواد الخام إلى منتج تام الصنع في النظم الصناعية.

ت /المخرجات Output:

وتتضمن العناصر التي أنتجها النظام من خلال عملياته التحويلية، وبالتالي فهي ترتبط بالهدف من وجود النظام فمثلا مخرجات نظم المعلومات هي المعلومة الناتجة عن تشغيل البيانات، ومخرجات أي نظام قد تكون مدخلات نظام آخر يجري عليها عملية تحويلية لإنتاج مخرجات جديدة.

ث /التغذية العكسية Feed back:

عندما تبدأ العملية التشغيلية للنظام فإن بعض المخرجات قد ترتد في صورة عكسية كمدخلات لنفس النظام، وهو ما يخدم اعتراض الرقابة وتقييم أداء النظام .لذا فإن النظم التي تتوافر بها هذه الخاصية يطلق عليها النظم المنضبطة. (اية واخرون،2017).

2-2-7 الشروط الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبية

تتمثل الشروط الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبية بالآتي:

1ــ يرتبط بالهيكل التنظيمي للمنشاة، حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات اللازمة، بحيث تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية بعضها ببعض، في شكل مجموعة من التقارير الملائمة التي تفيد في تحقيق الأهداف.

2ــ يكون مصدرا لتزويد الإدارة العليا بمعلومات وافية عن نتائج تنفيذ الخطط، عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالخطط والسياسات المرسومة مسبقا، وعرضها للإدارة على شكل تقارير واضحة بعد أن يقوم بتوفير البيانات التحليلية والتفصيلية بالقدر الذي يفي باحتياجات صانع القرار.

3ــ يسمح بتحقيق التوازن بين درجة الدقة والتفصيل، والفترات الزمنية لإعداد التقارير المحاسبية وبين تكلفة النظام وبما يحافظ على اقتصاديات تشغيلية.

4ــ يوصل المعلومات المحاسبية إلى الإدارة أو متخذي القرار في الوقت المناسب، وأن يقوم بتخزين تلك المعلومات واسترجاعها من بشكل سريع ومنتظم.

5ــ تكامل المعلومات وخصوصا المعلومات الخارجية المفيدة مثل الظروف الاقتصادية السائدة في السوق.

6ــ يستخدم المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلومات الفرعية لخدمة إدارات مختلفة داخل المنشاة مثل الإنتاج، والتسويق، التمويل والتكاليف، والتدقيق دون تكرار لتجميع هذه البيانات وتشغيلها مرة أخرى.

7ــ يساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية أو الأساليب الإحصائية.

8ــ يوفر نظام المعلومات المحاسبية قنوات اتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المنشاة، وإجراء مواءمة بين نظام الملومات والبيئة المحيطة حتى يتم توفير المعلومات وفقا لظروف مستخدمي المعلومات. (سليمان، 2016)

2-3 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

2-3-1 مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية المفيدة، أي أن توافر هذه المعلومات على تلك الخصائص يجعلها ذات فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة منها. (علي، 2011).

2-3-2 مفهوم الخصائص النوعية:

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة، وهي جسر يربط بين هدف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى، كما إنها تعد السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، كما أن أنها الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبيرة. (كريمه،2011 ، ص113)

هنالك محاولات كثيرة لتحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية والتي بذلك من الباحثين والهيئات والمنظمات الدولية، وأن أهم هذه محاولات الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الامريكيةFASB والذي قام بتحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، والتي تميز بين المعلومات الاكثر فائدة وتلك الاقل فائدة لأغراض اتخاذ القرارات وذلك بقائمة المفاهيم.

عرفت الخصائص النوعية لجودة للمعلومات بانها تلك الخصائص التي يجب أن تُقسم بها المعلومات إلي مفيدة وغير مفيدة لعملية اتخاد القرار.

وعرف مجلس معايير المحاسبة الامريكية الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية بانها المعلومات المحاسبية التي تميز المعلومات الافضل الاكثر نفعاً عن تلك الاقل نفعا لغرض اتخاذ القرارات. (تسنيم، 2017)

يقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: هي الخصائص والميزات التي تجعل من قيمة المعلومات المحاسبية ذات فائدة وقيمة جوهرية كبيرة من وجهة نظر مستخدميها سواءً داخليين أم خارجيين، فأنه لا بد من توافر بعض الخصائص(الصفات) التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، حيث انها تعتبر احدى المكونات الأساس لبيان الإطار النظري للمحاسبة

المالية وهي بمثابة أداة ربط بين اهداف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى، وترتبط كذلك بمعايير نوعية، ولنوعية التي تجعل المعلومات سلعة جذابة لاتخاذ القرارات هي مدى تحقق الفائدة من المعلومات المحاسبية. (رهام، 2020)

2-3-3 أهمية وتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

أصبح للمعلومات دوراً مميزاً وأهمية كبرى في الحياة المعاصرة، وأصبحت المعلومات هي المحرك الرئيسي لتطوير فاعلية أي شركة أو منظمة سواء كانت خاصة أم عامة، بما توفره من قدرة على مساعدة هذه الشركات أو المنظمات في صناعة واتخاذ القرارات أو في التخطيط أو في البحث والتطوير ، أو في مجال الأنشطة التي تقوم بها، وتعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية والجهات الخارجية وفي خط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً وتلعب المعلومات دوراً هاماً في التخطيط واتخاذ القرارات وفي العمليات والأنشطة داخل الشركة ويعتمد ذلك على جودة تلك المعلومات المختلفة، وحتى لا تفقد المعلومات فائدتها لابد من توفر خصائص نوعية في تلك المعلومات لأن عدم توافرها سيؤدى إلى مخرجات عديمة الجدوى، ومن أجل أن تكون المعلومات المستخدمة ذات فائدة لم يستخدمها، لابد من توفر المجموعة من الخصائص المهمة. (كريمه مرجع سبق ذكره، ص: 110).

2-3-4 القيود على الخصائص النوعية للمعلومات:

التكلفة والمنفعة: وتعني الموازنة بين تكلفة الحصول على المعلومات والمنفعة التي سوف تعود على المنشأة من تلك المعلومات، أي يجب إنتاج المعلومات إلى الحد الذي تتساوى فيه تكلفة إنتاجها مع المنفعة المرجوة من تلك المعلومات.

الأهمية النسبية: تعد للمعلومات أهمية نسبية إذا كان لها تأثير في القرار ، وتظهر أهمية هذه الخصية إذا علمنا أن بغيابها سيتم عرض المعلومات بشكل تفصيلي، وسيتم الخلط بين المعلومات الهامة وغيرها من المعلومات. (أسامة موسى، 2010).

وحدد مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB الصادر عام 1996 أهم الخصائص التي يجب أن تتمتع به المعلومات المحاسبية لتصبح ناجحة بملاءمة المعلومات (RELEVANCE) والوثوق به أو درجة الاعتماد عليها (RELIABILITY) كما أن مستوى

جودة المعلومات لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الملاءمة والموثوقية) بل يتعداها إلى خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات) وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذي القرارات على العديد من العوامل تتعلق بمجال الاستخدام وطبيعية ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة هو القدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والادراك المتوفرة لدى متخذ القرار، والشكل التالي يوضح ويعرض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. (المطيري، 2013)

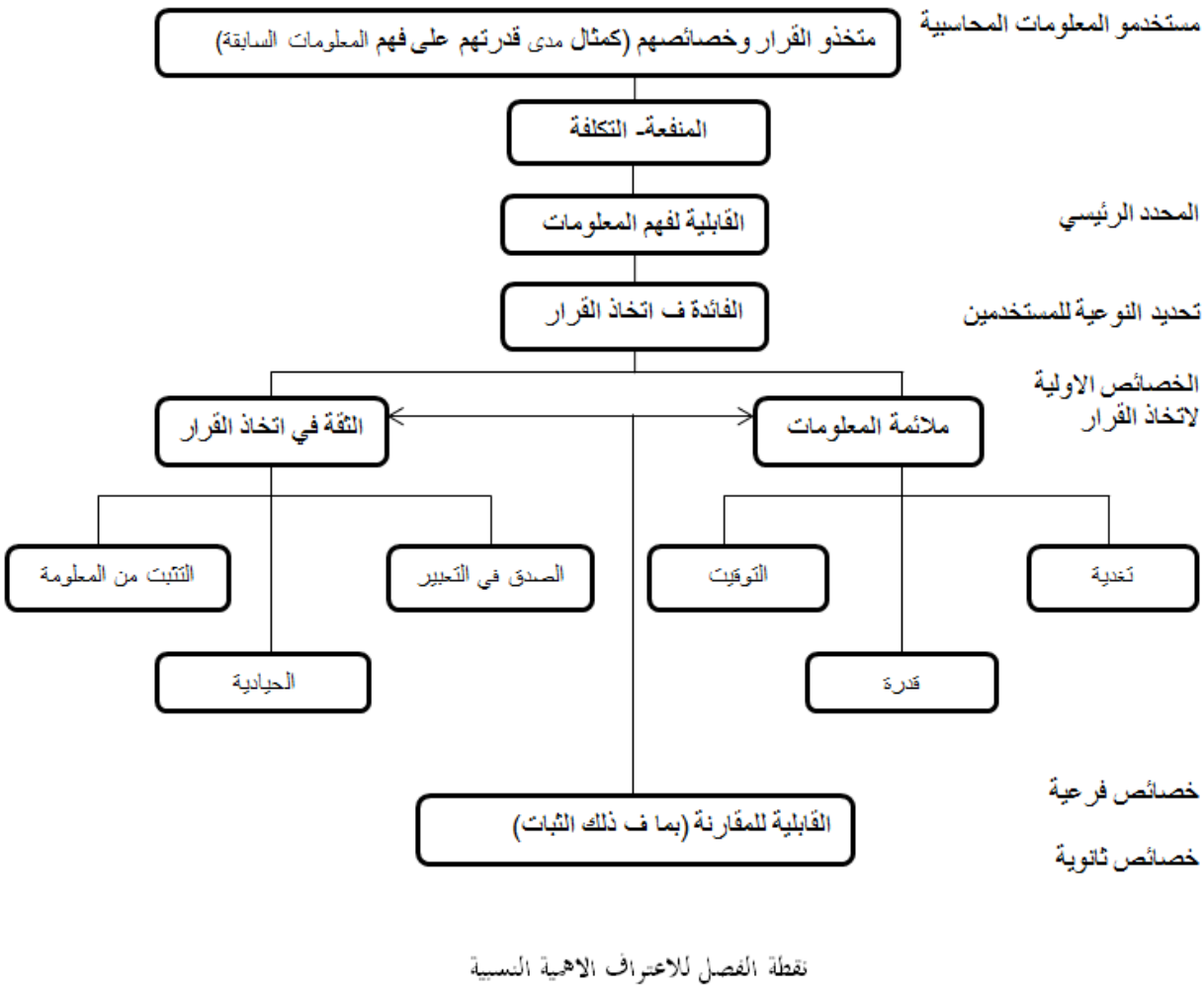

نقطة الفصل للاعتراف الاهمية النسبية

(رضوان،2013)

2-3-5 الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وسيلة للاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة وفاعلية تلك المعلومات وجودتها لتحقيق الأهداف .ولكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفاعلية لابد أن تتميز ببعض الخصائص والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

1 ــ الملائمة

على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغير قرار عن مستخدم المعلومات والتأثير عليه وبكلمات أخرى، هي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاد القرار.

كما عرفها FASB بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرار عن طريق مساعدة المستخدمين على تكوين التنبؤات للنتائج المستقبلية أو تعزيز التنبؤات السابقة أو تصحيحها، ويمكن للمعلومات المحاسبية أن تكون ملاءمة عن طريق تأثيرها على الفهم والاهداف والقرارات. (الغربي سماح مرجع سبق ذكره، 2015)

وتكمن أهمية خاصية الملاءمة، في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مديرا أو مستثمر فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة وملاءمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة، فإضافة إلى اهتمام المدير لمعرفة درجة السيولة التي تتمتع به الشركة فأنه يهتم كذلك ويركز على جانب الاصول المتداولة والخصوم المتداولة، اما بالنسبة للمستثمر فأنه يهتم بالأرباح المحققة من قبل الشركة حاليا ومستقبلاً لذلك فأن ما يهمه هو معرفة ربحية الشركة التي يملك أسهما فيها أو ينوي الاستثمار فيها، وحتى تكون معلومات المحاسبية ملاءمة يجب توفر الخصائص التالية، التوقيت، القدرة التنبؤيه، التغذية العكسية. (وليد، 2020)

أ ـ التوقيت المناسب:

إن المعلومات المحاسبية لا تكون مناسبة إلا إذا قدمت في الوقت المناسب وهذا يعني أن لكي تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة لمتخذي القرارات يجب أن تكون متاحة لهم في الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم، فمن البديهي أذ لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن يكون لها تأثير في القرار، وكما هو معروف فأن المعلومات تفقد قيمتها سريعاً في عالم التجارة والمال، فأسعار السوق يمكن التنبؤ به على أساس تقديرات المستقبل، كما أن المعلومات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية، ولكن مع مرور الوقت، وعندما

يصبح المستقبل هو الحاضر، تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات. (ملهم،2018)

ب ـ التغذية العكسية

تلعب المعلومات دورا هاما في قرار المستخدم أو تصحيح لقرارات سابقة أي تساعده أما باتخاذ قرار جديد أو تصحيح قرار سابق في الاستثمار وبالتالي فأن أمكانية التحقق من ذلك (التوقعات)، تساعد المستخدم من صحة تقديراته مثلا على التدفقات النقدية المستقبلية سواء من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية أو تعديل تلك التدفقات وبالتالي فأن التغذية الراجعة تسمح بالتعلم من القرارات المتخذة سابقا ومتابعتها للتأكد من صحتها أو ضرورة تعديلها وتقوم التغذية الراجعة على فكرة المقارنة بين الخطة والتنبؤ وبين المخطط والفعلي اي لتحديد الانحراف بينهما. (رهام، 2020).

ج ـ القدرة التنبؤية:

لقد عرفت القيمة التنبؤية من قبل المجلس المذكور كما يأتي: تصبح المعلومات المحاسبية ملائمة للمستخدمين عندما تساعدهم على عمل تنبؤات عن نتائج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية، وعليه تصبح البيانات المحاسبية ملائمة إن ساعدت بالتنبؤ بالأهداف والأحداث المستقبلية.

أن من سمات النظام الاقتصادي الحر هو عدم التأكد Uncertainty ومن ذلك يصعب التنبؤ بالأهداف أو الأحداث المستقبلية في استخدام نماذج القرارات الكمية، ودرجة الاعتماد على المعلومات المحاسبية وتكمن المشكلة أيضا بعبارة أخرى ما نسبة ما تلعبه المعلومات المحاسبية مقارنة بالمعلومات الأخرى في اتخاذ القرارات، والمسألة الأهم هو أنه في بيئة عدم التأكد فإن أهداف المستثمرين تصبح عرضة للتغيير كلما أمكنهم الحصول على معلومات جديدة قد تكون محاسبية أو غير محاسبية بالمستقبل، وهناك عوائق متعددة تقف في إن القابلية على التنبؤ لها أهمية عندما يكون الأمر متعلقا طريق التنبؤ والعائق الأساس هو النقص في البيانات الكمية وحتى الوصفية، فالبيانات المستخدمة قد تأتي بصورةً تنبؤيا للتدفق النقدي إجمالية دون إعطاء تفصيلات كافية مثال ذلك كيف يمكن للتدفق النقدي الحالي أن يلعب دوراً بأنه لا يوجد المستقبلي حتى بافتراض وجود درجة معقولة من الارتباط بين الأحداث الماضية والمستقبلية ضمان لتحقيقها أصلا وفي الوقت الحاضر فإن التعقيدات في بيئة الأعمال

في ظل المنافسة الشديدة وعدم التأكد والنقص في الفهم للعلاقات بين مقاييس الماضي والمستقبل للأهداف والأحداث وصعوبة صياغة نماذج كمية أو وصفية لاتخاذ القرارات يجعل من خاصية القابلية على التنبؤ صعبة التطبيق.(إسماعيل،2012).

2 ـ الموثوقية

يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية إذا وجد متخذ القرار أنها تعكس الظروف الاقتصادية والاحداث التي تعبر عنها، وتوفر هذه الخاصية ضمان يؤكد خلو المعلومات من الأخطاء والتحيز وأنها معروضة بأمانه وبطريقة موضوعية، وحتى تتوافر هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية يجب أن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقق منها، وتعني القابلية للتحقق أن تكون المعلومة لها دلالة محددة وأن يكون لها استقلالها بصرف النظر عمن يقوم بإعدادها أو استخدامها.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاثة خصائص فرعية هي (أ) الصدق

في التمثيل (ب) إمكانية التثبت من المعلومات (ج) حيادية المعلومات.

أ–الصدق في التمثيل

ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر أي صدق تمثيل الظواهر والأحداث فالعبرة هنا بصد تمثيل الجوهر وليس الشكل، ولكي تكون المعلومات معبراً عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما:

- ❖ تحيز في عملية القياس أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.
- ❖ تحيز القائم بعملية القياس وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود، إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى .(سوفيان، 2021)

ب ـ إمكانية التثبت من المعلومات

هي الاصطلاح المستخدم حاليا في مجال المحاسبة للتعبير عن شرط الموضوعية الذي يجب أن يتوافر في أي قياس علمي ويقصد بخاصية القابلية للتحقق أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتواصل إليها شخص آخر ومستقل عن الشخص الأول باستخدام نفس الأساليب وهذه الخاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس، ولكنها لا تضمن لنا أن الطريقة المستخدمة في القياس هي الطريقة الصحيحة للتعبير عن الظواهر الاقتصادية تعبيراً صادق.

ج ـ حيادية المعلومات:

التحيز في المحاسبة معناه أن يميل المقياس المحاسبي في ناحية على حساب الأخرى بدلا من أن يكون متساويا بالنسبة للناحيتين، وحتى تكون المعلومات محايدة ويمكن الاعتماد عليها يجب أن تخلو من التحيز ولا تغلب مصلحة فئة على حساب فئة أخرى.

وبالتالي فالحياد يعني تجنب ذلك النوع من التحيز المقصود من قبل القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. (سليمان، 2014)

2-3-6 الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية

بعد أن تعرفنا على الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية، فأنه ال بد من أن نقوم ولو بشكل ملخص بشرح موجز للخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية كونها تقوم على دعم عمل الخصائص الرئيسية ودعم عمل المنشآت ومساعدة الإدارات في ترشيد اتخاذ القرارات الأدرية وهي كالتالي:

القابلية للمقارنة:

تعتبر المعلومات التى يتم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المنظمات الاقتصادية المختلفة قابلة للمقارنة، حيث تمكن خاصية القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الاساسية في الظواهر الاقتصادية.

ويقصد بخاصية القابلية للمقارنة استخدام نفس طرق القياس السائدة في المؤسسة الاخرى التى تمارس نفس النشاط الاقتصادي حتى يتيح لمستخدميها اتخاذ القرار بعد اجراء مقارنات مع المؤسسات المماثلة الامر الذي يزيد من فاعلية اتخاذ القرار

فالمعلومات المالية الخاصة بمنظمة اقتصادية معينة تكون مفيدة، إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات الخاصة بالمنظمات الاخرى، ولذلك فإن خاصية القابلية للمقارنة تعني أن المعلومات

المالية تصبح أكثر فائدة لمستخدميها، عندما يتم عرضها بالشكل الذي سيجعلها قابلة للمقارنة مع المنظمات الاقتصادية المماثلة، أو ما بين فترات مالية مختلفة لنفس المنظمة

ولكي تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة يجب أن يتوفر فيها الشرطان التاليان

أ–سهولة العرض واستخدام أسلوب واحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات.

ب– الثبات في القياس والعرض للمعلومات من فترة زمنية لآحرى.

إن إجراء المقارنات تواجه صعوبة في التطبيق العملي نتيجة الاختلاف في تطبيق الطرق والمبادئ المحاسبية من منظمة إلى أخرى، لذا يتوجب مراعاة الاختلاف في السياسات المحاسبية المتبعة من بلد إلى أخر عند إجراء مقارنات التقارير المالية لمنشآت البلدان المختلفة .(مصطفى، 2011).

القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص للمعلومات المعروضة بالتقارير المالية هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، وتحقيقاً لهذا الغرض، يفترض أن لدى المستخدمين بعض المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة والملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية التي يجب تضمينها التقارير المالية اعتماداً على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل المستخدمين العاديين، كونها تحتوي بعضاً من التعقيد، وبما أن الإطار المفاهيمي هو المرشد والدليل لوضع المعايير المحاسبية، فأن تحقق صفة القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية تعتبر متطلب أساسي أو تحدٍ لواضعي تقريراً مالياً وإفصاحاً مالياً مفهوماً المعايير، ليتأكدوا بأن المعايير التي طوروها لتعالج المواضيع الحساسة والمعقدة تنتج إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل مستوى التعليم، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها، لذلك والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير.(رضا،2009).

2-4 الخلاصة:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات مفتاح أساسي من مفاتيح النجاح أو فشل هذه المؤسسات، وذلك من خلال ما يساهم فيه من تدعيم عمليات التنسيق والدعم المعلوماتي للعمليات الإدارية في جميع مستويات التنظيمية، هذا بالإضافة إلى دوره كأداة اتصال بين أجزاء المؤسسة المختلفة ودوره في تزويد البيئة المحيطة بالمؤسسة من معلومات محاسبية مفيدة.

حيث تقوم المحاسبة بتوفير المعلومات المحاسبية لمختلف متخذي القرار باستخدام تكنولوجيا المعلومات، بخصائص أساسية تتمثل في الملائمة والتمثيل الصادق التي من دونهما تفقد المعلومة المحاسبية مصداقيتها وتصبح غير قابلة للإعتماد.

أن توفر كل هذه الخصائص لا يكفي لتحقيق الغرض من إنتاجها وتفقد أهميتها ويصبح من وجودها كعدمه، إذا لم يكن لمستخدميها الكفاءة والقدرة العالية على توظيفها توظيفا سليما، وفي الأخير يمكننا القول أن تكنولوجيا المعلومات ساهمت في تحسين جودة المعلومة المحاسبية من خلال مساعدتها في اتخاذ القرارات من خلال اختصار التكاليف والوقت وتحقيق السرعة في تشغيل البيانات والمعلومات الأخرى، ومساعدة الادارة في اعداد التقارير المالية وتوضيح الوضع الائتماني بطريقة تحقق رغبات مستخدمي تلك التقارير سواء كانوا اطراف داخلية أم خارجية.

الفصل الثالث:

3- إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية

3-1 مقدمه:

يعتبر العمل المصرفي محفوف بالمخاطر، فالمخاطر هي احتمال حدوث حدث يترتب عليه أثار سلبية، ولتقليل من هذه الاثار لابد من أخذ التحوطات والاجراءات اللازمة لأليات التعامل مع المخاطر، كما يعد موضوع إدارة المخاطر من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية، وذلك لما شهدته الصناعة المالية والمصرفية من مشكلات وأزمات مالية أدت إلى إعسار وإفلاس العديد منها، كل هذه الأسباب أدت إلى زيادة المخاطر ولا سيما تلك التي تتعرض لها المؤسسات المالية والمصرفية.

باعتبار أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلا واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك والمخاطر التي تتعرض لها المصارف تتميز بوجود تداخل فيما بينها، ومن المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية المخاطر الائتمانية حيث يكون خطر الائتمان هو المتغير الاساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية عند عدم السداد أو تأجيل السداد، وتزداد حدة الخطر كلما كانت الاموال المقترضة مملوكة للغير في شكل ودائع لدى البنك، قد يؤدي هذا بالبنك الى حالة الافلاس أو في أحسن الأحوال قد تسوء سمعة البنك امام مودعيه وتهتز ثقته تجاه زبائنه.

3-2 إدارة المخاطر

3-2-1 نشأة إدارة المخاطر

المخاطر هي حقيقة ملازمة الأنسان وتندرج في ثنايا أي عمل يقوم به، وخصوصاً في البيئة المصرفية، لذلك سوف يتم تسليط الضوء في هذه الجزئية على التطور التاريخي للمخاطر.

يعود تاريخ إدارة المخاطر إلى عام 1931، عندما أنشأت جمعية الإدارة الأمريكية قسم التأمين الخاص بها لتبادل المعلومات بين الأعضاء في عام 1950، تم إنشاء الجمعية

الوطنية لمشتري التأمين، التي أصبحت في عام 1955 الجمعية الأمريكية لإدارة التأمين ASIM، وفي عام 1969، تم تغيير اسم مجلة الجمعية من مشتري التأمين الوطني إلى إدارة المخاطر، وفي عام 1975 تم تغيير اسم الجمعية إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمينRIMS .(عباس، 2021).

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، فقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا على تجميع الموارد والتسليف، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها، والحد من مخاطرها، ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير والمنافسة.

وفي هذه المرحلة اواخر السبعينيات والثمانينات حملت في طياتها موجات التغير في هذا القطاع، ومن بين الاسباب الرئيسية التي أدت إلى زعزعت الاقتصاد هيا الدور المتضخم للأسواق المالية، وزيادة المنافسة، والتحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية. (فرج،2014)

نظراً لتزايد المخاطر البنكية قامت لجنة بازل بإجراء تعديل جوهري على اتفاقية بازل الاولى الصادرة عام 1988، والتي كانت تتطلب البنوك بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأس المال المناسب لتغطية مخاطر الائتمان فقط، وبسبب تزايد تعرض البنوك لمخاطر السوق أضافت اللجنة عام 1996، أوزان مخاطر السوق لتغطية المخاطر المتعلقة بالتغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الاوراق المالية وأسعار السلع. (علي واخرون، 2016).

3-2-3 مفهوم إدارة المخاطر

احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخططة أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين أي أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين الداخليين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع ولها القدرة في التأثير على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.

وتعتبر إدارة المخاطر جزء أساس من التحكم المؤسسي والتي يمكن تعريفها بأنها" النظام الذي يتم من خلاله توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها من أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها

والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية "بعبارة أخرى هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المشروع أو أصحاب المصالح فيه لتوفير رقابة على المخاطر التي يتعرض لها المشروع بعمله. (رضوان،2012)

وتعرف ادارة المخاطر بأنها العملية التي يتم بموجبها تحديد وتقييم المخاطر وقياسها، ووضع استراتيجيات لإدارتها واتخاذ الاجراءات المناسبة لتخفي هذا المخاطر والتقليل من اثارها، وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية، ومراقبة هذا المخاطر بشكل مستمر من خلال تحليل و مراقبة المخاطر وضبطها من خلال تطبيق معايير السلامة.(ايوب، واخرون، 2019)

- كما عرفتها لجنة رعاية المنظمات (COSO) إدارة المخاطر على أنها عملية يتم تصميمها وتنفيذها من قبل مجلس الإدارة وجميع العاملين في سياق تنفيذ استراتيجية المؤسسة، لتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر عليه وإدارة المخاطر وفقا لمستوى المخاطر المقبولة من قبل المنظمة من أجل زيادة قيمتها. (مصطفى، واخرون، 2012)

بمعنى أخر إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.

وعليه فان إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ويمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها. (شعبان، 2014)

3-2-3 مفهوم إدارة المخاطر المصرفية:

تعرف المخاطر المصرفية بأنها :احتمال تعرض البنك إلى خسائر غيور متوقعة وغير مخططة أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين أي أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين الداخليين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة من أحداث مستقبلية

محتملة الوقوع ولها القدرة في التأثير على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجيات بنجاح. (نفاخ، 2018).

يمكن تعريف إدارة المخاطر البنكية على أنها :الترتيبات الادارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية. (غربي، 2014)

كما عرفتها لجنة التنظيم المصرفي عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تلك العملية التي تتم من خلالها رصد المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبة والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن حدود المقبولة والإطار الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة المصرف المخاطر.(عليوة، واخرون، 2020)

3-2-4 أهداف إدارة المخاطر

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر وأدارتها في المؤسسة المصرفية المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها وذلك لأهمية مثل هذه الحماية لاستمرار المصرف وسلامة وجوده، فتعد وظيفة إدارة المخاطر من أهم الوظائف في المصرف، فتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى:

1- استقرار الأرباح أو المكاسب: حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.

2- استمرارية النمو: عندما يكون النمو هدفاً تنظيميا هاماً تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد استراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي في المصرف.

3ـ تعظيم قيمة المصرف: تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للمصرف، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية. (إبراهيم، 2011)

3-2-5 مبادئ إدارة المخاطر

أن إدارة المخاطر لكل المصارف يجب أن تشمل على

1 ـ رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا: تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة المصرف، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن عليها أن تحدد الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا، خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

إلى جانب ذلك يجب توفر القوانين والمعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر، وذلك بالأخذ في الاعتبار حدود المخاطر، ودرجة التعرض لمخاطر الاطراف الأخرى، والمخاطر الائتمانية ومخاطر تركيز الأصول وللسيطرة على المخاطر المرتبطة بالأنشطة المتعددة يجب مراعاة دليل الاستثمار والخطط الخاصة بذلك ومن الضروري أن تغطي هذه الخطط الإرشادية هيكل الأصول من حيث آجالها ودرجة تركيزها، وعدم توافق الاصول مع الخصوم، وكيفية تغطيتها. (المدهون، 2011)

2 ـ كفاية السياسات والحدود :على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر التي تنشأ في البنك كذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، وقياسها، وتخفيفها، ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة

معلومـات وادارة فعالـة لاتخـاذ القرارات واعـداد التقاريـر اللازمـة وبما يتناسب مع نطـاق ومدى وطبيعة أنشطة البنوك.

3 ـ كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات: إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وبالوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأداء وغيرها.

ويجب أن تنسجم درجة تعقيد أنظمة المعلومات مع حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته وفي الحقيقة تحتاج البنوك إلى إعداد تقارير إدارية تتعلق بنشاطات رقابة المخاطر مثل هذه التقارير قد تشمل تقارير يومية أو أسبوعية حول وضعية الميزانية والأرباح والخسائر، قائمة بالديون تحت المراقبة، قائمة بالقروض المستحقة وغيرها لذلك يتوقع أن يكون لدى البنوك أنظمة معلومات تمكنها من تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بكافة التقارير اللازمة حول حجم ومراقبة مخاطر البنك.

4 ـ كفاية أنظمة الضبط :إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص .إن الاستمرار في تطبيق أنظمة رقابة وضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك إن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر وفي حال عدم وجود مثل هذا الفصل، فإن مصير ومستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل .وهذا في الحقيقة يتطلب تدخل من قبل السلطات الرقابية من أجل تصويب هذا الوضع .(خيرة، 2016).

3-2-6 أهمية إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر (R.M) ليست ظاهرة جديدة لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الازمات المالية العديدة التي حدثت كأزمة جنوب شرق أسيا، والمكسيك والارجنتين، واخرها الازمة المالية العالمية مما حدا بالسلطات الرقابية والإشرافيه الدولية وبنك التسويات الدولي (BIS) أن تعمل بجد للوصول إلى نظام إدارة المخاطر ذي هيكلية جيدة، لذلك فأن أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال الاتي:-

1- أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الاعمال وخصوصا في الصناعة المالية والمصرفية.

2- تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوئها تحديد خطة وسياسة العمل المصرفي.

3- الثورة التكنولوجية التي أدت إلى ايجاد مخاطر جديدة متعددة للمصرف نتيجة توجه العمل المصرفي الكترونيا مما أدى إلى ظهور مخاطر أضافيه مرتبطة بالصيرفة الالكترونية.

4 – الحاجة إلى تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية.

5- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر في ربحية المصرف من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.

6- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير. (الشمري، 2013)

3-2-7 خطوات إدارة المخاطر والرقابة عليها:

أن إدارة المخاطر هي منهج عملي للتعامل مع المشاكل التي تواجه المصرف، فهذا يدل على أنها عبارة عن سلسلة من الخطوات وبناء على ذلك فإن إدارة المخاطر المصرفية وضعت لنفسها إجراءات وسياسات منظمة من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث خسارة وانخفاضها إلى الحد الادنى، والذي يعد عملاً جوهرياً من إدارة المخاطر متمثلة في الخطوات التالية: (ضياء الدين، 2015).

1- تحديد أهداف

وتتمثل الخطوة الأولى لعملية إدارة المخاطر في تقدير ما يود المصرف أن يحققه من برنامج إدارة المخاطر الخاص به، وذلك للحصول على أقصى منفعة من النفقات المتعلقة بإدارة المخاطر، فهناك العديد من الأهداف المحتملة لوظيفة إدارة المخاطر وتتمثل في الحفاظ على بقاء المصرف، وتقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر البحثية كإصابات العمال..... إلخ.

2- التعرف على المخاطر

تحديد واكتشاف المخاطر من خلال الوقوف على طبيعة النشاط والظروف المحيطة به، ولتسهيل عملية اكتشاف المخاطر بالمصارف تقوم إدارة المخاطر بإعداد تبويب شامل

للمخاطر المختلفة التي من المتوقع أن تحدث نتيجة لمزاولته لأنشطته المختلفة، وذلك عن طريق اعداد دليل للمخاطر يتضمن توضيح مسببات المخاطر والعوامل المساعدة لها، وأنواع الخسائر، ولأنسب الطرق لمواجهتها.

وتوجد العديد من الأدوات للتعرف على المخاطر، و من أهمها السجلات الداخلية للمنظمة، وقوائم مراجعة بوالص التأمين، خرائط العمليات و تحليل القوائم المالية.

وأفضل منهج مطبق للتعرف على المخاطر هو منهج الدمج، وذلك بتطبيق مختلف أدوات التعرف على المخاطر، وهنا تبرز أهمية نظام المعلومات الفعال في المصرف. (فريدة، 2019)

3 – تقييم المخاطر

بعد ما يتم التعرف على المخاطر يجب على مدير المخاطر أن يقوم بتقييمها، ويتضمن ذلك قياس حجم الخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم يتم بناء على ذلك ترتيب اولويات العمل، وعادة ما تصنف المخاطر ضمن ثلاث مجموعات:

- ❖ المخاطر الحرجة: كل الظروف التعرض للخسارة والتي تكون فيها الخسائر المحتملة كارثيه و سوف ينتج عنها الإفلاس.
- ❖ المخاطر الهامة: ظروف التعرض للمخاطرة التي لن ينتج عن خسائرها المحتملة إفلاس ولكنها سوف يستلزم من المصرف الاعتراض لمواصلة العمليات.
- ❖ المخاطر الأقل أهمية: ظروف التعرض للمخاطر التي يمكن تعويض الخسارة المحتملة الناتجة عنها بالاعتماد على الأصول الحالية المصرف أو دخلها دون أن يتسبب ذلك في ضائقة مالية.

4 ـ دراسة البدائل و اختيار أسلوب التعامل مع المخاطر

يتم إجراء مفاضلة بين الخطر والعائد المرتبطين بكل حدث جوهري تم تحديده وتقديره وبناء على هذه المفاضلة تقرر الإدارة إما قبول هذه المخاطر إذا كان احتمال حدوثها العلاقة بين المخاطر والعائدات مقبولة، أو القضاء عليها وتجنب التعرض لها إذا كان احتمال حدوثها وحدث تأثيرها غير مقبولة ولا وتستطيع الوحدة احتوائها اقتصاديا، أو قبولها مع اتخاذ بعض الإجراءات اذا كانت العلاقة مقبولة بين الخطر والعائد، حيث يمكن تحويل بعض هذه المخاطر للآخرين من

خلال التأمين، والمشاريع المشتركة، تكوين التحالفات التجارية أو من خلال التسعير (تحميل العملاء بالمخاطر التي تواجهها الواحدة).

5 ـ أنشطة الرقابة

أنشطة الرقابة هي تلك السياسات والإجراءات التي تقوم الإدارة بتصميمها بغرض توفير تأكيد معقول على أن الإجراءات التي اختارتها للاستجابة للمخاطر والحد من أثرها قد تم تنفيذها بالفعل، ويتم تطبيق أنشطة الرقابة على مستوى المنظمة ككل وهي تتضمن التفويض، الإلغاء، التأكيد، التسوية، مراجعة وفحص الأداء التشغيلي، التأمين والفصل بين المهام، وتعتبر العديد من إجراءات الرقابة الداخلية أو الأنشطة الخاصة بالرقابة على العمليات وحماية الأصول أمثلة الأنشطة الرقابة على خطر الأعمال، وقد تكون بعض هذه الأنشطة معقدة بحيث تتطلب خبرة فنية بالمخاطر وكيفية إدارتها.(انور،2017).

6 ـ المتابعة والمراجعة

تضم عملية المتابعة والمراجعة نوعين من العمليات أولهما التدقيق الذي يقوم به طرف خارجي على عمليات إدارة المخاطر وهو إما أن يكون من خلال مدقق خارجي أو من خلال تدقيق داخلي مستقل، والثاني المراجعة التي تقوم بها إدارة المخاطر على عملياتها، ويعود إدراج عملية المتابعة والمراجعة في برنامج إدارة المخاطر لسببين وهما:

– تعد عملية إدارة المخاطر مستمرة ومتغيرة، فالعمليات التي تقوم بها قد تتغير من وقت لأخر وفقا للتغير في المخاطر التي يتعرض لها المصرف، كما تتغير التقنيات التي يتم إتباعها في إدارة المخاطر وفقا للتغيرات في المخاطر.

– هناك بعض الأخطاء غير متكررة، لذا وجب وجود متابعة ومراجعة مستمرة بهدف تحسين الأداء، فعلى إدارة المخاطر القيام بالمراجعة والمتابعة للمخاطر، وإجراءات التحكم بها، وأجراء مراجعة دورية للسياسات ومدى توافقها مع القوانين والمعايير المتبعة في المصرف، كما يجب التعرف على التغيرات الحاصلة فيه، والتأكد من عمل التعديلات الملائمة لهذه التغيرات، ولابد من تحديد عملية المراجعة والمتابعة كما يلي:

- الاجراءات المتبعة قد أعطت النتائج المخطط لها .
- ملاءمة الاجراءات المتبعة لعملية فحص الأخطاء .

- الوصول إلى قرارات أفضل في عملية فحص وإدارة المخاطر للاستفادة منها في المستقبل.(المدهون، 2011)

3-2-8 عناصر إدارة المخاطر المصرفية

أ .على المستوى التخطيطي: يعتبر مجلس الإدارة في أي مؤسسة مالية هو الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية، والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر بحيث تضمن المؤسسات المالية والمصرفية وصول هذه الأهداف العامة إلى كل موظف في المصرف وينبغي أيضا على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليه، كما يجب اطلاع مجلس الإدارة وبصورة منظمة على المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف من خلال التقارير.

ب .على مستوى الإدارة العليا :تقوم الإدارة العليا في المصرف بتطبيق استراتيجية وسياسات مجلس الإدارة من خلال البرامج، والتي تتضمن تنفيذ المهام والإجراءات التي تستخدم في إدارة المخاطر والنظم الكافية لقياسها وآليات المراقبة الداخلية الفعالة ويتعين بوضوح الأشخاص واللجان المختصة بإدارة المخاطر.

ج .مستوى العمليات التشغيلية :يحدث الخطر عند هذا المستوى من خلال ممارسة الأنشطة المصرفية وتنفيذ المخاطر هنا من خلال العمليات التقليدية للسلطة، وإرشادات وتوجيهات الإدارة العليا.وحدود صلاحياتها ومسؤولياتها. (جميلة، 2015)

3-2-9 أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية

في ضل وجود نظام محاسبي يوفر المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ضل التطور المذهل لنظم المعلومات لم تعد المشكلة التي تواجه متخذ القرار هي مشكلة وفرة المعلومات، بل إن المشكلة الحقيقية هي أنه أصبح كم هائل وضخم من المعلومات التي تتطلب غربلتها لاختيار المعلومة المناسبة والملائمة لمتخذ القرار، ويتوقف ذلك على جودة اختيار المعلومات المحاسبية للمفاضلة بين البدائل المتاحة لاتخاذ قرارات الائتمان، والتنبؤ لمخاطر الناجمة. (وليد، 2018)

3-2-10 أنواع المخاطر المصرفية :

1 ـ المخاطر الائتمانية: تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان إلى الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو انه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده، كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي:-

- إن المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
- إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده.
- لا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شخصا حكوميا أم لا، إذ أن القروض الممنوحة إلى منشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية على الرغم من أن البعض يشير إلى أن مخاطر القروض الحكومية تكون معدومة، لأنه لا يمكن للحكومة أن تمتنع عن سداد القرض.

وترتبط المخاطرة الائتمانية بالعديد من مناطق الفحص في البنك، ومن بينها مخاطر محفظة القروض والسلفيات والتي قد تتحقق نتيجة لعوامل خارجية وأخرى داخلية يمكن بيانها على النحو التالي:

- العوامل الخارجية: وتشمل التغيرات في الأوضاع الاقتصادية واتجاه الاقتصاد القومي نحو الركود أو الكساد أو انهيار غير متوقع في أسواق المال.

- العوامل الداخلية: ويأتي على رأسها ضعف إدارة الائتمان وعدم كفاية جهاز التسليف سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي أو عدم توافر سياسة رشيدة سواء لمنح الأتمان أو متابعته .

كما يعد من قبيل المخاطر الائتمانية مخاطر المعاملات التي تدرج خارج متن المركز المالي للبنوك تحت مسمى الالتزامات العرضية (والتي تعني الوعد بالوفاء بالالتزام عند تحقيق شروط بعينها، كما هو الحال بالنسبة للاعتمادات أو خطابات الضمان).(مريم، 2020).

2ـ مخاطر السيولة: هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة و يتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، ويتم التعرف على السيولة من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل الأصول النقدية بأقل خسارة من حيث هبوط السعر، وتمتلك معظم البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فوراً بسعر يقترب من القيمة الأساسية وذلك لتلبية احتياجات السيولة، وكذلك فإن التزامات البنك قد تكون سائلة إذا كان يمكن إصدار الدين بسهولة للحصول على النقد بتكلفة معقولة، ولهذا حينما يحتاج البنك إلى نقدية فإنه يمكنه بيع الأصول أو زيادة القروض، وتراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية واحتياجات الأموال وقدرتها على تلبية هذه الاحتياجات والالتزامات. (غربي، 2014)

3ـ مخاطر السوق: تعتبر الادوات والاصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المنشآت الاقتصادية أي المتغيرات الاقتصادية على مستوى الجزئي فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغيير العام في الاسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها على أن تقلبات الاسعار في الاسواق المختلفة تؤدي إلى أنواع مختلفة من مخاطر السوق وعلى هذا يمكن تصنيف مخاطر السوق إلى:

أ ـ مخاطر أسعار الفائدة: وهي عبارة عن تعرض الموقف المالي للمصارف للتغييرات في أسعار الفائدة، وهي مخاطر تنشأ من عدة مصادر فمخاطر إعادة التقييم تكون بسبب التفاوت الزمني لآجال وإعادة تقييم الاصول، والخصوم، وبنود خارج الميزانية وحتى في حالة

تشابه خصائص إعادة التقييم، فربما تظهر ما يعرف بمخاطرة الاساس إذا لم يكن هناك ارتباط تام بين التعديل في أسعار الفائدة على الاصول والخصوم وتعني مخاطرة منحني العائد عدم التأكد من الدخل بسبب التغيرات في منحنى العائد، وأخيرا فإنه تكون هناك مخاطر إضافية نتيجة التعامل في أدوات سوق الخيارات. (خان، 2003)

ب ـ مخاطر سعر الصرف :وتمثل الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية والمتعلقة بموجودات والتزامات البنك وتوجد ثلاثة أنواع من مخاطر العملة وهي:

*مخاطر الصفقات: تبدأ مخاطرة الصفقات بالتزام (أو نية) ما للحصول على دخل بالعملة الأجنبية أو لسداد مبلغ العملة الأجنبية في تاريخ محدد في المستقبل.

*مخاطر التحويل: تنشأ مخاطر التحويل فقط نتيجة لمتطلبات التقرير المالي للحصول على حسابات مجمعة لمجموعة من الشركات، ولتحويل الوضع المالي الخاص بالفروع الأجنبية التابعة للشركة إلى عملة الشركة الأم.

*المخاطر الاقتصادية: تنشأ المخاطر الاقتصادية عندما يكون الوضع التجاري لأحد الأنشطة معرضا لمخاطر التحركات العكسية لأسعار الصرف وقد تكون مثل هذه المخاطرة إما قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. (بودور، 2019).

3-2-11 المخاطر الغير مالية

مثل المخاطر التشغيلية والاستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة.

1 ـ مخاطر التشغيل: تنشأ مخاطر التشغيل من ممارسة العمليات اليومية وهي ذات صلة بتقديم الخدمات أو المنتجات المصرفية المختلفة، لوجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية، أو ضعف سيطرة الإدارة على مجريات الأمور في المصرف، مما يؤدي إلى حدوث خسائر مالية بسبب الأخطاء أو التأخر في تنفيذ القرارات، أو عدم الالتزام بقواعد العمل المصرفي.

تشمل مخاطر التشغيل أعطال أو أخطاء في نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات والمعلومات وعدم كفاية أمن الفضاء الإلكتروني ووقوع هجمات سيبرانية على أنظمة البنك .يتم ضبط مخاطر التشغيل من خلال التحوط منها سواءً بالتأمين، أو التخطيط ضد الطوارئ.

2 ـ مخاطر قانونية: إن متابعة الجوانب القانونية هو امر على درجة كبيرة من الأهمية، ويرى المصرف أن متابعة المقترضين واستمرار الأشكال القانونية للعملاء على النحو

الذي كان قائماً عند المنح من الأمور الواجب الاهتمام بها، فإن أي تغيير في الشكل القانوني للعملاء أو تصفية الشركة أو عمليات الاندماج أو بيع حصص رئيسية من حيث الحجم والقيمة يستدعي المتابعة الدقيقة لآثارها القانونية والمالية على الوضع الائتماني للعملاء. (عبود، 2017).

3 ـ مخاطر استراتيجية: يجب الحد من المخاطر الاستراتيجية التي قد يكون أثرها شديد على الأرباح وعلى رأس المال نفسه، نتيجة اتخاذ قرارات غير صحيحه وتبنى خطط استراتيجية غير موائمة لذلك عدم وجود استراتيجية ملائمة للمصرف تمكنه من تحديد مساره الرئيس لتحقيق أهدافه في ظل ظروف المنافسة والبيئة المحيطة، ينتج عنه مخاطر ذات تأثير مرتفع على مزاولة النشاط.

4 ـ مخاطر السمعة: تنشأ مخاطر السمعة عندما يواجه البنك بسبب آراء المستثمرين والمجتمع المدني السلبية عن البنك مما يسبب اهتزاز في الثقة وبالتالي يؤثر سلباً على أنشطة البنك، علماً أن ثقة العملاء تعتبر أساس استمرارية المصرف.(اسماعيل، 2021)

3-3 مخاطر الائتمان

3-3-1 نشأة الائتمان المصرفي، مفهومه وتعاريفه:

لقد تطورت وظائف ومؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية، إذ أن الائتمان ليس بحديث العهد بل ترجع العمليات الائتمانية بصفتها الاولية والبسيطة الى عهود قديمة، إذ عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد كما شاع التعامل بالعمليات الائتمانية في الصين منذ اوائل القرن التاسع الميلادي وبعد ذلك ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم انتاجها وتوزيعها مما زاد من حصيلة الارباح وتراكمها كما توسع دور الائتمان بعد تلك المدة في المصارف، مما جعل التعامل بالائتمان المصرفي عادة شائعة بين الافراد والمؤسسات المالية والمصرفية والحكومات من جهة وبين البلدان المختلفة من جهة اخرى.

إن اصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الاقراض، واصطلاحا: هو التزام جهة لجهة اخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها. (الجزراوي، النعيمي، 2010).

اختلفت وتعددت التعاريف حول الائتمان البنكي شأنه شأن المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي العموم أن الائتمان المصرفي يقوم على قاعدة أساسية ضرورة توافر الثقة بين الطرفين الدائن والمدين علي أن يقوم الطرف الاول بسدد القيمة للطرف الاخر خلال فترة من الوقت يتم الاتفاق بينهم على استرداد قيمة الائتمان في المستقبل.

يعرف الائتمان بأنها الثقة التي يمنحها المصرف لشخص ما إذ يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه فيه لمدة محددة متفق عليها بين الطرفين، إذ يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليها المصرف من المقترض يتمثل بالفوائد والعمولات والمصاريف. (الموسوي، 2010).

ويعرف الائتمان بأنه الحصول على البضائع والخدمات مقابل إعطاء وعد بدفع قيمتها بالنقود حين الطلب بوقت محدد في المستقبل فالائتمان يقوم على أساس الثقة والامانة من

الطرف الحاصل عليه ويستوجب مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم أو الاقراض والتسديد. (العازمي، 2012)

ويعرف الائتمان المصرفي بأنه: تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حالة توقف الزبون عن السداد بدون أية خسائر .(الجزراوي، النعيمي، 2010)

فإن مخاطر الائتمان هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة المقترض على السداد لقيمة القرض وفوائده إلى البنك عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد، وقد تتضمن بنود داخل الميزانية، مثل القروض والسندات، أو بنود خارج الميزانية، مثل خطابات الضمان والاعتمادات. (أسماعيل، 2021)

والمخاطر الائتمانية تتعلق دائماً بالسلفيات(القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تُقدم للعملاء و تَنجم المخاطر عادة عندما يمنح المصرف للعملاء قروضاً واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل بالدفع في الوقت المتفق عليه، أو عندما يقوم المصرف بفتح خطاب اعتماد مستندي بالدفع لاسترداد بضائع نيابة عن العميل ويعجز عن توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها.

تقسم المخاطر الائتمانية إلى عدة أقسام هي:

1- مخاطر اقراضية مباشرة: وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمان الأخرى
2- مخاطر اقراضية محتملة: وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر اقراضية مباشرة طيلة حياة الاعتماد أو الكفالات.
3- مخاطر المصدر: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب تغير وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند وهذا التغير يؤدي إلى خسارة
4- مخاطر ما قبل التسويات: هذه المخاطر تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته مخاطر التسويات ويتعلق هذا النوع من المخاطر بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه.

5- مخاطر التحصيل: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة اجراء تحويل بناءً على تعميمات أحد الزبائن وقبل أن يقوم بالدفع. (قندلفت، 2018).

3-3-2 أهمية الائتمان المصرفي

إن تقديم الائتمان من طرف البنوك نشاط في غاية الأهمية له تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني وعليه يعتمد نموه وارتقائه، ومن أهمها

1- توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الانشطة الاقتصادية حيث يلعب الائتمان دورا مهما في توزيع الموارد المتاحة للقطاع البنكي بين مختلف القطاعات بما يحقق نموا اقتصاديا موازيا يخدم كل من السياسة النقدية والاقتصادية.

2- زيادة الاستهلاك يساهم الائتمان في حصول المستهلكين من أصحاب الدخول المتدنية على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة، مما يودي إلى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

3- تشغيل الموارد العاطلة يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة من تشغيلها بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الأجل وبهذا فالمقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلا مربحاً وبالمقابل فإن المقرض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب.

4- يقوم الائتمان البنكي بالتأثير المباشر على الاستهلاك من خلال زيادة الادخار، وذلك لأن البنوك تعمل على تشجيع الافراد على الزيادة من المدخرات لتوفير موارد مالية تخصص للائتمان، الأمر الذي يقلل من الاستهلاك.

5- يستعمل الائتمان الذي تقدمه البنوك بالدرجة الأولى كأساس لضبط عرض النقود، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام المؤسسات بإنفاق ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم وحدة النقد، ولهذا فالائتمان البنكي يعتبر أحد العوامل المهمة التي تدخل في تحديد حجم الانفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.(محمد، 2021)

3-3-3 العوامل الخاصة بالعميل:

بالنسبة للعميل تقوم عوامل الشخصية، رأس المال وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته والضمانات المقدمة والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل

تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل البيانات والمعلومات عن حالة العميل المحتمل سوف تنشئ القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ القرار السليم.(أنجرو، 2007)

3-3-4 العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني:

ويمكن حصر العوامل بما يلي

- الغرض من التسهيل.
- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.
- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بالسداد المبلغ المقترض منه.
- طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سدادها على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل وموارده وتدفقاته الداخلية.
- نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أو يتعارض معها.
- مبلغ القرض أو التسهيل، حيث أنه كلما زاد مبلغ عن حد معين كان المصرف احرص على الدراسات التي يجريها خاصة أن نتائج عدم سداد القرض يؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها المصرف المركزي، إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة لعمل المصرفي. (الماحي، 2017)

3-3-5 العوامل الخاصة بالمصرف:

والتي تتمثل بدرجة السيولة، وهي حجم الأموال النقدية المتوفرة في خزائن المصرف والمصارف الأخرى، وخزائن البنك المركزي وحوالات الخزينة، والتي يمكن أن تتحول إلى سيولة

بسرعة ومن دون خسائر تذكر، إلى جانب الاستراتيجيات المتبعة في المصرف؛ كون الاستراتيجية التي يتبناها المصرف ويعمل في إطارها بشكل كبير تؤثر في اتخاذ قراراته الائتمانية، أي في استعداده لمنح الائتمان أو عدمه، وكذلك الهدف العام للمصرف، فالمصارف تسعى عادة إلى تحقيق الربحية، والسيولة، والنمو والأمان، وتحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها، ولا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق إلا باتباع سياسة ائتمانية سليمة، يراعى فيها شروط الاقراض الجيد وجذب الزبائن المتميزين، فضلا عن التقويم المستمر لأداء المصارف المنافسة وسياساتها، ومن تلك العوامل كذلك الحصة السوقية للمصرف، فكلما كان المصرف رائدًا في السوق المصرفي، ويستحوذ على جانب كبير من المعاملات التي تعكس نشاطاته، كانت قابليته على منح الائتمان أكبر، وكذلك الإمكانات المتاحة للمصرف والتي تشمل الكفاءات الإدارية وخبرة القائمين على عملية منح الائتمان.(الشمري، 2014)

3-3-6 العوامل المتعلقة بالظروف العامة(البيئة الخارجية):

وتشمل البيئة التنافسية التي يعمل فيها البنك، وحجم الموارد المتاحة، وفرص الاستثمار التي قد تكون مجزية أكثر من عملية الإقراض، ومدى رغبة البنك في المشاركة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .(الجمال، 2021)

3-3-7 معايير منح الائتمان

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني إلى الإحاطة بالمخاطر التي سيتم التعرض لها عند منح الائتمان، و تحديد مصادر تلك المخاطر، و أن هذه المخاطر هي وليدة عدد من العوامل تشترك جميعها في تحديد حجم المخاطر التي سوف يتعرض لها البنك نتيجة لعملية منح الائتمان، فالعامل الرئيسي لهذه المخاطر ناتج عن عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته في تواريخ الاستحقاق أو عدم مقدرته على تحقيق التدفقات النقدية التشغيلية و العائد المناسب.

يأخذ القرار الائتماني الرفض أو القبول المشروط لطلبات القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء المصرف في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب كل قرار ائتماني إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب.

و يقترح على محللي الائتمان اعتماد احدى المنهجين المذكورين أدناه أثناء عملية اتخاذ قرار منح الائتمان منهج 5C's - حيث يشتمل على العناصر الآتية (شريف واخرون، 2016).

أولاً الشخصية : بمعنى تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزما بتعهداته كافة، وحريصا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد، وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين: العملي والعائلي، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي، وسجل أعماله التي قام بها، وماضيه مع المصرف ومع غيره، وتصرفاته السابقة مع المصارف الأخرى. (الجمّال، 2021)

ثانياً القدرة: تعد أهم أحدى المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان وعليه لابد من التعرف على الخبرة الماضية للمقترض وتفاصيل مركزه المالي، ويمكن الوقوف على كثير من التفاصيل التي تساعد موظف الائتمان من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض فكلما كانت ايجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد المصاريف والعمولات.

وينبغي ايضا على موظف الائتمان التأكد من أن طالب الائتمان كامل الاهلية القانونية أي يتجاوز عمره (18) وكذلك التأكد من أن لديه تخويل من مجلس الادارة لغرض التباحث في العقد وتوقيع الاتفاقية وذلك عن طريق الحصول على نسخه من القرار الذي أصدره مجلس الادارة والذي يخوله باقتراض اموال للمنظمة، وبخلاف ذلك يتحمل المصرف خسائر باهظة في حال تسليم الأموال إلى أشخاص غير مخولين بذلك. (الموسوي، 2010)

ثالثاً رأس المال:- يعتبر رأس المال هو الضمان الذي يؤكد قدرة العميل على سداد القرض في الأجل الطويل، لذلك تعتمد عليه البنوك بدرجة كبيرة في تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض، كذلك هناك نسبة الأموال المملوكة إلى إجمالي الموارد المالية المتاحة، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما ازدت ثقة البنك في منح الائتمان لهذا العميل والعكس صحيح، فكلما انخفضت النسبة كلما انخفضت ثقة البنك في منح العميل الائتمان، وذلك لأن ارتفاع هذه النسبة يدل على

قوة المركز المالي للعميل، وأنه يعتمد على التمويل الذاتي بنسبة أكبر من اعتماده على التمويل بالاقتراض، مما يعطي العميل القدرة على الاقتراض والسداد في المواعيد المحددة، لذلك يقوم محللي الائتمان بالبنوك بفحص المركز المالي لطالب الائتمان، عن طريق تحليل القوائم المالية له خلال سنوات سابقة.

رابعاً الظروف المحيطة: ويقصد بها مدى تأثير الاتجاهات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية على نشاط العميل، حيث أن هذه الظروف تؤثر على قدرة المقترض على سداد ما عليه من مستحقات، ولا يسأل عنها في هذه الحالة، فمن الممكن أن تتوافر الصفات السابقة في طالب الائتمان، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تتحتم على البنك عدم منح الائتمان للعميل، لذلك يجب على إدارة الائتمان في البنوك، التنبؤ بالظروف الاقتصادية التي تؤثر على قرار منح الائتمان. (محمود، 2015)

خامساً الضمانات أو التأمينات المقدمة: تتضمن تقييم الضمانات من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسيّل، ويقصد به الاصول التي يبدى العميل استعداده لتقديمها للمصرف كضمان في مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الاصل المرهون باي نوع من أنواع التصرف وفي حالة فشله في سداد قرضه أو الفوائد يصبح من الحق البنك في بيع الاصل المرهون لاستعادة مستحقاته. (الشيخلي، 2012).

حيث أن هذه المعايير السابقة لا تخضع نفس الترتيب وانما تختلف من مصرف إلى اخر كلا حسب أهميتها النسبية.

نموذج المعروف ب 5PC

تعزز ادارة مخاطر الائتمان القرار الائتماني بتحليل ائتماني يعتمد على عدد من العناصر تعرف 5PC، وتحليل هذه العناصر الخمسة يعطي لإدارة المصرف ذات الدلالة التي يعطيها نموذج 5CS، ولكن بأسلوب اخر، والعناصر الخمسة على نموذج PC 5 هيا:

1- نوع العميل: تقييم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة واضحة وكاملة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته.

2- الغرض من الائتمان: والغرض من الائتمان يحدد احتياجات التي يمكن تلبيتها أو التي لا يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع صلاحية المصرف أو سياسته.

3- القدرة على السداد: أي قدرة العميل على الوفاء بسداد قيمة القرض بالإضافة إلى فوائده في الموعد المتفق عليه.

4- الحماية: أي اكتشاف احتمالات توفر الحماية الائتمانية المقدمة للزبون وذلك من خلال تقييم الضمانات المقدمة من الزبون.

5- النظرة المستقبلية: أي اكتشاف حالات عدم التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للزبون ومستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف الظروف البيئة والمستقبلية المحيطة بالزبون سواء كانت داخلية أو خارجية. (محمد، 2011).

3-3-8 أنواع الائتمان المصرفي

يمكن أن يتخذ الائتمان تصنيفات متعددة، تبعاً لغرض منه، وتبعاً لمدة الائتمان، ومن حيث الجهة المستفيدة من الائتمان، ومن حيث طبيعتها، كما يلي:

أ ـ حسب طبيعة الائتمان

يقسم إلى ائتمان بغرض الانتاج وبغرض الاستهلاك، واهتمام المصارف التجارية التقليدية هو ذلك الائتمان الذي يكون بغرض الانتاج، إلا أنه ونظراً لإقبال العملاء ورغبتهم في اقتناء الاشياء الثمينة وبسرعة دون الحاجة الانتظار توفر المبلغ المطلوب، ونظرا لزيادة أعداد المؤسسات التي تقدم الائتمان الاستهلاكي، فإن المصارف دخلت حيز المنافسة وبدأت تقدم قروضاً استهلاكية للعملاء. (الشمري، 2013)

2 - من حيث أجال الائتمان:

وينقسم الائتمان وفقا للمدة إلى ائتمان قصير الأجل وائتمان متوسط الأجل وائتمان طويل الأجل، وتقل مدة الائتمان قصير الأجل عن عام وتبلغ عادة ثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر، وهو يهدف إلى تمويل العمليات الجارية الصناعية والتجارية، ويرتبط بدورة رأس المال المتكررة وبفترة استرداد قصيرة، وتعد أذونات الخزينة التي تصدرها الدولة صورة شائعة للائتمان قصير الأجل، أما الائتمان متوسط الأجل فتتراوح مدته عادة ما بين عام واحد وخمسة أعوام، ويستخدم عادة لتمويل احتياجات المشروعات في بعض العمليات الرأسمالية، وكذلك احتياجات الافراد إلى سلع استهلاكية معمرة والائتمان طويل الأجل هو ما تزيد مدته

على خمس سنوات بصفة عامة، وهو يستهدف عادة تقديم الأموال لتمويل احتياجات المشروعات إلى رؤوس أموال ثابتة أو منح قروض لتمويل المشروعات. (شافية، 2016)

3- من حيث الضمان- :

وهنا يجب التفريق بين الائتمان الشخصي والائتمان العيني.

- الائتمان الشخصي: وفي هذا النوع من الائتمان لا يطلب من المدين تقديم أية أموال ضماناً لتسديد دينه، بل يكتفي بالوعد الذي يقدمه المدين ويلتزم فيه بتسديد الدين ومن الواضح أن مثل هذا النوع من الائتمان يتطلب ثقة الدائن في ذات المدين من حيث النزاهة والقدرة على الدفع وقد يتقوى الائتمان الشخصي بتعهد أكثر من واحد بتسديد الدين عندما يكون هناك كفيل للدائن.

- الائتمان العيني: وفيه يقدم المدين عيناً ما تعتبر ضماناً لتسديد دينه والدائن في مثل هذه الحالة يعتبر مفضلاً على غيره من الدائنين في استيفاء مبلغ الدين من الاموال التي قدمه المدين ضماناً لتسديد وهذا الضمان الذي يقدمه المدين قد يكون عقاراً أو محاصيل زراعية أو بضائع أو أوراق مالية ...الخ.(الماحي، 2017).

4 ـ من حيث توقيت دفع الفوائد:

- ❖ فوائد تدفع في بداية المدة : أي تخصم قيمة الفوائد مقدما من قيمة القرض، على أن يلتزم العميل بسداد قيمة القرض بالكامل عندما يحين أجله.
- ❖ فوائد تدفع دورياً : أي تدفع الفوائد على أقساط دورية متفق عليها، عادة ما تكون مع أقساط القرض.
- ❖ فوائد تدفع في نهاية المدة : أي تدفع الفوائد مع قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق. (محمود، 2017)

3-3-9 خصائص المخاطر الائتمانية

للمخاطر الائتمانية مجموعة من الخصائص ومتمثلة فيما يلي:

- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض بل جميعا يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

- السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض، وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أن له القدرة المالية على السداد، ولكن لا يرغب في ذلك بسبب أو بآخر.
- على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه، وغرضه، وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى آخر إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح، ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك.
- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر التي ترتكز على ركني الخسارة والمستقبل.
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان المبلغ الائتماني(القرض + الفوائد) أو في توقيت السداد.
- المخاطر الائتمانية هي خسائر تصيب التسهيلات بشكل عام سواء من بنك أو مؤسسة مالية أو منشأة لبيع الأجل. (عيساوي واخرون،2021)

3-3-10 أهم الاسباب التي تلعب دوراً هاماً في التعرض لمخاطر الائتمان

1 ـ عدم الالتزام بالسياسات الائتمانية.

2 ـ عدم استخدام التسهيلات الائتمانية في أغراضها.

3 ـ سماح للعميل بزيادة الحد الاقصى للتسهيلات.

4 ـ ضعف متابعة الديون وعدم الاستعلام عن العملاء كذلك وجود قصور في نظام المعلومات المحاسبي فيما يتعلق بمتابعة ومراقبة الائتمان. (احمد، 2017)

3-3-11 وسائل الحد من مخاطر الائتمانية

إن وسائل الحد من المخاطر يجب أن تشمل الجانب الوقائي والجانب العلاجي، فالجانب الوقائي هو أهم ركيزة تقوم عليه المصارف ويتم ذلك من خلال رفع مركز الجدارة الائتمانية بالمصارف، والزام المصارف بالضوابط الائتمانية التي تقرها السلطات الرقابية أو الضوابط التي تصدرها المصارف في حد ذاتها للحد من مخاطر التركيز، وزيادة رفع معدل كفاءة رأس المال لكل المصارف لمواجبه المخاطر الغير المرئية، أما الجانب العلاجي فيتمثل في ايجاد حلول لهذه المخاطر عند حدوثها وظهورها.

1 ـ الاستعلام المصرفي: قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام المصرفي والتحري بكافة الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات:

إجراء مقابلة مع طالب القرض.

المصادر الداخلية من البنك.

المصادر الخارجية للمعلومات.

تحليل القوائم المالية.

2 ـ الضمانات: وهو تأمين يلجأ إليه البنك في حالة عجز المقترض عن تسديد القرض، كما أنها إجراءات احتياطية من شأنها أن تخفض من خطر عدم الوفاء، وتعتبر هذه التأمينات بالنسبة للمصرف ضمانات يحتفظ بها لتغطية خطر إعسار الزبون عند استحقاق الدين.

3 ـ تنويع مخاطر الائتمان: تعد فكرة تنويع مخاطر الائتمان أهم وسيلة تؤخذ لإدارة مخاطر الائتمان، وتقوم فكرة التنويع على ما يلي:-

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.
- تحليل المحفظة وفق اجال التسهيلات الممنوحة(قصيرة، متوسطة، طويلة).

4 ـ وضع حدود ائتمانية: على البنك أن يضع لنفسه حدودا قصوى لقروضه آخذاً في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة الأجل على نحو يحقق تخفيض المخاطر التي ترتبط بأجل استحقاق القروض، كما يجب وضع حد أقصى للقروض الممنوحة لعميل واحد للحد من المخاطر المرتبطة بالمقترض ذاته مع مراعاة تنويع الضمانات للحد من المخاطر المرتبطة بالضمان وكذلك عدم التركيز في تمويل أنشطة اقتصادية معينة. (ابداح، 2020)

3-3-12 إجراءات عملية منح الائتمان:

تتم عملية منح الائتمان في المصارف ضمن منهجية معينة يحددها كل مصرف من خلال إجراءات داخلية خاصة ويتم وضع ومناقشة هذه الاجراءات من قبل إدارة الائتمان بالتعاون مع الإدارات الأخرى بالمصرف، وتتجلى أهم الإجراءات بما يلي

1 ـ استقبال طلبات الائتمان ودراستها: حيث يقوم العميل بتعبئة طلبات منح الائتمان المعدّة من قبل المصرف ومن ثم يتم دراسة أهليته لشروط منح الائتمان بعد شرح التفاصيل وشروط المنح إذ يتم ذلك من خلال عدة إجراءات منها جراء مقابلة شخصية أو زيارة ميدانية أو من خلال السؤال عن العميل.

2 ـ تحليل البيانات المالية للعميل: حيث تقوم إدارة الائتمان بدراسة وتحليل القوائم المالية المقدمة من قبل العميل سواء الميزانيات أو قوائم الدخل أو حتى قائمة التدفقات المالية وذلك لعدة فترات محاسبية للوقوف على الحالة المالية والقدرة المالية للعميل من سيولة وأرباح وملاءة.

3 ـ السؤال عن العميل والاستعلام عنه: أي الاستعلام عن العميل وسمعته في السوق ولدى المصارف الأخرى إن كان هناك ثمة تعامل للعميل مع مصارف أخرى وكذلك الاستعلام عن العميل لدى المصرف المركزي والتأكد فيما إذا كان هنالك أي مشكلة أو تجاوز سابق للعميل.

4 ـ التفاوض مع العميل: بعد أن تتم دراسة حالة العميل يتم الوقوف على نتائج التحليل يتم التفاوض مع العميل من أجل شروط العقد والتي تتضمن قيمة الائتمان ومدته وكلفته (سعر الفائدة) وطرق السداد والضمانات المقدمة من قبل العميل.

5 ـ تقديم الضمانات المناسبة: حيث يتم تقديم الاوراق والثبوتيات الخاصة بالضمانات المقدمة من حيث إثبات الملكية والصلاحية.

6 ـ تنفيذ منح الائتمان: وذلك من خلال وضع قيمة القرض أو الائتمان تحت تصرف العميل وذلك بوضع قيمة الائتمان بحساب العميل الذي يتم فتحه خصيصاً لهذا الغرض.

7 ـ متابعة تسديد قيمة الائتمان: حيث يتم متابعة جدول الأقساط والاستحقاقات من قبل إدارة الائتمان ومتابعة وضع العميل المالي كل فترة للوقوف على قدرته على تسديد الائتمان والأقساط المستحقة.(الدباس، 2014)

3-3-13 إدارة المعلومات الائتمانية في المصرف

يعد نظام المعلومات الائتمانية أحد الأنظمة الوظيفية الفرعية في المصرف، حيث يهدف هذا النظام إلى جمع البيانات عن المتعاملين مع المصرف ومعالجتها وتوفيرها إلى مديري دائرة الائتمان وموظفيها لأجل الاستفادة منها في التخطيط واتخاذ القرار بالإضافة إلى استخدامها في الرقابة الائتمانية، ويتكون نظام المعلومات الائتمانية في المصرف من أربعة عناصر أساسية هي:

أولاً :المدخلات

أ ـ مرحلة ايجاد البيانات:

وهي ليست بالوظيفة السهلة أو غير الاساسية، إذ تزود دائرة الائتمان بالرصيد اللازم والكافي من البيانات الذي تحتاجه لتقييم عناصر الموقف الائتماني لطالب القروض، وهي بيانات عن وضعه المالي وتاريخه الائتماني، وطبيعة الظروف المحلية والعالمية وتأثيرها على النشاط الذي يمارسه.

وتأتي مدخلات نظام المعلومات الائتماني من البيانات التي تتحصل عليها الدائرة الخاصة بالاستعلام البنكي ومصادرها عديدة منها:

العميل طالب القرض: يقدم معلومات حول مبلغ الائتمان المطلوب، الغرض منه، المدة التي يستغرقها، الضمانات المقدمة...

مصادر داخلية بالبنك: تتمثل في حساب العميل لدى البنك ووضعه المالي، طلبات العميل من البنك، فيما يتعلق بتخفيض بأسعار الفائدة أو تأخير السداد، ومن ثم حصر تعاملاته وتقديمها كبيانات تفيد في اتخاذ القرارات.

مصادر خارجية عن البنك: تتسم هذه المصادر بدرجة من الحيادية والموضوعية وأهمها مركز المخاطر البنكية (البنك المركزي)، السجل التجاري، التجار، الموردون، الصحف، النشرات التجارية.

ب ـ مرحلة تقييم البيانات:

البيانات التي يتم استقبالها تخزن في ذاكرة النظام إما في شكلها الخام، أو ادخال عليها بعض المعالجة والتغيير، واخضاعها للتقييم الذي يتم وفقاً لاتخاذ القرارات التالية:

- تحديث البيانات المجمعة سواء بالحصول على بيانات جديدة أو استخدامها لأساليب التنبؤ للوصول إلى البيان المطلوب.
- استكمال البيانات التي سبق تجميعها أو تخزينها لدى البنك للوصول إلى بيانات متكاملة.
- اعدام البيانات التي تأكدت عدم فعالية الاعتماد عليها لانعدام موجوداتها، وبالتالي تحد من فعالية المبتغى منه.
- ادخال البيانات في نظام التشغيل لاستخلاص المعلومات منه.

ثانيا: العمليات (مرحلة تشغيل البيانات الائتمانية)

المقصود من تشغيل البيانات القيام بعمليات الفرز، التصنيف، التعبئة، الترميز، للوصول إلى المعلومات بعد إدخال كافة التعديلات حتى تصبح صالحة للاستخدام في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية، أي القيم بعملية المعالجة، التي تتضمن القيام بتجميع المعطيات (البيانات الائتمانية)، بعد تحديد مصادرها الداخلية والخارجية، ثم تبويبها علي شكل مجموعات مشتركة، بحيث تعطى معنى واضحاً، ثم بعد ذلك عملية التحليل، لتحديد نوعية العلاقات التي تحويها المعلومات، للوصول إلى معلومات نافعة وذات قيمة إضافية لصانع القرار الائتماني. (فاطمه الزهراء، 2014).

ثالثا: المخرجات

المخرجات هي النتائج التي يتم الحصول عليها واستخراجها من نظام المعلومات، وتكون هذه النتائج عادة على شكل تقارير دورية يومية أو أسبوعية أو نصف شهرية أو شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية، كما أنها قد تكون على شكل تقارير غير دورية تصدر حسب حاجات المستفيدين من المعلومات ومن أهم أشكال هذه المخرجات:

أ. تقرير المتعامل الحالي:

يتضمن تقرير المتعامل تحليلاً لعمليات السحب والإيداع لديه ونسبة استخدامه للجاري مدين وحجم تعاملاته للاعتمادات المستندية، والشيكات التي حررها والشيكات المرتجعة والكمبيالات المدفوعة وغير المدفوعة والتسهيلات الائتمانية التي منحت له وجداول السداد ومدى تقيده بجداول السداد.

ب ـ تقرير المتعاملين المتوقعين:

يحتوي هذا التقرير معلومات عن الأشخاص الذين يتوقع تعاملهم مع المصرف سواء من خلال إبداع ودائع أو منح قروض كما يحتوي تفصيلات عن كل مهم من حيث اسمه وعنوانه وحجم النشاط الذي يمارسه ونوعه ووضعه المالي وغير ذلك من المعلومات الضرورية.

جـ ـ تقرير ربحية كل متعامل:

يوضح هذا التقرير مدى مساهمة المتعامل في تحقيق أرباح المصرف، حيث يتضمن حجم معاملاته وطبيعتها وحجم الإيرادات التي يحققها للمصرف، وبالمقابل نصيب المتعامل نفسه (ممثلاً بمعاملاته) من تكاليف المصرف، وبذلك يتم استخراج مدى مساهمة المتعامل في أرباح المصرف أو بالطبع في خسائر المصرف إذا كان المصرف يعاني من خسائر هنا يمكن تقسيم المتعاملين إلى مجموعات من حيث الربحية ومعرفة أيهم الأكثر ربحية وأيهم الأقل ربحية للمصرف.

رابعاً: التغذية العكسية (الراجعة)

من الضروري جمع المعلومات عن أداء النظام ومدى الاستفادة منه، وتتم عملية جمع المعلومات من خلال ردود الفعل والملاحظات على طريقة التطبيق وعلى نتائج التطبيق وهو ما يعرف بالتغذية العكسية التي يمكن استخدامها كذلك في التعرف على موطن القوة والضعف وإجراء تحسينات على النظام. (زياد، واخرون، 2008).

3-4 أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفقا لاتفاقية بازل:

بالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان في اتفاق(بازل 1) فإن أوزان المخاطر محددة من قبل لجنة بازل وتستخدم مقياس واحد يناسب الجميع، بينما طرح ي اتفاق (بازل 2) طريقتين أو أسلوبين لحساب مخاطر الائتمان، وللبنك حق الاختيار لواحد من هذه الأساليب وهي :

- ❖ الأسلوب النمطي أو المعياري .
- ❖ أسلوب التصنيف الداخلي.

1 ـ أسلوب التصنيف النمطي :الطريقة المعيارية لقياس المخاطر الائتمانية، لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان، والذي تستخدمه البنوك التي تمارس أنشطة غير

معقدة، يتضمن تصنيفا أدق للمخاطر كما يتضمن توسيع إطار استخدام الرهانات لتغطية المخاطر الائتمانية.

فإنه يعتمد على التصنيفات الائتمانية لمؤسسات التصنيف الخارجية(مؤسسة موديز، مؤسسة ستاندارد آند بورز، وكالات ضمان الصادرات)...، وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ستة فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر حسب فئة التصنيف، وذلك بالنسبة للدول والبنوك والشركات ويضمن الأسلوب النمطي:

• توسيع مدى الضمان والضامنين ومشتقات الائتمان(مخففات مخاطر الائتمان).

• معاملة محددة لتعرضات المخاطر بالنسبة لأنشطة التجزئة، لأنشطة القروض العقارية بغرض السكن، والقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إعطاء هذه الأنشطة أوزان مخاطر أقل عن الاوزان المحددة في اتفاق (بازل 1).

فئات الأصول:

يتم تصنيف الفئات كما يلي1 :

أ -المطالبات على الجهات السيادية والبنوك المركزية: تعطى المطالبات على الجهات السيادية والبنوك المركزية أوزان المخاطر وذلك وفق للتصنيفات الائتمانية الصادرة عن مؤسسات التصنيف الخارجي.

ب -المطالبات على المؤسسات الدولية :يمكن للبنوك إعطاء وزن مخاطر 0% للمطالبات على المؤسسات الدولية التالية:

-بنك التسويات الدولية.

-البنك المركزي الأوروبي.

ت -المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف: بنك التنمية متعددة الاطراف (MDB) هو مؤسسة أنشأتها مجموعة من الدول التي توفر كلا من التمويل والمشورة المهنية للأطراف المؤهلة حاليا لوزن مخاطر 0% .

ث -المطالبات على الهيئات العامة الإقتصادية :تعطي المطالبات على الهيئات العامة الإقتصادية المحلية وزن مخاطر 20% إذا كانت بالعملة المحلية، أما إذا كانت بالعملة الأجنبية فتعامل ذات معاملة المطالبات على الجهات السيادية بتلك العملة.

ج -المطالبات مرتفعة المخاطر :يتم إعطاء وزن مخاطر أعلى لكل من المطالبات التالية نظرا لأنها عادة تكون مصحوبة بمخاطر مرتفعة وفقا لما يلي:

150%وزن مخاطر للتسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات الاستحواذ، التي تتم من خلال شركات أو صناديق الاستثمار المباشرة أو شركات المؤسسة بغرض إتمام الإستحواذ أو الشركات العاملة في مجال رأس المال المخاطر.

ح -الأصول الأخرى:

- تعطي النقدية وزن مخاطر 0% .
- تعطي الشيكات والحوالات وكوبونات الاوراق المالية، المشتراة والنقدية وزن مخاطر 20% .
- تعطي عمليات التوريق للبنك المستثمر وزن مخاطر 100% .
- يتم إعطاء وزن مخاطر 100% للأرصدة الأخرى التي لا تندرج تحت أي من البنود السابق ذكرها (خلافية مرجع سبق ذكره)

2 ـ أساليب التقييم الداخلي

ويتم استخدامها بمعرفة البنك نفسه بشرط اقرار الأسلوب من السلطة الرقابية كما يعتمد أسلوب التصنيف الداخلي على قياس الخسائر غير المتوقعة والخسائر المتوقعة، وتستخدم ترجيحية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازم للجزء غير المتوقع من الخسائر حيث أن:

ـ احتمالات التعثر :هو احتمال تعثر المقترض عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة.

ـ قيمة المديونية عند التعثر :هو المبلغ الذي قد يخسره البنك في حالة تعثر العميل عن السداد، وليس بالضرورة أن يكون هو القيمة الإسمية للقرض أو مبلغ القرض الأساسي.

ـ الخسارة عند التعثر :هي النسبة التقديرية للجزء المستخدم من التسهيل والتي لا يمكن استرداده.

وينقسم هذا الأسلوب الى قسمين هما

أ– الطريقة الأساسية FIRB

تسمح للبنوك بتقدير احتمال تخلف العميل عن السداد، ويقوم المراقبون بتقديم المدخلات، وتترجم النتائج الى تقديرات لمبلغ الخسارة المستقبلية المحتملة، التي تشكل اسس تحديد متطلبات الحد الادنى لراس المال.

ب-الطريقة المتقدمة AIRB

تسمح للبنك الذي يتوفر له نظام داخلي متطور لتقييم المخاطر، بتقديم المدخلات الاخرى الضرورية، ويتم وفق الطريقتين ربط بين احتجاجات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر الائتمانية، وتتيح كلا الطريقتين قياس مدى تعرض لمخاطر الشركات والدول والمخاطر المصرفية. (جميلة مرجع سبق ذكره)

المتغير	المنهج الاساسي FIRB	المنهج المتقدم AIRB
احتمال التعثر PD	تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية.	تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية.
الخسائر الناجمة عن التعثر LGD	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل.	تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية
قيمة القرض عند التعثر EAD	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل.	تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية
تاريخ الاستحقاق M	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل أو يقررها البنك المركزي	تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية

(جميلة مرجع سبق ذكره)

3-5 الخلاصة:

يحتل الائتمان المصرفي أهمية بالغة في المنظومة الاقتصادية، فهو يلعب دوراً رائدا في تخصيص الموارد الانتاجية في المجتمع، بما يساهم في زيادة الاستثمارات ومنه اتساع دائرة الانتاج والخدمات وفتح افاق جديدة للتوظيف واستغلال الموارد المتاحة، وبالتالي تحقيق المزيد من الرفاه والانتعاش للمجتمع.

ينبغي على كل مصرف أن يقوم بوضع سياسته الائتمانية التي تتسم بالوضوح والشمولية والواقعية لتحقيق أهداف المصرف الرئيسية ويجب أن تكون هذه السياسة تمثل دليلاً للموظفين في كافة المستويات الإدارية المختلفة وتوضح كل ما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممكن تقديمها من حيث نوعها، واجالها، والضمانات المقبولة، وبذل الجهد من قبل القائمين عليها ومراجعتها ومتابعتها وتقيمها وتعديلها وفقاً للتطورات التي قد تطرأ عليها.

الفصل الرابع:

4- الدراسة الميدانية النتائج والتوصيات

4-1 إجراءات الدراسة

يأتي هذا الفصل استكمالاً لما ورد في الجانب النظري، والإجراءات المعتمدة لإنجاز أهداف الدراسة، حيث تضمن الفصل، المنهج الذي تم اعتماده في الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينة الأفراد، والأداة المستخدمة فيها وأسلوب إعدادها، واختبار صدق الأداة وثباتها، وكذلك أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات التي تم جمعها، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات وهي على النحو الآتي:

4-2 أداة جمع البيانات

4-3 تصميم استمارة الاستبيان:

لقد قام الباحث بإعداد الصورة المبدئية لعبارات استمارة الاستبيان بعد الاطلاع على عديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة في مجال البحث الحالي ومن خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهده الدراسة، وقد راع الباحث في إعداد استمارة الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستبين وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

1 – اختبارات الصدق " الصلاحية"

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحث بالاختبارات الآتية :

أ- صدق المحتوى أو (صدق المضمون) Content validity

لقد راع الباحث جانب صدق المحتوي في استمارة الاستبيان، من خلال التأكد من أن جميع العبارات التي تحتويها استمارة الاستبيان تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة،كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرضيات الفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة .

ب-الصدق الظاهري :Face validity

لتأكد من أن عبارات استمارة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض استمارة الاستبيان علي الأستاذ المشرف وبعد مناقشة الأستاذ المشرف، تم إجراء بعض التعديلات عليه والتوصل إلى الصورة الأولية لاستمارة الاستبيان، وبعد ذلك قام الباحث بعرضه مرفقا بخطة البحث على عدد من المحكمين وذلك للتأكد من مدى ملائمة عبارات استمارة الاستبيان لمجتمع البحث، وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتجيب عن

أسئلة المحاور، بالإضافة إلى مدى ملائمة معيار الإجابات المستخدمة للعبارات الواردة في استمارة الاستبيان، وقد أشار الأساتذة المحكمون إلى عديد الملاحظات والاقتراحات التي تم أخذها بعين الاعتبار، ومن تم التوصل إلى الصورة النهائية لاستمارة الاستبيان الموضحة في الملحق (1) وهي تضم مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالأتي :-

المجموعة الأولى:- وتضم 5 أسئلة شخصية وتشمل العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة.

المجموعة الثانية:- وتشمل 10 عبارات حول أثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

المجموعة الثالثة:- وتشمل 10 عبارات حول أثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية .

المجموعة الرابعة:- وتشمل 10 عبارات حول أثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية.

وبعد عملية تحكيم الاستبيان قام الباحث بتوزيع عدد (90) نسخة من استمارة الاستبيان على الذين تم اختيارهم من العاملين بالمصارف التجارية كما بالجدول رقم (2) الذي يبين عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها حسب المصارف قيد الدراسة.

جدول رقم (2) عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

المصرف	عدد النسخ الموزعة	عدد النسخ المسترجعة	نسبة النسخ المسترجعة %
مصرف الوحدة	25	14	56.00
المصرف الصحاري	20	16	80.00
مصرف شمال أفريقيا	20	16	80.00
مصرف الجمهورية	25	16	64.00
المجموع	90	62	68.89

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 68.89% من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة .

4-4 ترميز البيانات

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (3)

جدول رقم(3) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (3) يكون متوسط درجة الموافقة (3) . فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن(3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة، أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن(3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويا عن (3) أم لا وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات و إدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي

4-5 اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

للتأكد من ثبات وصدق " أداة الدراسة " قام الباحث بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cornbach Alpha) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا (Cornbach Alpha) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
1	خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.	10	0.751	0.867
2	خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.	10	0.882	0.939
3	خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية	10	0.805	0.897
4	جميع العبارات	30	0.929	0.964

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.751 إلى 0.882) ولجميع المحاور (0.929) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات .وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.867 إلى 0.939) ولجميع المحاور (0.964) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد علي إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

4-6 خصائص مفردات عينة الدراسة

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	18	29.0
من 30 إلى أقل من 40 سنة	30	48.4
من 40 إلى أقل من 50 سنة	8	12.9
من 50 سنة فأكبر	6	9.7
المجموع	62	100.0

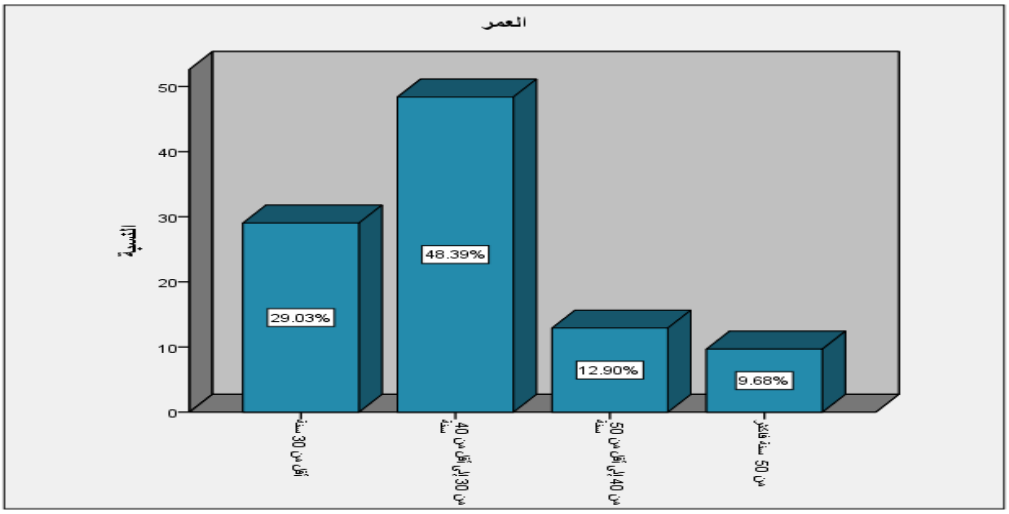

شكل رقم (1) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر

من خلال الجدول رقم(5) والشكل رقم (1) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة ويمثلون نسبة (48.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن أعمارهم أقل من 30 سنة ويمثلون نسبة(29%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة ويمثلون نسبة (12.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن أعمارهم من 50 سنة فأكبر ويمثلون نسبة (9.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة نلاحظ أن معظم مفردات العينة ممن أعمارهم كبيرة وبالتالي يكون لديهم القدرة على تفهم مشكلة الدراسة .

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم عالي	10	16.1
بكالوريوس	43	69.4
ماجستير	6	9.7
مؤهل أخر	3	4.8
المجموع	62	100.0

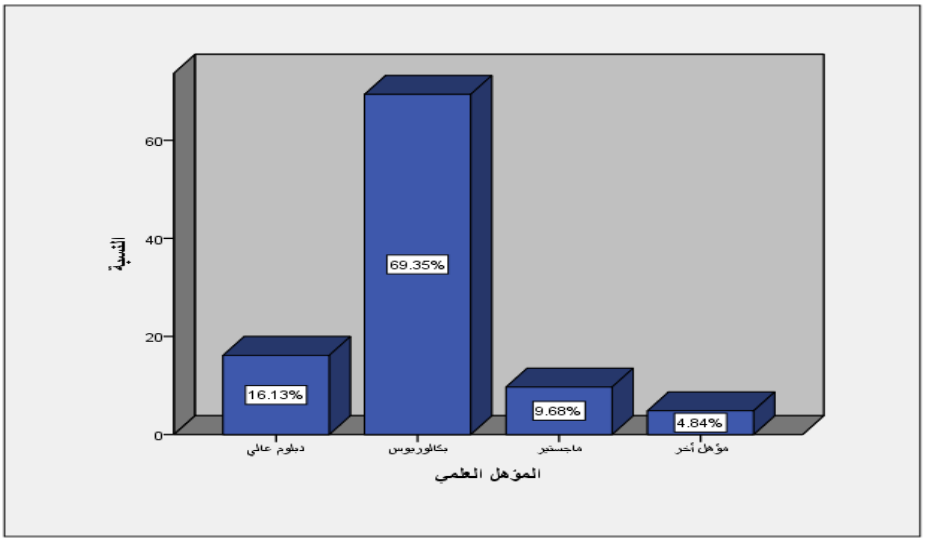

شكل رقم (2) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

من خلال الجدول (6) والشكل رقم(2) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (69.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (16.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (9.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي هم ممن مؤهلاتهم العلمية مؤهلات أخرى ويمثلون نسبة (%) من جميع مفردات عينة الدراسة . وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية جامعي فما فوق مما يدل على أن مفردات العينة مؤهلة بشكل كافي للتفاعل مع موضوع الدراسة مما يجعل أرائهم قابلة للاعتماد عليها لكونها نابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج من مؤهلاتهم العلمية.

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	21	33.9
إدارة أعمال	13	21.0
اقتصاد	12	19.4
تمويل واستثمار	7	11.3
تخصص أخر	9	14.5
المجموع	62	100.0

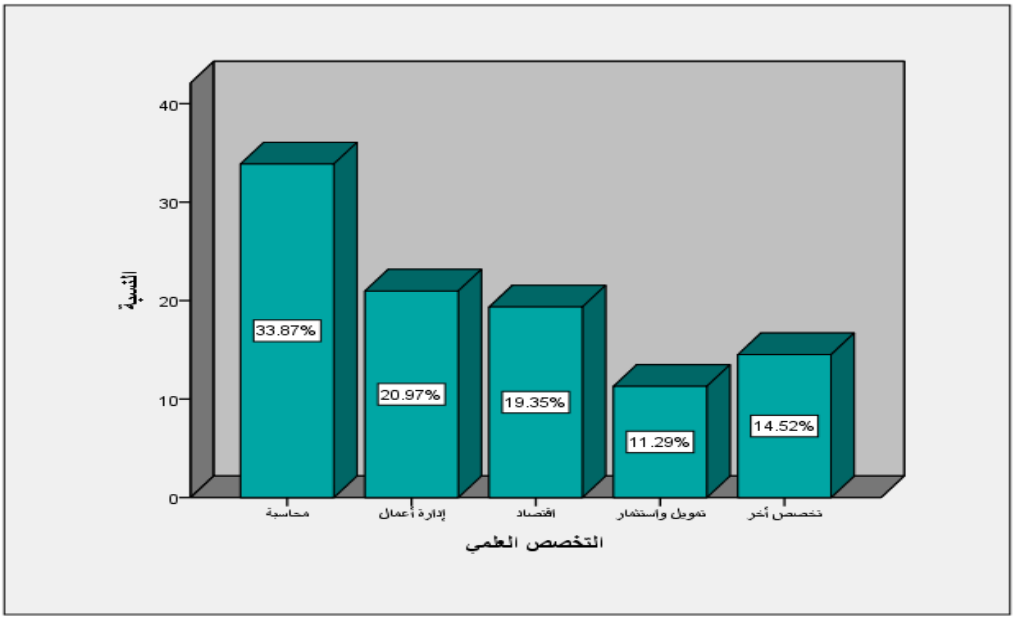

شكل رقم (3) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

من خلال الجدول رقم (7) والشكل رقم (3) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ويمثلون نسبة (33.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم العلمي إدارة أعمال ويمثلون نسبة (21%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم العلمي اقتصاد ويمثلون نسبة (19.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم العلمي تمويل واستثمار ويمثلون نسبة (11.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن تخصصهم تخصصات أخري ويمثلون نسبة (14.5 %) من جميع مفردات عينة الدراسة.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
مدير إدارة	3	4.8
نائب مدير إدارة	7	11.3
مراجع داخلي	5	8.1
محلل مالي	2	3.2
رئيس قسم	18	29.0
موظف	27	43.5
المجموع	62	100.0

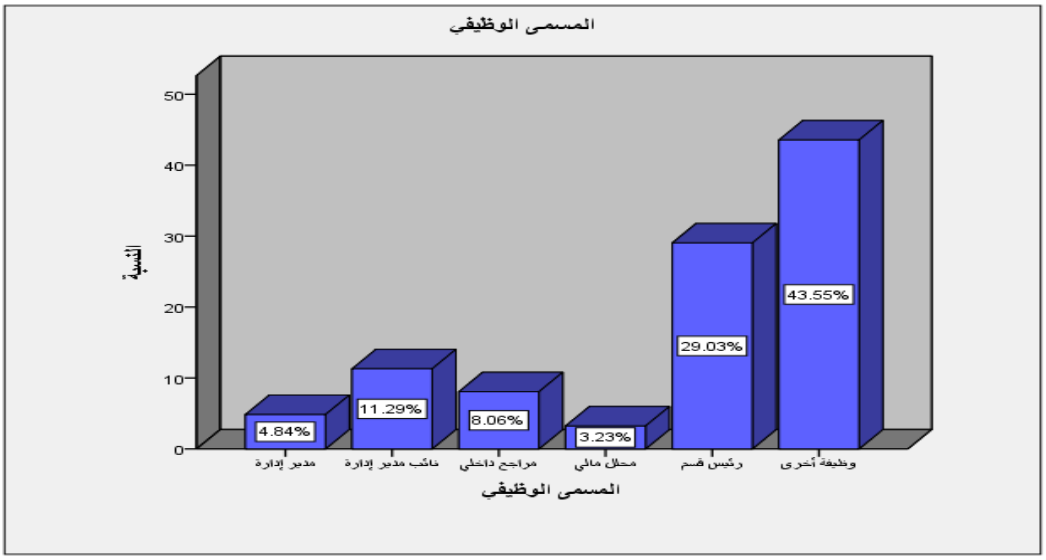

شكل رقم (4) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

من خلال الجدول رقم (8) والشكل رقم (4) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة مسماهم الوظيفي موظف ويمثلون نسبة (43.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مسماهم الوظيفي رئيس قسم ويمثلون نسبة (29%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مسماهم الوظيفي نائب مدير إدارة ويمثلون نسبة (11.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي مسماهم الوظيفي وظائف أخري ويمثلون نسبة (16.1%) من جميع مفردات العينة.

2 – توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	19	30.6
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	12	19.4
من10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	17	27.4
من 15 سنة فأكثر	14	22.6
المجموع	62	100.0

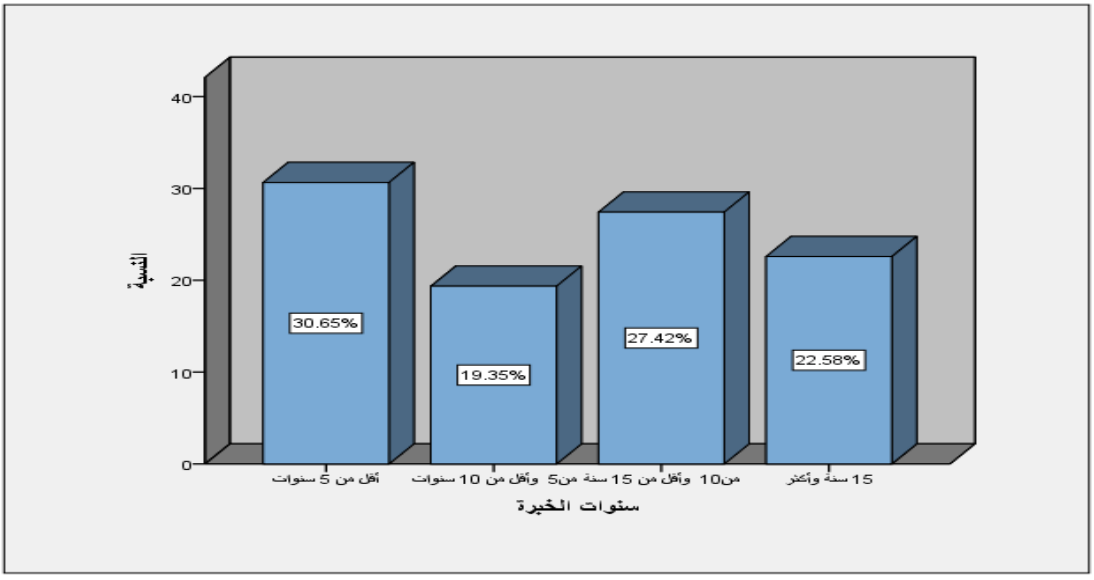

شكل رقم (5) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

من خلال الجدول رقم(8) والشكل رقم (5) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (30.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ويمثلون نسبة (27.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 15 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (22.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ويمثلون نسبة (19.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة لهم خبرة كبيرة مما يجعلهم يدركون استمارة الاستبيان بشكل صحيح والإسهام بشكل فعال في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

4-7 اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

1- أثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

جدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية. ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	ملائمة المعلومات المحاسبية المتصفة بالدقة والحداثة تساعد في الحد من مخاطر الائتمان على مواجهة التغيرات والأحداث بطريقة فعالة.	التكرار	00	1	5	32	24	
		النسبة%	0.0	1.6	8.1	51.6	38.7	عالية
2	وجود مؤشرات موضوعية سليمة للمعلومات المحاسبية الملائمة يدعم كفاءة وفعالية أدارة المخاطر والائتمان	التكرار	00	2	4	36	20	
		النسبة%	0.0	3.2	6.5	58.1	32.3	عالية
3	المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد في المفاضلة بين القرارات وفقاً للمخاطر الائتمان المصرفي	التكرار	00	5	7	25	25	
		النسبة%	0.0	8.1	11.3	40.3	40.3	عالية
4	ملائمة للمعلومات المحاسبية تعبر عن قدرة المصرف في الحد من مخاطر الائتمان عن طريق التنبؤ بالظروف الخاصة بكفاءة العميل وفعاليتها.	التكرار	1	00	14	25	22	
		النسبة%	1.6	0.0	22.6	40.3	35.5	عالية
5	تعتمد إدارة المصرف على الملائمة أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة(كالقرارات الاستثمارية والائتمانية)	التكرار	00	1	19	27	15	
		النسبة%	0.0	1.6	30.6	43.5	24.2	عالية
6	مصداقية المعلومات المحاسبية الملائمة لها دور فعال في تنشيط كفاءة إدارة المخاطر والتمويل للحد من	التكرار	00	1	5	31	25	
		النسبة%	0.0	1.6	8.1	50.0	40.3	عالية

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
	مخاطر الائتمانية.							
7	إن القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والبيانات المالية وفقا لقوانين المعمول بها يجعلها أكثر ملائمة	التكرار	00	1	8	34	19	
		النسبة%	0.0	1.6	12.9	54.8	30.6	عالية
8	إعداد البيانات المالية وفقا لملائمة المعلومات يعزز من قدرة التنبوئة للمعلومات المحاسبية.	التكرار	1	3	7	29	22	
		النسبة%	1.6	4.8	11.3	46.8	35.5	عالية
9	تساعد خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات في المصرف من خلال التغذية العكسية (الارتدادية) لتعديل الانحرافات.	التكرار	00	3	19	22	18	
		النسبة%	0.0	4.8	30.6	35.5	29.0	عالية
10	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة للأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب مما يساعد على اتخاذ القرار.	التكرار	00	6	12	26	18	
		النسبة%	0.0	9.7	19.4	41.9	29.0	عالية

من خلال الجدول رقم (10) يلاحظ أن : درجات الموافقة عالية على جميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية. تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (10)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي.

الفرضية الصفرية:- متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3). مقابل الفرضية البديلة:- متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (11) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	ملائمة المعلومات المحاسبية المتصفة بالدقة والحداثة تساعد في الحد من مخاطر الائتمان على مواجهة التغيرات والأحداث بطريقة فعالة.	4.27	.682	-6.653	.000
2	وجود مؤشرات موضوعية سليمة للمعلومات المحاسبية الملائمة يدعم كفاءة وفعالية أدارة المخاطر والائتمان	4.19	.698	-6.585	.000
3	المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد في المفاضلة بين القرارات وفقاً للمخاطر الائتمان المصرفي	4.13	.914	-5.992	.000
4	ملائمة للمعلومات المحاسبية تعبر عن قدرة المصرف في الحد من مخاطر الائتمان عن طريق التنبؤ بالظروف الخاصة بكفاءة العميل وفعاليتها.	4.08	.855	-5.831	.000
5	تعتمد إدارة المصرف على الملائمة أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة(كالقرارات الاستثمارية والائتمانية)	3.90	.783	-5.762	.000
6	مصداقية المعلومات المحاسبية الملائمة لها دور فعال في تنشيط كفاءة إدارة المخاطر والتمويل للحد من مخاطر الائتمانية.	4.29	.687	-6.650	.000
7	إن القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والبيانات المالية وفقا لقوانين المعمول بها يجعلها أكثر ملائمة	4.15	.698	-6.492	.000
8	إعداد البيانات المالية وفقا لملائمة المعلومات يعزز من قدرة التنبوئة للمعلومات المحاسبية.	4.10	.900	-5.864	.000
9	تساعد خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات في المصرف من خلال التغذية العكسية (الارتدادية) لتعديل الانحرافات.	3.89	.889	-5.420	.000
10	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة للأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب مما يساعد على اتخاذ القرار.	3.90	.936	-5.404	.000

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية. تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (11)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية. لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية. يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (12) نتائج اختبار(Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

أثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.	4.0903	.45039	19.062	61	.000

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار(19.062) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية

ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (4.0903) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية حيث أن:-

1 – ملائمة المعلومات المحاسبية المتصفة بالدقة والحداثة تساعد في الحد من مخاطر الائتمان على مواجهة التغيرات والأحداث بطريقة فعالة.

2 – وجود مؤشرات موضوعية سليمة للمعلومات المحاسبية الملائمة يدعم كفاءة وفعالية أدارة المخاطر والائتمان.

3 – المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد في المفاضلة بين القرارات وفقاً للمخاطر الائتمان المصرفي.

4 – ملائمة للمعلومات المحاسبية تعبر عن قدرة المصرف في الحد من مخاطر الائتمان عن طريق التنبؤ بالظروف الخاصة بكفاءة العميل وفعاليتها.

5 – تعتمد إدارة المصرف على الملائمة أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة(كالقرارات الاستثمارية والائتمانية).

6 – مصداقية المعلومات المحاسبية الملائمة لها دور فعال في تنشيط كفاءة إدارة المخاطر والتمويل للحد من مخاطر الائتمانية.

7 – إن القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والبيانات المالية وفقا لقوانين المعمول بها يجعلها أكثر ملائمة.

8 – إعداد البيانات المالية وفقا لملائمة المعلومات يعزز من قدرة التنبوئة للمعلومات المحاسبية.

9 – تساعد خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات في المصرف من خلال التغذية العكسية (الارتدادية) لتعديل الانحرافات.

10 – تصل المعلومات المحاسبية اللازمة للأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب مما يساعد على اتخاذ القرار.

2– أثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

جدول رقم (13) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	موثوقية المعلومات المحاسبية تُحسن أداء إدارة في الحد من مخاطر الائتمان في اتخاذ القرارات التصحيحية عند حدوث الانحرافات.	التكرار	00	00	5	41	16	
		النسبة%	0.0	0.0	8.1	66.1	25.8	عالية
2	إن المعلومات المحاسبية تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للمصرف في فترة معينة.	التكرار	00	5	9	26	22	
		النسبة%	0.0	8.1	14.5	41.9	35.5	عالية
3	توفر الموثوقية معلومات تساعد مستخدمي القرار للحد من مخاطر الائتمان في تشغيل البيانات بصورة صحيحة.	التكرار	00	2	12	28	20	
		النسبة%	0.0	3.2	19.4	45.2	32.3	عالية
4	تساعد الموثوقية نظام المعلومات المحاسبي في الحد من مخاطر الائتمان الناجمة عن التوسع في منح القروض.	التكرار	00	2	15	26	19	
		النسبة%	0.0	3.2	24.2	41.9	30.6	عالية
5	تعتبر المعلومات المحاسبية الموثوقية عامل جوهري لتقليل مخاطر الائتمان المصرفي.	التكرار	2	3	12	27	18	
		النسبة%	3.2	4.8	19.4	43.5	29.0	عالية
6	توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية قدر كافي من الموضوعية	التكرار	1	2	17	28	14	
		النسبة%	1.6	3.2	27.4	45.2	22.6	عالية
7	المعلومات المحاسبية الموثوقية تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.	التكرار	1	1	9	30	21	
		النسبة%	1.6	1.6	14.5	48.4	33.9	عالية
8	تضمن الموثوقية حيادية القياس	التكرار	2	3	13	27	17	

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
	المحاسبي وابتعاده عن غايات الإدارة وأحكامها الذاتية.	النسبة%	3.2	4.8	21.0	43.5	27.4	عالية
9	أن عدم الاقتصار على طريقة معالجة محاسبية واحدة للائتمان يجعل تحديد المخاطر أقل اتساقا.	التكرار	1	3	12	29	17	
		النسبة%	1.6	4.8	19.4	46.8	27.4	عالية
10	يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية الموثوقية والمتصفة بالدقة والحداثة أداء تنشط إدارة المخاطر المصرفية.	التكرار	1	2	12	30	17	
		النسبة%	1.6	3.2	19.4	48.4	27.4	عالية

من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ أن درجات الموافقة عالية على جميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية. تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (14)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3)

جدول رقم (14) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	موثوقية المعلومات المحاسبية تُحسن أداء إدارة في الحد من مخاطر الائتمان في اتخاذ القرارات التصحيحية عند حدوث الانحرافات.	4.18	.559	-6.906	.000
2	إن المعلومات المحاسبية تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للمصرف في فتًرة معينة.	4.05	.913	-5.821	.000
3	توفر الموثوقية معلومات تساعد مستخدمي القرار للحد من مخاطر الائتمان في تشغيل البيانات بصورة صحيحة.	4.06	.807	-6.064	.000
4	تساعد الموثوقية نظام المعلومات المحاسبي في الحد من مخاطر الائتمان الناجمة عن التوسع في منح القروض.	4.00	.830	-5.862	.000
5	تعتبر المعلومات المحاسبية الموثوقية عامل جوهري لتقليل مخاطر الائتمان المصرفي.	3.90	.987	-5.099	.000
6	توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية قدر كافي من الموضوعية	3.84	.872	-5.279	.000
7	المعلومات المحاسبية الموثوقية تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.	4.11	.832	-6.018	.000
8	تضمن الموثوقية حيادية القياس المحاسبي وابتعاده عن غايات الإدارة وأحكامها الذاتية.	3.87	.983	-5.012	.000
9	أن عدم الاقتصار على طريقة معالجة محاسبية واحدة للائتمان يجعل تحديد المخاطر أقل اتساقا.	3.94	.903	-5.485	.000
10	يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية الموثوقية والمتصفة بالدقة والحداثة أداء تنشط إدارة المخاطر المصرفية.	3.97	.868	-5.650	.000

من خلال الجدول رقم (14) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية. لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية. يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (15) نتائج اختبار(Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
أثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.	3.9919	.60090	12.998	61	.000

من خلال الجدول رقم (15) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (12.998) بدلالة محسوبة(0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.9919) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية. حيث أن:-

1- موثوقية المعلومات المحاسبية تُحسن أداء إدارة في الحد من مخاطر الائتمان في اتخاذ القرارات التصحيحية عند حدوث الانحرافات.
2- إن المعلومات المحاسبية تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للمصرف في فترة معينة.
3- توفر الموثوقية معلومات تساعد مستخدمي القرار للحد من مخاطر الائتمان في تشغيل البيانات بصورة صحيحة.
4- تساعد الموثوقية نظام المعلومات المحاسبي في الحد من مخاطر الائتمان الناجمة عن التوسع في منح القروض.
5- تعتبر المعلومات المحاسبية الموثوقية عامل جوهري لتقليل مخاطر الائتمان المصرفي.
6- توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية قدر كافي من الموضوعية
7- المعلومات المحاسبية الموثوقية تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.
8- تضمن الموثوقية حيادية القياس المحاسبي وابتعاده عن غايات الإدارة وأحكامها الذاتية.
9- أن عدم الاقتصار على طريقة معالجة محاسبية واحدة للائتمان يجعل تحديد المخاطر أقل اتساقا.
10- يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية الموثوقية والمتصفة بالدقة والحداثة أداء تنشط إدارة المخاطر المصرفية.
11- أثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية.

جدول رقم (16) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية.ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	توفر معلومات تساعد في استخدام أساليب قياس موحدة للوصول إلى معلومات محاسبية قابلة للتحقق تؤدي إلى للحد من مخاطر الائتمان.	التكرار	00	2	11	32	17	
		النسبة%	0.0	3.2	17.7	51.6	27.4	عالية
2	تساعد قابلية للمقارنة في الحد من مخاطر الائتمان التي قد تنجم عن التوسع في منح الائتمان	التكرار	00	3	12	32	15	
		النسبة%	0.0	4.8	19.4	51.6	24.2	عالية
3	قابلية المعلومات المحاسبية المقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من التخطيط من خلال مقارنة القوائم المالية بالمصارف مماثلة.	التكرار	1	2	11	31	17	
		النسبة%	1.6	3.2	17.7	50.0	27.4	عالية
4	تحتوي خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار في البنك	التكرار	00	2	20	26	14	
		النسبة%	0.0	3.2	32.3	41.9	22.6	عالية
5	القابلية للمقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من إجراء المقارنات في المعدلات والنسب لعدد من السنوات مما يوفر معلومات محاسبية جيدة.	التكرار	1	1	5	36	19	
		النسبة%	1.6	1.6	8.1	58.1	30.6	عالية
6	تساعد خاصية القابلية للمقارنة للحد من مخاطر الائتمان بإجراءات تعديل فوري على عبء القرض وذلك عند تغيير شروط ضمان المتعلقة بالقرض	التكرار	00	1	13	29	19	
		النسبة%	0.0	1.6	21.0	46.8	30.6	عالية

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
7	اتساق المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة تساعد في قرار منح الائتمان المصرفي	التكرار	00	00	10	37	15	
		النسبة%	0.0	0.0	16.1	59.7	24.2	عالية
8	تساعد المعلومات المحاسبية المقارنة إدارة المخاطر المصرفية في دقة التقديرات مما يقلل مندرجة عدم التأكد	التكرار	00	2	11	36	13	
		النسبة%	0.0	3.2	17.7	58.1	21.0	عالية
9	تساهم خاصية المقارنة في المفاضلة بين بدائل الائتمان المتاحة لدى المصارف	التكرار	1	1	9	31	20	
		النسبة%	1.6	1.6	14.5	50.0	32.3	عالية
10	يجب الإفصاح عن أسباب التغير من مبدأ محاسبي إلى أخر أو من طريقة إلى أخرى حني تسهل عملية المقارنة بين السنة الحالية والسنوات السابقة.	التكرار	00	00	7	35	20	
		النسبة%	0.0	0.0	11.3	56.5	32.3	عالية

من خلال الجدول رقم (16) يلاحظ أن درجات الموافقة عالية على جميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (17)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3)

جدول رقم (17) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية:

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	توفر معلومات تساعد في استخدام أساليب قياس موحدة للوصول إلى معلومات محاسبية قابلة للتحقق تؤدي إلى للحد من مخاطر الائتمان.	4.03	.768	-6.140	.000
2	تساعد قابلية للمقارنة في الحد من مخاطر الائتمان التي قد تنجم عن التوسع في منح الائتمان	3.95	.798	-5.904	.000
3	قابلية المعلومات المحاسبية المقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من التخطيط من خلال مقارنة القوائم المالية بالمصارف مماثلة.	3.98	.859	-5.720	.000
4	تحتوي خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار في البنك	3.84	.814	-5.509	.000
5	القابلية للمقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من إجراء المقارنات في المعدلات والنسب لعدد من السنوات مما يوفر معلومات محاسبية جيدة.	4.15	.765	-6.285	.000
6	تساعد خاصية القابلية للمقارنة للحد من مخاطر الائتمان بإجراءات تعديل فوري على عبء القرض وذلك عند تغيير شروط ضمان المتعلقة بالقرض	4.06	.765	-6.157	.000
7	اتساق المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة تساعد في قرار منح الائتمان المصرفي	4.08	.635	-6.589	.000
8	تساعد المعلومات المحاسبية المقارنة إدارة المخاطر المصرفية في دقة التقديرات مما يقلل مندرجة عدم التأكد	3.97	.724	-6.180	.000
9	تساهم خاصية المقارنة في المفاضلة بين بدائل الائتمان المتاحة لدى المصارف.	4.10	.824	-6.017	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
10	يجب الإفصاح عن أسباب التغير من مبدأ محاسبي إلى أخر أو من طريقة إلى أخرى حني تسهل عملية المقارنة بين السنة الحالية والسنوات السابقة.	4.21	.631	-6.705	.000

من خلال الجدول رقم (17) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (17)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (18) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
أثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية	4.0371	.45852	17.810	.000

من خلال الجدول رقم (18) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (17.810) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (4.0371) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود أثر ذاو دلالة إحصائية لخاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية حيث أن:-

4-8 اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر الائتمانية في (المصارف التجارية الليبية) تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (أثر خاصية الملائمة، أثر خاصية الموثوقية و أثر خاصية القابلية للمقارنة)، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (18)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر الائتمانية في (المصارف التجارية الليبية) لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر الائتمانية في (المصارف التجارية الليبية) يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (19) نتائج اختبار(Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر الائتمانية في (المصارف التجارية الليبية)

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
بـأثر الخصـائص النوعيـة للمعلومـات المحاسـبية فـي الحد من المخاطر الائتمانية في (المصارف التجارية الليبية)	4.0398	.46388	17.650	.000

من خلال الجدول رقم (18) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار(17.650) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (4.0398) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر الائتمانية في (المصارف التجارية الليبية) حيث أن:-

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.
2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.
3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية.

4-9 نتائج البحث

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث ووفقا لاستجابة مفردات عينة البحث يمكننا عرض النتائج العامة للبحث في المحاور التالية:

1 – معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة ويمثلون نسبة (48.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن أعمارهم أقل من 30 سنة ويمثلون نسبة(29%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

2 – معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (69.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (16.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

3 – معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ويمثلون نسبة (33.9 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم العلمي إدارة أعمال ويمثلون نسبة (21%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

4 – معظم مفردات عينة الدراسة مسماهم الوظيفي موظف ويمثلون نسبة (43.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مسماهم الوظيفي رئيس قسم ويمثلون نسبة (29%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

5 – معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (30.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ويمثلون نسبة (27.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة

6 – يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر الائتمانية في (المصارف التجارية الليبية) حيث أن:-

أ- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

ب-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

ت-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية.

4-10 التوصيات

بعد دراسة الموضوع وما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1 – العمل على تحسين إداء المصارف من خلال تحسين أداء العاملين في المجال المحاسبي بهدف الكشف المبكر للمخاطر التي يمكن أن تواجهها المصارف باعتبارها أداة رئيسية لإدارة المخاطر.

2 – يجب على المصارف التجارية العمل على توفير النظم والوسائل الكافية لتقدير قياس مختلف المخاطر التي يواجهها المصارف وخاصة التي تتعلق بالمخاطر الائتمانية.

3 – قيام المصارف بانتهاج تقنيات حديثة خاصة في عملية الاقراض من شأنها تفادي المخاطر.

4 – التأكد على توفير أهمية خاصية الموثوقية لكونها تؤثر على قياس مخاطر الائتمان، فكلما كانت المعلومة موثوقة في وقتها كلما ساهمت في الحد من مخاطر الائتمان.

5 – إجراء عملية تقييم لمخاطر نظم المعلومات المحاسبية من فترة إلى أخرى والاهتمام بتأثيرها على عملية الائتمان في المصارف، وتوقع حدوثها وايجاد الحلول المناسبة في حالة وقوعها.

6 – يجب أن تتم عملية التغذية العكسية بشكل دوري لنظم المعلومات الحديثة المستخدمة في المصارف وذلك للتغلب على المخاطر التي قد تحدث من جهة ومن اجل زيادة مرونة وملائمة وكفاءة تلك النظم من جهة أخرى.

7 – مع التطور التكنولوجي وتطور أدوات الائتمان المصرفي وتطور المخاطر الائتمانية تبعاً لذلك لابد من تطوير المصرف المركزي للرقابة المصرفية الائتمانية تبعاً لذلك بالإضافة إلى ايجاد أشخاص ذو خبرة مؤهلة د لتقييم الضمانات المقدمة للحصول على الائتمان المصرفي.

4-11 الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات.

1 - اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات

يعتبر اختبار كرونباخ ألفا (α) أحد الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات استمارة الاستبيان حيث يجري هذا الاختبار قبل القيام بعمل تحليل للبيانات الإحصائية لتحديد فيما إذا كانت هناك ارتفاع في درجة ثبات إجابات مفردات عينة الدراسة على كل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور، حيث كلما كانت قيم معامل كرونباخ ألفا كبيرة أكبر من (0.60) فيدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات مما يمكننا من الاعتماد علي هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة. ومما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها. (البياتي: 49،2005)

1_ التوزيع النسبي

يستخدم أسلوب التوزيع النسبي لوصف طبيعة إجابات مفردات العينة عن عبارة معينة، فإذا كان المقياس المستخدم هو مقياس خماسي يتم الوصف كالآتي: (رزق الله، 158،2002)

أ - إذا كانت أعلى نسبة لإجابات مفردات العينة على العبارة عند (غير موافق بشدة) يشير إلى أن درجة الموافقة على هذه العبارة منخفضة جدا .

ب - إذا كانت أعلى نسبة لإجابات مفردات العينة على العبارة عند (غير موافق) يشير إلى أن درجة الموافقة على هذه العبارة منخفضة.

ج - إذا كانت أعلى نسبة لإجابات مفردات العينة على سؤال معين عند (محايد) يشير إلى أن درجة الموافقة على هذه العبارة متوسطة.

د - إذا كانت أعلى نسبة لإجابات مفردات العينة على العبارة عند (موافق) يشير إلى أن درجة الموافقة على هذه العبارة عالية.

هـ - إذا كانت أعلى نسبة لإجابات مفردات العينة على العبارة عند (موافق بشدة) يشير إلى أن درجة الموافقة على هذه العبارة عالية جدا.

و - لذلك يستخدم هذا الأسلوب لوصف إجابات مفردات عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات استمارة الاستبيان.

2_ اختبار ولكوكسون حول المتوسط (Wilcox on – test)

يستخدم اختبار ولكوكسون لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع (μ) إذا كانت بيانات عينة الدراسة وصفية قابلة للترتيب وكذلك إذا كانت بيانات عينة الدراسة كمية وحجم العينة صغير والمجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي . لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبيان. (عاشور وأبو الفتوح: 29،1995)

3_ اختبار Z حول المتوسط

يستخدم اختبار Z حول متوسط المجتمع (μ) إذا كانت بيانات العينة كمية وحجم العينة كبير . لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة والفرضية الرئيسية لها . (البلداوي :1997، 332)

12-4 قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

1. إبراهيم رباح المدهون، 2011، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)، الجامعة الاسلامية غزة
2. أحمد العلي، 2021، إدارة المخاطر الائتمانية، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهوري العربية السورية
3. انور حمد سليمان، 2017، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
4. رملي، فياض حمزه، (2011) نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لاغراض ترشيد القرارات الادارية، السودان.
5. زيا هاشم السقا، 2011، نظام المعلومات المحاسبية الطبعة الثانية، دار الطارق للنشر والتوزيع الموصل العراق.
6. زياد رمضان، محفوظ جودة، 2008، إدارة مخاطر الائتمان، القدس جامعة القدس المفتوحة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
7. سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح – الاختبارات اللا معلمية – الطبعة الأولى- معهد الإحصاء - 1995 .
8. الشمري صادق،2014 ، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع
9. صادق راشد الشمري، 2013، استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية
10. عايدة نخلة رزق الله – دليل الباحثين في التحليل الإحصائي – الطبعة الأولى- دار الكتب- القاهرة – 2002.
11. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي- الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية- دار الشروق – عمان – الطبعة الأولى-1997.

12. عصام اسماعيل، 2021، مخاطر التركز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية، صندوق النقد العربي، العدد (12) سلسلة كتيبات.
13. محمود مهدي البياتي / تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS – الطبعة الأولى – دار الحامد – عمان– (2005) .
14. وليد زعبية، 2020، الفصل الثاني المفاهيم الاساسية في نظم المعلومات المحاسبية.

ثانياً– الرسائل العلمية:

1. الاء زياد ابداح، 2020، أثر ادارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال.
2. أحمد عبدالهادي شبير، 2006، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة.
3. أسامة محمود موسي، 2010، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية (دراسة تطبيقيه على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة) الجامعة الاسلامية غزة. كلية التجارة.
4. أمير خليل علي الموسوي، 2010، تنمية الموارد المالية وأثرها في محفظة الائتمان المصرفي دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية الحكومية والاهلية، جامعة كربلاء– كلية الادارة والاقتصاد
5. إيمان أنجرو، 2007، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي المصرف الصناعي السوري نموذجا، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.
6. أيهاب ديب رضوان، 2012، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية ـ غزة.
7. تسنيم عبدالرحيم احمد، 2017، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي والحد من مخاطر التعثر بالمصارف السودانية – دراسة حالة بنك

الخرطوم، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة جامعة النيلين– كلية الدراسات العليا

8. حسان الدباس، 2014، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سوريا حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سوريا، ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
9. حنان، عجيلية (2013) فعالية نظام فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة الجزائر.
10. حياة عيساوي، شهيرة زعبال، 2021، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في التقليل من القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي النجاء– 892 ميلة، جامعة 8 مايو 1945 قالمة– كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التيسير– ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبة.
11. خلايفية شافية، 2016، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في التقليل من القروض المتعثرة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري _ 051، جامعة أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التيسير.
12. رهام خالد الشورة، 2020، أثر الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية في تطبيق فاعلية ذكاء الاعمال دراسة حالة على شركة فيتكا الاردان للتمويل الاصغر، رسالة ماجستير، جامعه الزرقاء.
13. ريم عبود، 2017، نموذج كمي مقترح لقياس وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي حالة تطبيقية في المصرف الصناعي السوري، ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق – كلية الاقتصاد.
14. زغاشو فاطمة الزهراء، 2014، اشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي ـ وكالة قسنطينة 50، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التيسير، جامعة قسنطينة 20، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.

15. سوسن غربي، 2014، أساليب إدارة المخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية دراسة حالة بوكالة بنك البركة ببتانة، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التيسير، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية.
16. الشاذلي ابراهيم الماحي، 2017، أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في السودان، بالتركيز على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من (1999-2015)، جامعة النيلين – كلية الدراسات العليا- رسالة درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد.
17. شعبان فرج، 2014، العمليات المصرفية وادارة المخاطر، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، دروس موجهة لطلبة الماستر.
18. شعبان فرج، 2014، العمليات المصرفية وادارة المخاطر، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، دروس موجهه لطالبة الماستر.
19. ضياء الدين حيدر خالد مسمح، 2015، قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف الملية المدرجة في بورصة فلسطين، الجامعة الاسلامية – غزة.
20. العازمي، عامر، (2012) أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط عمان الاردن.
21. علي الشامي (2008) اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ,رسالة ماجستير ,كلية العلوم المالية والإدارية ,جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
22. عليوة مريم، واخرون، 2020، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري - وكالة جيجل-مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل
23. عمومن وليد، 2018دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتيسير

24. غراب حنان، 2018، دور نظم المعلومات المحاسبية في مخاطر الائتمان في البنوك التجارية (دراسة استطلاعية في عينة من البنوك التجارية لبلدية أم السواقي) جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي.
25. الغربي سماح (2015) إثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية دراسة حاله– ولاية مسيلة جامعة محمد بوضياف الوسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
26. فريدة تلي، 2019، استخدام الاساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة مصرف دبي الاسلامي خلال الفترة من (2001 - 2017)، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير
27. فواز فاضل جدعان الشمري، 2013، أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة عمان العربية، كلية الاعمال.
28. كتفي خيرة، 2016، دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التيسير أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس _ سطيف، كلية العلوم الاجتماعية والتجارية وعلوم التيسير.
29. مازن العجرمي (2016) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها على كفاءة وفعالية بطاقة الاداء المتوزان دراسة ميدانية على البنوك التجارية في فلسطين، جامعة الازهر– غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية.
30. ماهر فؤاد الزهيري، 2015، مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية واستراتيجيات مواجهتها (دراسة وصفية في المصارف السورية)- جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، الجمهورية العربية السورية.
31. محمد أنس نفاخ، 2018، دور التدقيق الداخلي في الوقاية من المخاطر غير المعتادة في المصارف السورية (دراسة ميدانية)، جامعة دمشق رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في مراجعة الحسابات

32. محمد جاسم محمد، 2011، إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في منع الانهيار التنظيمي دراسة استطلاعية مقارنة في عينة من المصارف العراقية الحكومية والأهلية، ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، كلية الادارة الاقتصاد.
33. محمد شريف سليم، محمد شريف قارة، 2016، أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني، ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال.
34. مصطفى احمد محمود، 2015، المسؤولية الاجتماعية كأحد معايير ترشيد قرار منح الائتمان بالبنوك – دراسة تطبيقية، ضمن متطلبات الحصول على رسالة الماجستير في ادارة الاعمال، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري - فرع جنوب الوادي بأسوان.
35. مصطفى رضوان، ايهاب الديب، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء المعايير التدقيق الدولية(دراسة حالة البنوك الفلسطينية في غزة)مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2012.
36. مصطفي يوسف سبسي، 2011، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات (دراسة ميدانية على عدد من الشركات القطاع الخاص)ـ رسالة ماجستير في المحاسبة جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
37. نهاد اسحق ابوهويدي،2011، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين) الجامعة الاسلامية غزة.
38. هبة عزام قندلفت، 2018، محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل (دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة في سورية)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في قسم التمويل والمصارف، جامعة حماة، كلية الاقتصاد.
39. هديل امين الشيخلي، 2012، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، قسم المحاسبة والتمويل.
40. والي جميلة، 2015، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل دراسة ميدانية ببنك بدر وبنك الخليج، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص :مالية وإدارة حساب المخاطر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.

ثالثاً- المجلات والدوريات:

1. ابراهيم محمد الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، 2010، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية – تطبيقية) في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة من 2005 إلى 2007، مجلة الادارة والاقتصاد العدد الثالث والثمانون.
2. أحمد بوشمال (2017) أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية ورقلة، دراسة ميدانية للبنوك التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
3. إيمان الهنيني، ديالا الدبعي، سامراء العقيلي (2018) أثر الخصائص النوعية لنظم المعلومات المحاسبية على جودة الخدمات المصرفية دراسة ميدانية على المصارف العاملة في الاردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية العدد (4) المجلد (26).
4. ايوب ابلال، فاتح بن لحسن،2019، دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة دراسة ميدانية لمجموعة بنوك (بنك الفلاحة والتنمية الريفية،بنك الجزائري الخارجي،بنك الخليج الجزائري . ورقلة) الفترة ما بين 02 ماي الى 20 ماي 2019.
5. ايوب بودور، 2019، تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2007–2018)، جامعة 8 مايو 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.
6. بهاء الدين مسعد شيماء مهدي إبراهيم، (2021)المخاطر التشغيلية في إطار مقررات لجنة بازل وعلاقتها بهامش الربح التشغيلي دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية المجلد (22) العدد الثالث.
7. بوعمامه علي، زايد مراد، 2016، جامعة الجزائر، المخاطر البنكية وإدارتها في الانظمة المحلية والدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02 – 2016.

8. دراجي عبد الغاني(2019) أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية دارسة استطلاعية لعينة من ولاية أم البواقي جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .
9. رضا إبراهيم صالح، 2009، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية . جامعة الاسكندرية العدد رقم 2 المجلد رقم 46.
10. زكريا الجمال، 2021، العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية في محافظة جنين، مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث، VOL 7، ISS 2، ARTICLE 8.
11. ساره مدفوني، أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسة الإنتاجية دارسة حالة مؤسسة ملبنة الكاهنة – أم البواقي،2015، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
12. طارق الله خان، حبيب احمد، 2003، ادارة المخاطر تحليل القضايا في الصناعة المالية الاسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.
13. قسوم حنان (2016) أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ـ دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف.
14. كريمة على كاظم، 2011، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمه لمجلس الادارة (دراسة تحليله لوجهة نظر المحاسبين والمدققين) مجلة الادارة والاقتصاد السنة 34 العدد(90).
15. لبنى محدادي(2014) أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية دراسة حالة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة(2010–2013) جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
16. محمود جمام، ديلان اميره،(2016) تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاد القرارات الاستثمارية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد(47).

17. ملهم الاسكاف (2018) أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في قرارات المستثمرين (دراسة تطبيقية)، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة.
18. منال جابر محمد، 2021، الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصر دراسة قياسية للفترة (1991 _2019) مجلة البحوث التجارية والمالية ـ المجلد (22) ـ العدد الاول .

رابعاً: المراجع باللغة الانكليزية

1- Bashaier Aleisa,Bashir Tijjani,(2020) THE Impact Of The Quality Of Accounting Information On The DecisionsOf Entrepreeneurs In Saudi Arabia, Journal Of Entrepreneurship Education Voiume(23).
2- Zakria, Wan, Llias, And Wahab, (2017), A Survey On The Impact Of Accounting Information System On Tasks Efficiency From Malaysian Public Sector Agencies, International Review Of Management And Marketing,(Vol. 7), No, 1.

خامساً– شبكة المعلومات الدولية:

1. محمد ال عباس، 2021، غضو اللجنة المالية والاقتصادية. مجلس الشورى تاريخ زيارة الموقع 01-03-2024
https://www.aleqt.com/2021/02/06/article_2027526.html

الملاحـــــــق

ملحق(1):
استمارة الاستبيان

جامعة الزاوية

كلية الاقتصاد

مكتب الدراسات العليا

قسم المحاسبة

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان:

أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر الائتمانية في (المصارف التجارية الليبية)

لذا فإني أضع بين أيديكم هذه الاستبانة راجياً من حضرتكم الاجابة على الاسئلة التي تتضمنها بأعلى قدر ممكن من الاهتمام والموضوعية والتي ستؤدي بلا شك إلى مساعدة الباحث في تحقيق أهداف الدراسة، والتوصل إلى نتائج حقيقية، والخروج بالتوصيات التي تساعد في وضع حلول مناسبة في موضوع البحث، كما أود إعلامكم أن المعلومات الواردة ستعامل بسرية تامة وسيتم استخدامه في البحث العلمي فقط

وتقبلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

ملاحظة/ في حالة وجود أي استفسار في أسئلة الاستبيان أو حول أي أمر يتعلق بالدراسة يرجى عدم التردد والاتصال بالباحث:

رقم الهاتف/ 0927111624

الباحث/ محمود عبدالعالي الهواري

القسم الاول: البيانات الشخصية

أرجو التكرم بوضع علامة () أمام الاجابة المناسبة

1/ العمر:

أقل من 30 سنة ☐ 30 وأقل من 40 سنة ☐ 40 وأقل من 50 سنة ☐

50 سنة فأكثر ☐

2/ المؤهل العلمي

دبلوم عالي ☐ بكالوريوس ☐ ماستير ☐ دكتوراه ☐

أذكرها.....

3/ التخصص العلمي

محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ تمويل واستثمار ☐ أخرى

أذكرها..... ☐

4/ المسمى الوظيفي

مدير إدارة ☐ نائب مدير إدارة ☐ مراجع داخلي ☐ محلل مالي ☐

رئيس قسم ☐

أخرى أذكرها .....

5/ سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات ☐ 5 وأقل من 10 سنوات ☐ 10 وأقل من 15 سنوات ☐

15 سنة وأكثر ☐

القسم الثاني: البيانات الأساسية

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة التي تراها مناسب

المحور الأول: أثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ملائمة المعلومات المحاسبية المتصفة بالدقة والحداثة تساعد في الحد من مخاطر الائتمان على مواجهة التغيرات والأحداث بطريقة فعالة.					
2	وجود مؤشرات موضوعية سليمة للمعلومات المحاسبية الملائمة يدعم كفاءة وفعالية أدارة المخاطر والائتمان					
3	المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد في المفاضلة بين القرارات وفقاً للمخاطر الائتمان المصرفي					
4	ملائمة للمعلومات المحاسبية تعبر عن قدرة المصرف في الحد من مخاطر الائتمان عن طريق التنبؤ بالظروف الخاصة بكفاءة العميل وفعاليتها.					
5	تعتمد إدارة المصرف على الملائمة أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة (كالقرارات الاستثمارية والائتمانية)					
6	مصداقية المعلومات المحاسبية الملائمة لها دور فعال في تنشيط كفاءة إدارة المخاطر والتمويل للحد من مخاطر الائتمانية.					
7	إن القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والبيانات المالية وفقا لقوانين المعمول بها يجعلها أكثر ملائمة					
8	اعداد البيانات المالية وفقا لملائمة المعلومات يعزز من قدرة التنبوئة للمعلومات المحاسبية.					

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9	تساعد خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات في المصرف من خلال التغذية العكسية (الارتدادية) لتعديل الانحرافات.					
10	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة للأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب مما يساعد على اتخاذ القرار.					

المحور الثاني: أثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	موثوقية المعلومات المحاسبية تُحسن أداء إدارة في الحد من مخاطر الائتمان في اتخاذ القرارات التصحيحية عند حدوث الانحرافات.					
2	إن المعلومات المحاسبية تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للمصرف في فترة معينة.					
3	توفر الموثوقية معلومات تساعد مستخدمي القرار للحد من مخاطر الائتمان في تشغيل البيانات بصورة صحيحة.					
4	تساعد الموثوقية نظام المعلومات المحاسبي في الحد من مخاطر الائتمان الناجمة عن التوسع في منح القروض.					
5	تعتبر المعلومات المحاسبية الموثوقية عامل جوهري لتقليل مخاطر الائتمان المصرفي.					
6	توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية قدر كافي من الموضوعية					
7	المعلومات المحاسبية الموثوقية تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.					

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
8	تضمن الموثوقية حيادية القياس المحاسبي وابتعاده عن غايات الإدارة وأحكامها الذاتية.					
9	أن عدم الاقتصار على طريقة معالجة محاسبية واحدة للائتمان يجعل تحديد المخاطر أقل اتساقا.					
10	يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية الموثوقية والمتصفة بالدقة والحداثة أداء تنشط إدارة المخاطر المصرفية.					

المحور الثالث: أثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	توفر معلومات تساعد في استخدام أساليب قياس موحدة للوصول إلى معلومات محاسبية قابلة للتحقق تؤدي إلى للحد من مخاطر الائتمان.					
2	تساعد قابلية للمقارنة في الحد من مخاطر الائتمان التي قد تنجم عن التوسع في منح الائتمان					
3	قابلية المعلومات المحاسبية المقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من التخطيط من خلال مقارنة القوائم المالية بالمصارف مماثلة.					
4	تحتوي خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار في البنك					
5	القابلية للمقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من إجراء المقارنات في المعدلات والنسب لعدد من السنوات مما يوفر معلومات محاسبية جيدة.					
6	تساعد خاصية القابلية للمقارنة للحد من مخاطر الائتمان بإجراءات تعديل فوري على عبء القرض					

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	وذلك عند تغيير شروط ضمان المتعلقة بالقرض					
7	اتساق المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة تساعد في قرار منح الائتمان المصرفي					
8	تساعد المعلومات المحاسبية المقارنة إدارة المخاطر المصرفية في دقة التقديرات مما يقلل مندرجة عدم التأكد					
9	تساهم خاصية المقارنة في المفاضلة بين بدائل الائتمان المتاحة لدى المصارف.					
10	يجب الإفصاح عن أسباب التغير من مبدأ محاسبي إلى أخر أو من طريقة إلى أخرى حتي تسهل عملية المقارنة بين السنة الحالية والسنوات السابقة.					

ملاحظات

في حالة الرغبة بتزويدنا ببعض المعلومات التي لم تشمل عليها الاستبانة يرجى كتابتها في الفراغ التالي.

.....

.....

.....

،،، شكراً لتعاونكم معانا،،،

ملحق(2):

نتائج الحاسب الآلي

Reliability

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.751	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.882	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.805	10

Reliability

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.929	30

Frequency Table

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	18	29.0	29.0	29.0
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	30	48.4	48.4	77.4
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	8	12.9	12.9	90.3
	من 50 سنة فاكثر	6	9.7	9.7	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دبلوم عالي	10	16.1	16.1	16.1
	بكالوريوس	43	69.4	69.4	85.5
	ماجستير	6	9.7	9.7	95.2
	مؤهل أخر	3	4.8	4.8	100.0

	Total	62	100.0	100.0	

التخصص العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	21	33.9	33.9	33.9
	إدارة أعمال	13	21.0	21.0	54.8
	اقتصاد	12	19.4	19.4	74.2
	تمويل واستثمار	7	11.3	11.3	85.5
	تخصص أخر	9	14.5	14.5	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

المسمى الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير إدارة	3	4.8	4.8	4.8
	نائب مدير إدارة	7	11.3	11.3	16.1
	مراجع داخلي	5	8.1	8.1	24.2
	محلل مالي	2	3.2	3.2	27.4
	رئيس قسم	18	29.0	29.0	56.5
	وظيفة أخرى	27	43.5	43.5	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	19	30.6	30.6	30.6
	من5 وأقل من 10 سنوات	12	19.4	19.4	50.0
	من10 وأقل من 15 سنة	17	27.4	27.4	77.4
	15سنة وأكثر	14	22.6	22.6	100.0
	Total	62	100.0	100.0	

Frequency Table

ملائمة المعلومات المحاسبية المتصفة بالدقة والحداثة تساعد في الحد من مخاطر الانتمان على مواجهة التغيرات والأحداث بطريقة فعالة.

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	1	5	32	24	62
Percent	1.6	8.1	51.6	38.7	100.0
Valid Percent	1.6	8.1	51.6	38.7	100.0
Cumulative Percent	1.6	9.7	61.3	100.0	

وجود مؤشرات موضوعية سليمة للمعلومات المحاسبية الملائمة يدعم كفاءة وفعالية أدارة المخاطر والائتمان

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	2	4	36	20	62
Percent	3.2	6.5	58.1	32.3	100.0
Valid Percent	3.2	6.5	58.1	32.3	100.0
Cumulative Percent	3.2	9.7	67.7	100.0	

المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد في المفاضلة بين القرارات وفقاً للمخاطر الائتمان المصرفي

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	5	7	25	25	62
Percent	8.1	11.3	40.3	40.3	100.0
Valid Percent	8.1	11.3	40.3	40.3	100.0
Cumulative Percent	8.1	19.4	59.7	100.0	

ملائمة للمعلومات المحاسبية تعبر عن قدرة المصرف في الحد من مخاطر الائتمان عن طريق التنبؤ بالظروف الخاصة بكفاءة العميل وفعاليتها.

	Valid				
	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	1	14	25	22	62
Percent	1.6	22.6	40.3	35.5	100.0
Valid Percent	1.6	22.6	40.3	35.5	100.0
Cumulative Percent	1.6	24.2	64.5	100.0	

تعتمد إدارة المصرف على الملائمة أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة (كالقرارات الاستثمارية والائتمانية)

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	1	19	27	15	62
Percent	1.6	30.6	43.5	24.2	100.0
Valid Percent	1.6	30.6	43.5	24.2	100.0
Cumulative Percent	1.6	32.3	75.8	100.0	

مصداقية المعلومات المحاسبية الملائمة لها دور فعال في تنشيط كفاءة إدارة المخاطر والتمويل للحد من مخاطر الائتمانية.

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	1	5	31	25	62
Percent	1.6	8.1	50.0	40.3	100.0
Valid Percent	1.6	8.1	50.0	40.3	100.0
Cumulative Percent	1.6	9.7	59.7	100.0	

إن القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والبيانات المالية وفقا لقوانين المعمول بها يجعلها أكثر ملائمة

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	1	8	34	19	62
Percent	1.6	12.9	54.8	30.6	100.0
Valid Percent	1.6	12.9	54.8	30.6	100.0
Cumulative Percent	1.6	14.5	69.4	100.0	

اعداد البيانات المالية وفقا لملائمة المعلومات يعزز من قدرة التنبوئة للمعلومات المحاسبية.

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	1	3	7	29	22	62
Percent	1.6	4.8	11.3	46.8	35.5	100.0
Valid Percent	1.6	4.8	11.3	46.8	35.5	100.0
Cumulative Percent	1.6	6.5	17.7	64.5	100.0	

تساعد خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات في المصرف من خلال التغذية العكسية (الارتدادية) لتعديل الانحرافات.

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	3	19	22	18	62
Percent	4.8	30.6	35.5	29.0	100.0
Valid Percent	4.8	30.6	35.5	29.0	100.0
Cumulative Percent	4.8	35.5	71.0	100.0	

تصل المعلومات المحاسبية اللازمة للأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب مما يساعد على اتخاذ القرار.

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	6	12	26	18	62
Percent	9.7	19.4	41.9	29.0	100.0
Valid Percent	9.7	19.4	41.9	29.0	100.0
Cumulative Percent	9.7	29.0	71.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
ملائمة المعلومات المحاسبية المتصفة بالدقة والحداثة تساعد في الحد من مخاطر الائتمان على مواجهة التغيرات والأحداث بطريقة فعالة.	62	4.27	.682	2	5
وجود مؤشرات موضوعية سليمة للمعلومات المحاسبية الملائمة يدعم كفاءة وفعالية أدارة المخاطر والائتمان	62	4.19	.698	2	5

المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد في المفاضلة بين القرارات وفقاً للمخاطر الائتمان المصرفي	62	4.13	.914	2	5
ملائمة للمعلومات المحاسبية تعبر عن قدرة المصرف في الحد من مخاطر الائتمان عن طريق التنبؤ بالظروف الخاصة بكفاءة العميل وفعاليتها.	62	4.08	.855	1	5
تعتمد إدارة المصرف على الملائمة أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة)كالقرارات الاستثمارية والائتمانية	62	3.90	.783	2	5
مصداقية المعلومات المحاسبية الملائمة لها دور فعال في تنشيط كفاءة إدارة المخاطر والتمويل للحد من مخاطر الائتمانية.	62	4.29	.687	2	5
إن القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والبيانات المالية وفقا لقوانين المعمول بها يجعلها أكثر ملائمة	62	4.15	.698	2	5
اعداد البيانات المالية وفقا لملائمة المعلومات يعزز من قدرة التنبوئة للمعلومات المحاسبية.	62	4.10	.900	1	5
تساعد خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات في المصرف من خلال التغذية العكسية (الارتدادية) لتعديل الانحرافات.	62	3.89	.889	2	5
تصل المعلومات المحاسبية اللازمة للأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب مما يساعد على اتخاذ القرار.	62	3.90	.936	2	5
Mmm	62	3.0000	.00000	3.00	3.00

Wilcoxon Signed Ranks Test

Test Statistics[a]

	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
ملائمة المعلومات المحاسبية المتصفة بالدقة والحداثة تساعد في الحد من مخاطر الائتمان على مواجهة التغيرات والأحداث بطريقة فعالة. - mmm	-6.653[b]	.000

mmm - وجود مؤشرات موضوعية سليمة للمعلومات المحاسبية الملائمة يدعم كفاءة وفعالية أدارة المخاطر والائتمان	-6.585[b]	.000
mmm - المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد في المفاضلة بين القرارات وفقاً للمخاطر الائتمان المصرفي	-5.992[b]	.000
mmm - ملائمة للمعلومات المحاسبية تعبر عن قدرة المصرف في الحد من مخاطر الائتمان عن طريق التنبؤ بالظروف الخاصة بكفاءة العميل وفعاليتها.	-5.831[b]	.000
mmm - تعتمد إدارة المصرف على الملائمة أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة)كالقرارات الاستثمارية والائتمانية)	-5.762[b]	.000
mmm - مصداقية المعلومات المحاسبية الملائمة لها دور فعال في تنشيط كفاءة إدارة المخاطر والتمويل للحد من مخاطر الائتمانية.	-6.650[b]	.000
mmm - إن القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والبيانات المالية وفقا لقوانين المعمول بها يجعلها أكثر ملائمة	-6.492[b]	.000
mmm - اعداد البيانات المالية وفقا لملائمة المعلومات يعزز من قدرة التنبوئة للمعلومات المحاسبية.	-5.864[b]	.000
mmm - تساعد خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات في المصرف من خلال التغذية العكسية (الارتدادية) لتعديل الانحرافات.	-5.420[b]	.000
mmm - تصل المعلومات المحاسبية اللازمة للأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب مما يساعد على اتخاذ القرار.	-5.404[b]	.000

a. Wilcoxon Signed Ranks Test

b. Based on positive ranks.

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.	62	4.0903	.45039	.05720

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower
أثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.	19.062	61	.000	1.09032	.9759

One-Sample Test

	Test Value = 3 95% Confidence Interval of the Difference Upper
أثر خاصية الملائمة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.	1.2047

Frequency Table

موثوقية المعلومات المحاسبية تُحسن أداء إدارة في الحد من مخاطر الائتمان في اتخاذ القرارات التصحيحية عند حدوث الانحرافات.

	Valid			
	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	5	41	16	62
Percent	8.1	66.1	25.8	100.0
Valid Percent	8.1	66.1	25.8	100.0
Cumulative Percent	8.1	74.2	100.0	

إن المعلومات المحاسبية تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للمصرف في فتَّرة معينة.

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	5	9	26	22	62
Percent	8.1	14.5	41.9	35.5	100.0
Valid Percent	8.1	14.5	41.9	35.5	100.0
Cumulative Percent	8.1	22.6	64.5	100.0	

توفر الموثوقية معلومات تساعد مستخدمي القرار للحد من مخاطر الانتمان في تشغيل البيانات بصورة صحيحة.

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	2	12	28	20	62
Percent	3.2	19.4	45.2	32.3	100.0
Valid Percent	3.2	19.4	45.2	32.3	100.0
Cumulative Percent	3.2	22.6	67.7	100.0	

تساعد الموثوقية نظام المعلومات المحاسبي في الحد من مخاطر الانتمان الناجمة عن التوسع في منح القروض.

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	2	15	26	19	62
Percent	3.2	24.2	41.9	30.6	100.0
Valid Percent	3.2	24.2	41.9	30.6	100.0
Cumulative Percent	3.2	27.4	69.4	100.0	

تعتبر المعلومات المحاسبية الموثوقية عامل جوهري لتقليل مخاطر الانتمان المصرفي.

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	2	3	12	27	18	62
Percent	3.2	4.8	19.4	43.5	29.0	100.0
Valid Percent	3.2	4.8	19.4	43.5	29.0	100.0
Cumulative Percent	3.2	8.1	27.4	71.0	100.0	

توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية قدر كافي من الموضوعية

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	1	2	17	28	14	62
Percent	1.6	3.2	27.4	45.2	22.6	100.0
Valid Percent	1.6	3.2	27.4	45.2	22.6	100.0
Cumulative Percent	1.6	4.8	32.3	77.4	100.0	

المعلومات المحاسبية الموثوقية تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	1	1	9	30	21	62
Percent	1.6	1.6	14.5	48.4	33.9	100.0
Valid Percent	1.6	1.6	14.5	48.4	33.9	100.0
Cumulative Percent	1.6	3.2	17.7	66.1	100.0	

تضمن الموثوقية حيادية القياس المحاسبي وابتعاده عن غايات الادارة واحكامها الذاتية.

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total

Frequency	2	3	13	27	17	62
Percent	3.2	4.8	21.0	43.5	27.4	100.0
Valid Percent	3.2	4.8	21.0	43.5	27.4	100.0
Cumulative Percent	3.2	8.1	29.0	72.6	100.0	

أن عدم الاقتصار على طريقة معالجة محاسبية واحدة للائتمان يجعل تحديد المخاطر أقل أتساقا.

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	1	3	12	29	17	62
Percent	1.6	4.8	19.4	46.8	27.4	100.0
Valid Percent	1.6	4.8	19.4	46.8	27.4	100.0
Cumulative Percent	1.6	6.5	25.8	72.6	100.0	

يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية الموثوقية والمتصفة بالدقة والحداثة أداء تنشط إدارة المخاطر المصرفية.

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	1	2	12	30	17	62
Percent	1.6	3.2	19.4	48.4	27.4	100.0
Valid Percent	1.6	3.2	19.4	48.4	27.4	100.0
Cumulative Percent	1.6	4.8	24.2	72.6	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
موثوقية المعلومات المحاسبية تُحسن أداء إدارة في الحد من مخاطر الائتمان في اتخاذ القرارات التصحيحية عند حدوث الانحرافات.	62	4.18	.559	3	5
إن المعلومات المحاسبية تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للمصرف في فتَّرة معينة.	62	4.05	.913	2	5
توفر الموثوقية معلومات تساعد مستخدمي القرار للحد من مخاطر الائتمان في تشغيل البيانات بصورة صحيحة.	62	4.06	.807	2	5
تساعد الموثوقية نظام المعلومات المحاسبي في الحد من مخاطر الائتمان الناجمة عن التوسع في منح القروض.	62	4.00	.830	2	5
تعتبر المعلومات المحاسبية الموثوقية عامل جوهري لتقليل مخاطر الائتمان المصرفي.	62	3.90	.987	1	5
توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية قدر كافي من الموضوعية	62	3.84	.872	1	5

المعلومات المحاسبية الموثوقية تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.	62	4.11	.832	1	5
تضمن الموثوقية حيادية القياس المحاسبي وابتعاده عن غايات الادارة واحكامها الذاتية.	62	3.87	.983	1	5
أن عدم الاقتصار على طريقة معالجة محاسبية واحدة للائتمان يجعل تحديد المخاطر أقل أتساقا.	62	3.94	.903	1	5
يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية الموثوقية والمتصفة بالدقة والحداثة أداء تنشط إدارة المخاطر المصرفية.	62	3.97	.868	1	5
Mmm	62	3.0000	.00000	3.00	3.00

Wilcoxon Signed Ranks Test

Test Statistics[a]

	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
mmm - موثوقية المعلومات المحاسبية تُحسن أداء إدارة في الحد من مخاطر الائتمان في اتخاذ القرارات التصحيحية عند حدوث الانحرافات.	-6.906[b]	.000
mmm - إن المعلومات المحاسبية تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للمصرف في فتَّرة معينة.	-5.821[b]	.000
mmm - توفر الموثوقية معلومات تساعد مستخدمي القرار للحد من مخاطر الائتمان في تشغيل البيانات بصورة صحيحة.	-6.064[b]	.000
mmm - تساعد الموثوقية نظام المعلومات المحاسبي في الحد من مخاطر الائتمان الناجمة عن التوسع في منح القروض.	-5.862[b]	.000
mmm - تعتبر المعلومات المحاسبية الموثوقية عامل جوهري لتقليل مخاطر الائتمان المصرفي.	-5.099[b]	.000
mmm - توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية قدر كافي من الموضوعية	-5.279[b]	.000

المعلومات المحاسبيةmmm - الموثوقية تعبر عن قدرة إدارة المخاطر المصرفية على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.	-6.018[b]	.000
تضمن الموثوقية حيادية mmm - القياس المحاسبي وابتعاده عن غايات الادارة واحكامها الذاتية.	-5.012[b]	.000
أن عدم الاقتصار على mmm - طريقة معالجة محاسبية واحدة للائتمان يجعل تحديد المخاطر أقل أتساقا.	-5.485[b]	.000
يجب أن تتوفر في mmm - المعلومات المحاسبية الموثوقية والمتصفة بالدقة والحداثة أداء تنشط إدارة المخاطر المصرفية.	-5.650[b]	.000

a. Wilcoxon Signed Ranks Test

b. Based on positive ranks.

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.	62	3.9919	.60090	.07631

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower
أثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.	12.998	61	.000	.99194	.8393

One-Sample Test

	Test Value = 3 95% Confidence Interval of the Difference Upper
أثر خاصية الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية.	1.1445

Frequency Table

توفر معلومات تساعد في استخدام أساليب قياس موحدة للوصول إلى معلومات محاسبية قابلة للتحقق تؤدي إلى للحد من مخاطر الائتمان.

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	2	11	32	17	62
Percent	3.2	17.7	51.6	27.4	100.0
Valid Percent	3.2	17.7	51.6	27.4	100.0
Cumulative Percent	3.2	21.0	72.6	100.0	

تساعد قابلية للمقارنة في الحد من مخاطر الائتمان التي قد تنجم عن التوسع في منح الائتمان

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	3	12	32	15	62
Percent	4.8	19.4	51.6	24.2	100.0
Valid Percent	4.8	19.4	51.6	24.2	100.0
Cumulative Percent	4.8	24.2	75.8	100.0	

قابلية المعلومات المحاسبية المقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من التخطيط من خلال مقارنة القوائم المالية بالمصارف مماثلة.

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	1	2	11	31	17	62
Percent	1.6	3.2	17.7	50.0	27.4	100.0
Valid Percent	1.6	3.2	17.7	50.0	27.4	100.0
Cumulative Percent	1.6	4.8	22.6	72.6	100.0	

تحتوي خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار في البنك

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	2	20	26	14	62
Percent	3.2	32.3	41.9	22.6	100.0
Valid Percent	3.2	32.3	41.9	22.6	100.0
Cumulative Percent	3.2	35.5	77.4	100.0	

القابلية للمقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من إجراء المقارنات في المعدلات والنسب لعدد من السنوات مما يوفر معلومات محاسبية جيدة

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	1	1	5	36	19	62
Percent	1.6	1.6	8.1	58.1	30.6	100.0
Valid Percent	1.6	1.6	8.1	58.1	30.6	100.0
Cumulative Percent	1.6	3.2	11.3	69.4	100.0	

تساعد خاصية القابلية للمقارنة للحد من مخاطر الائتمان بإجراءات عديل فوري على عبء القرض وذلك عند تغيير شروط ضمان المتعلقة بالقرض

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	1	13	29	19	62
Percent	1.6	21.0	46.8	30.6	100.0
Valid Percent	1.6	21.0	46.8	30.6	100.0
Cumulative Percent	1.6	22.6	69.4	100.0	

اتساق المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة تساعد في قرار منح الائتمان المصرفي

	Valid			
	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	10	37	15	62
Percent	16.1	59.7	24.2	100.0
Valid Percent	16.1	59.7	24.2	100.0
Cumulative Percent	16.1	75.8	100.0	

تساعد المعلومات المحاسبية المقارنة إدارة المخاطر المصرفية في دقة التقديرات مما يقلل مندرجة عدم التأكد

	Valid				
	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	2	11	36	13	62
Percent	3.2	17.7	58.1	21.0	100.0
Valid Percent	3.2	17.7	58.1	21.0	100.0
Cumulative Percent	3.2	21.0	79.0	100.0	

تساهم خاصية المقارنة في المفاضلة بين بدائل الائتمان المتاحة لدى المصارف.

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	1	1	9	31	20	62
Percent	1.6	1.6	14.5	50.0	32.3	100.0
Valid Percent	1.6	1.6	14.5	50.0	32.3	100.0
Cumulative Percent	1.6	3.2	17.7	67.7	100.0	

يجب الافصاح عن اسباب التغير من مبدأ محاسبي إلى أخر أو من طريقة إلى أخرى حتي تسهل عملية المقارنة بين السنة الحالية والسنوات السابقة.

	Valid			
	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	7	35	20	62
Percent	11.3	56.5	32.3	100.0
Valid Percent	11.3	56.5	32.3	100.0
Cumulative Percent	11.3	67.7	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
توفر معلومات تساعد في استخدام أساليب قياس موحدة للوصول إلى معلومات محاسبية قابلة للتحقق تؤدي إلى للحد من مخاطر الائتمان.	62	4.03	.768	2	5
تساعد قابلية للمقارنة في الحد من مخاطر الائتمان التي قد تنجم عن التوسع في منح الائتمان	62	3.95	.798	2	5
قابلية المعلومات المحاسبية المقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من التخطيط من خلال مقارنة القوائم المالية بالمصارف مماثلة.	62	3.98	.859	1	5
تحتوي خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار في البنك	62	3.84	.814	2	5
القابلية للمقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من إجراء المقارنات في المعدلات والنسب لعدد من السنوات مما يوفر معلومات محاسبية جيدة.	62	4.15	.765	1	5
تساعد خاصية القابلية للمقارنة للحد من مخاطر الائتمان بإجراءات عديل فوري على عبء القرض وذلك عند تغيير شروط ضمان المتعلقة بالقرض	62	4.06	.765	2	5
اتساق المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة تساعد في قرار منح الائتمان المصرفي	62	4.08	.635	3	5

تساعد المعلومات المحاسبية المقارنة إدارة المخاطر المصرفية في دقة التقديرات مما يقلل مندرجة عدم التأكد	62	3.97	.724	2	5
تساهم خاصية المقارنة في المفاضلة بين بدائل الائتمان المتاحة لدى المصارف.	62	4.10	.824	1	5
يجب الافصاح عن اسباب التغير من مبدأ محاسبي إلى أخر أو من طريقة إلى أخرى حتي تسهل عملية المقارنة بين السنة الحالية والسنوات السابقة.	62	4.21	.631	3	5
Mmm	62	3.0000	.00000	3.00	3.00

Wilcoxon Signed Ranks Test

Test Statistics[a]

	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
mmm - توفر معلومات تساعد في استخدام أساليب قياس موحدة للوصول إلى معلومات محاسبية قابلة للتحقق تؤدي إلى للحد من مخاطر الائتمان.	-6.140[b]	.000
mmm - تساعد قابلية للمقارنة في الحد من مخاطر الائتمان التي قد تنجم عن التوسع في منح الائتمان	-5.904[b]	.000
mmm - قابلية المعلومات المحاسبية المقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من التخطيط من خلال مقارنة القوائم المالية بالمصارف مماثلة.	-5.720[b]	.000
mmm - تحتوي خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار في البنك	-5.509[b]	.000
mmm - القابلية للمقارنة تمكن إدارة المخاطر المصرفية من إجراء المقارنات في المعدلات والنسب لعدد من السنوات مما يوفر معلومات محاسبية جيدة.	-6.285[b]	.000
mmm - تساعد خاصية القابلية للمقارنة للحد من مخاطر الائتمان بإجراءات عديل فوري على عبء القرض وذلك عند تغيير شروط ضمان المتعلقة بالقرض	-6.157[b]	.000

mmm - اتساق المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة تساعد في قرار منح الائتمان المصرفي	-6.589[b]	.000
mmm - تساعد المعلومات المحاسبية المقارنة إدارة المخاطر المصرفية في دقة التقديرات مما يقلل مندرجة عدم التأكد	-6.180[b]	.000
mmm - تساهم خاصية المقارنة في المفاضلة بين بدائل الائتمان المتاحة لدى المصارف.	-6.017[b]	.000
mmm - يجب الافصاح عن اسباب التغير من مبدأ محاسبي إلى أخر أو من طريقة إلى أخرى حتي تسهل عملية المقارنة بين السنة الحالية والسنوات السابقة.	-6.705[b]	.000

a. Wilcoxon Signed Ranks Test

b. Based on positive ranks.

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية	62	4.0371	.45852	.05823

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower
أثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية.	17.810	61	.000	1.03710	.9207

One-Sample Test

	Test Value = 3 95% Confidence Interval of the Difference Upper
أثر خاصية القابلية للمقارنة في نظم المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر الائتمانية في المصارف التجارية.	1.1535

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر الائتمانية في (المصارف التجارية الليبية)	62	4.0398	.46388	.05891

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower
أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر الائتمانية في (المصارف التجارية الليبية)	17.650	61	.000	1.03978	.9220

One-Sample Test

	Test Value = 3 95% Confidence Interval of the Difference Upper
أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر الائتمانية في (المصارف التجارية الليبية)	1.1576